وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم الاعلام و الاتصال

تخصص اتصال تنظيمي

مذكرة ماستر تحت عنوان

اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

–دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية بجامعة تبسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة اطاستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- ليندة عكروم

إشراف الأستاذة:
- د/ عطوي نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوزيان عبد الغاني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عطوي نعيمة	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
بلغيث محمد الطيب	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

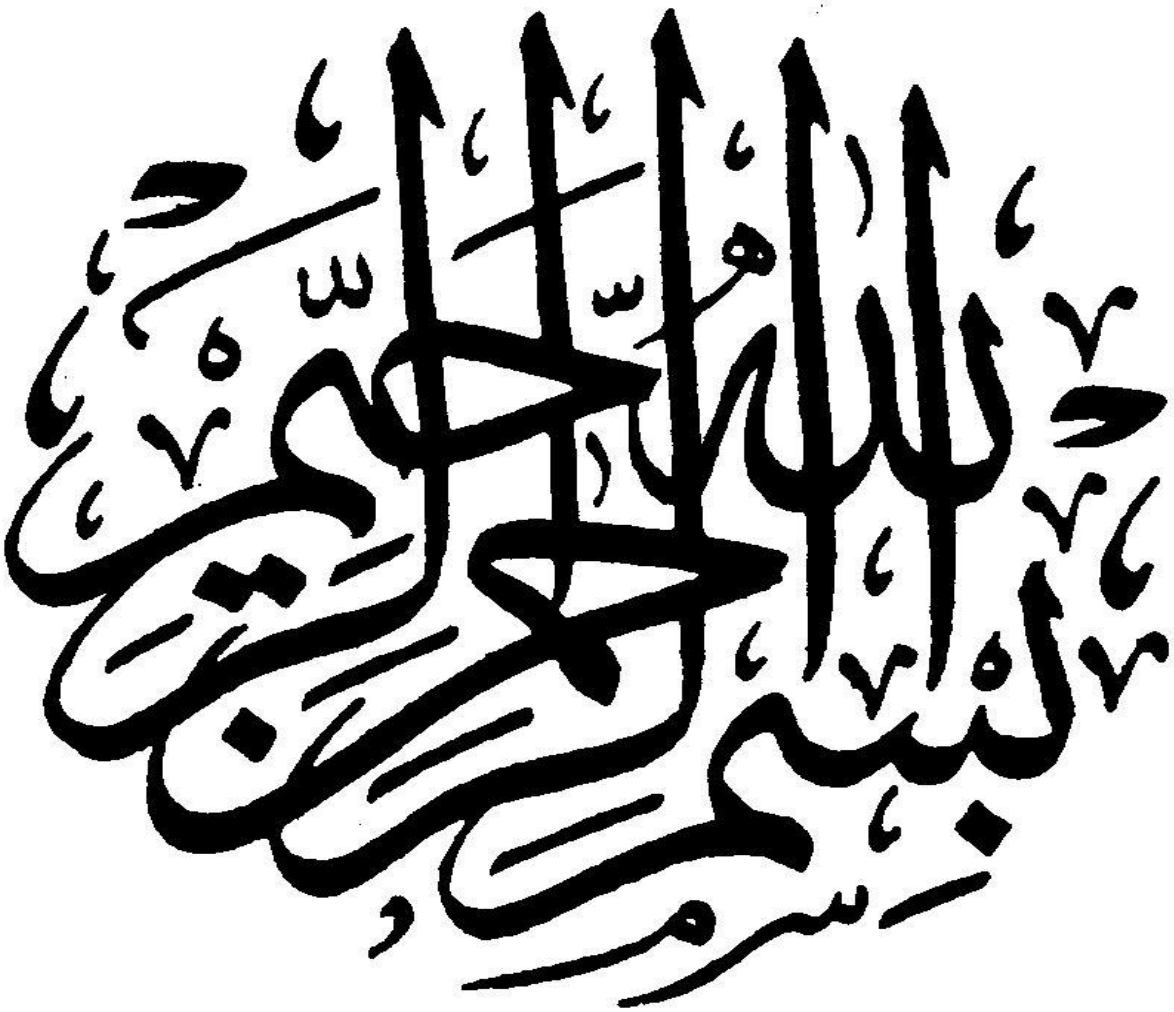
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

اللهم إننا نحمدك حمدا كثيرا يليق بعظمة جلالك ونشكرك شكر الشاكرين يوافي قدرك وكمالك.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذتي المشرفة **الأستاذة الدكتورة/ عطوي نعيمة** التي تفضلت بل وتكرمت بالإشراف على هذا العمل، وعلى كل توجيهاتها وملاحظاتها القيمة والسديدة على المستويات المنهجية والمعرفية. كما أقدر لها قيمها العالية وأخلاقها الفضيلة في متابعة كل مراحل إعدادي للمذكرة بكل دقة وصرامة، فكانت نعم المرشدة والموجهة والقدوة التي نادرا ما تكون بهذا المستوى القيم.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على إيلائهم العناية الكافية لهذه المذكرة من خلال قراءتها وإبداء شتى الملاحظات بشأنها على المستويات المنهجية، المعرفية.

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى كل من احتضن هذه المذكرة وساهم فيها وأمدنا بنصائح وتوجيهات قيمة.

تحية وتقدير إلى كل من علمنا حرفا في مشوارنا الدراسي، فشكرا لهم على ما منحونا من إرادة وتحفيز لسد الطريق أمام العقبات.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل طالب علم

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: موضوع الدراسة

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.....04

2- أسباب اختيار الموضوع.....05

3- أهدافها.....06

4- أهمية الموضوع.....06

5- تحديد المصطلحات.....06

6- الدراسات السابقة.....13

7- النظرية المعتمدة في الدراسة.....14

ثانيا: إجراءات الدراسة المنهجية.....18

1- منهج البحث.....18

2- أدوات جمع البيانات.....19
3- مجتمع البحث و العينة.....20
4- مجالات الدراسة.....21

أولا:
الاتجاهات.....21
1- مفهوم الاتجاهات.....23
2- الفرق بين الاتجاهات و المفاهيم المشابهة.....25
3- مكونات الاتجاهات و خصائصها.....27
4- وظائف الاتجاهات و أنواعها.....28
5- قياس الاتجاهات و عوامل تغييرها.....31
6- النظريات المفسرة للاتجاهات.....32

الفصل الثاني: الإطار النظري لاتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

ثانيا: التهديدات الأمنية الجديدة.....41
1- تأثير التحولات العالمية الجديدة على المعطى الأمني.....41
2- بناء تصور مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.....50
3- مفاهيم مشابهة للتهديد الأمني.....51
4- طبيعة التهديدات الأمنية

الجديدة.....52
5- تهديد الإرهاب الدولي.....53
6- تهديد الهجرة الغير شرعية.....58
7- تهديد التغيرات المناخية.....65

ثالثا: الإعلام الأمني.....71
1- مفهوم الإعلام الأمني.....71
2- أهمية الإعلام الأمني.....74
3- عناصر عملية الإعلام الأمني.....75
4- الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني.....76
5- الإعلام الأمني و تأثير ثورة الاتصالات و المعلومات...78

الفصل الثالث: عرض نتائج الدراسة
1- الجانب التحليلي للدراسة.....81
2- الاستنتاجات و مناقشة التساؤلات.....81

الخاتمة.....126

الملاحق

الملخص باللغة العربية واللغة الانجليزية

فهرس الجداول

1- جدول رقم (1) يبين الجنس لمفردات العينة.....81

2- جدول رقم (2) يبين توزيع الأساتذة حسب الدرجة العلمية.....82

3- جدول رقم (3) يبين النسبة المئوية للأساتذة بين كليتي الحقوق و العلوم السياسية و العلوم الإنسانية و الاجتماعية.....83

4- جدول رقم (4) يبين النسبة المئوية للأساتذة بين كليتي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.....83

5- جدول رقم (5) يبين الخبرة المهنية لأساتذة قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.....83

6- جدول رقم (6) يبين تكرارات أبعاد الأمن المتابعة من طرف العينة.....84

7- جدول رقم (7) يبين تكرارات بند التهديدات الأمنية المفضلة.....87

8- جدول رقم (8) يبين تكرارات بند وسائل و طرق المتابعة.....91

9- جدول رقم (9) يبين تكرارات بند قنوات المتابعة.....91

10- جدول رقم (10) يبين تكرارات بند سبب المتابعة.....92

11- جـــدول رقـم (11) يبيـــن المتوســـطات و الانحرافـات المعياريـــة لأبعـــاد أداة الدراســـــــــــة.....94
12- جدول رقم (12) يبين اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمـــــني فـــي مواجهـــة التهديـــدات الأمنيـــة الجديدة.....102
13- جـــــدول رقـــم (13) يبيـــن المتوســـــط و الانحـــــراف المعيـــاري لمحـــــــــور.....103
14- جـــــــــدول رقـــــم (14) يبيـــــن أبعـــــاد الإعـــــــــلام الأمـــــــــني.....107
15- جـدول رقـم (15) يبيـن مسـتوى اتجـاه أفـراد العينـة نحـو خصـائص الإعـلام الأمني.....116
16- جدول رقم (16) يبين مستوى العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....120

فهرس الأشكال

1- الشكل رقم (1) دائرة نسبية تبين الجنس لمفردات العينة.....81

2- الشكل رقم (2) دائرة نسبية تبين توزيع الأساتذة حسب الدرجة العلمية.....82

3- الشكل رقم (3) دائرة نسبية تبين النسبة المئوية للأساتذة بين كليتي الحقوق و العلوم السياسية و
العلوم الإنسانية و الاجتماعية.....83

4- الشكل رقم (4) دائرة نسبية تبين النسبة المئوية للأساتذة بين كليتي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.....84

5- الشكل رقم (5) دائرة نسبية تبين الخبرة المهنية لأساتذة قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.....85

6- الشكل رقم (6) دائرة نسبية تبين أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تتشارك فيه الوسائل الإعلامية.....86
في ظل التحولات العالمية الجديدة في ظل التحولات العالمية الجديدة.....

7- الشكل رقم (7) دائرة نسبية تبين رغم أن العالم أصبح يشبه قرية صغيرة إلا أنه
من الصعب متابعة كل المستجدات.....87

8- الشكل رقم (8) دائرة نسبية تبين أبعاد الأمن في ظل التحولات العالمية الجديدة .....
88...

9- الشكل رقم (9) دائرة نسبية تبين اتسع نطاق الإعلام الأمني ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.....89

10- الشكل رقم (10) دائرة نسبية تبين عرف العالم عدة تهديدات أمنية جديدة يمكن.....90
الشكل رقم (11) دائرة نسبية تبين هل الإعلام الأمني يثير انتباهك في اهتمامه بالتهديدات الأمنية الجديدة؟.....91
11- الشكل رقم (12) دائرة نسبية تبين متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة.....92
12- الشكل رقم (13) دائرة نسبية تبين هل متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة عبر القنوات العربية والغربية أم عن طريق القنوات الوطنية؟.....94
الشكل رقم (14) دائرة نسبية تبين سبب متابعة مواضيع التهديدات الأمنية الجديدة 95
13- الشكل رقم (15) دائرة نسبية تبين تميز الإعلام الأمني في الجزائر بالتطور التكنولوجي 95
14- الشكل رقم (16) دائرة نسبية لعبارة تعتبر الأجهزة الأمنية في الجزائر المصدر الأصلي للمعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة.....96
15- الشكل رقم (17) دائرة نسبية تبين المعالجة الإعلامية للتهديدات الأمنية الجديدة في وسائل الإعلام الجزائرية تظهر اختلاف في المصالح والقيم والإيديولوجيات الغربية.....96
16- الشكل رقم (18) دائرة نسبية لعبارة وسائل الإعلام الأمني الدولي تعرض.....97
17- الشكل رقم (19) دائرة نسبية تبين إن المعلومة الأمنية حول التهديدات الأمنية الجديدة في الوسائل الإعلامية الجزائرية تتميز بكثرة الشائعات والمبالغة.....98
18- الشكل رقم (20) دائرة نسبية تبين اعتماد الوسائل الإعلامية الجزائرية على المصادر الدولية في المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة.....98
19- الشكل رقم (21) دائرة نسبية تبين المعلومة الأمنية المنشورة عبر الوسائل 99
20- الشكل رقم (22) دائرة نسبية تبين المعلومة الأمنية التي تنشرها الوسائل الإعلامية الجزائرية كافية لتغطية التهديدات الأمنية الجديدة....99

21- الشكل رقم (23) دائرة نسبية لعبارة ينشط الإعلام الأمني في الجزائر في الأزمات والظروف الطارئة.....100
22- الشكل رقم (24) دائرة نسبية لعبارة" يخطئ الإعلام الأمني الجزائري في إعطاء الأرقام والإحصائيات الصحيحة".....100
23- الشكل رقم (25) دائرة نسبية تبين تعتبر المعلومة الأمنية في الجزائر سر من أسرار الدولة.....101
24- الشكل رقم (26) دائرة نسبية لعبارة أساليب معالجة التهديدات الأمنية الجديدة يميزها الجمود والرتابة والنمطية في الوسائل الإعلامية الجزائرية.....101
25- الشكل رقم (27) دائرة نسبية تبين تتمتع المعلومة الأمنية في الجزائر حول التهديدات الأمنية الجديدة بالحرية في نقلها ونشرها.....102
26- الشكل رقم (28) دائرة نسبية تبين يحتاج الإعلام الأمني في الجزائر لترسانة ضخمة من الوسائل والتكنولوجيات الحديثة.....103
27- الشكل رقم (29) دائرة نسبية لعبارة يقدم الإعلام الأمني في الجزائر المعرفة الأمنية بهدف الرفع من درجة الوعي الأمني.....108
28- الشكل رقم (30) دائرة نسبية تبين عبارة يوجد إعلام أمني في الجزائر ناجح وفعال في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....110
29- الشكل رقم (31) دائرة نسبية لعبارة يعمل الإعلام الأمني في الجزائر على نشر الوعي بخطورة التهديدات الأمنية الجديدة.....111
30- الشكل رقم (32) دائرة نسبية لعبارة للإعلام الأمني في الجزائر دور ايجابي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....111
31- الشكل رقم (33) دائرة نسبية لعبارة ما يتم عرضه من برامج أمنية كافية للوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة.....112
32- الشكل رقم (34) دائرة نسبية لعبارة كلما قام الإعلام الأمني على التخطيط و الرشادة كلما استطاع مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.112
33- الشكل رقم (35) دائرة نسبية لعبارة يدعم الإعلام الأمني في الجزائر عمل الأجهزة الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....113
34- الشكل رقم (36) دائرة نسبية لعبارة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة يزداد دور الإعلام الأمني في الجزائر في توعية المواطنين عن طريق غرس المفاهيم الأمنية.....113

35- الشكل رقم (37) دائرة نسبية لعبارة الإعلام الأمني في الجزائر يتيح للمتخصصين فرصا عديدة في نشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم اتجاه الطرق الفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....114
36- الشكل رقم (38) دائرة نسبية لعبارة الإرهاب الدولي حسب الوسائل الإعلامية الجزائرية هو مجرد تهديد أمني مدان لذلك يجب مواجهته....114
37- الشكل رقم (39) دائرة نسبية لعبارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الجزائرية تثير مشاعر الإحباط والعجز.....115
38- الشكل رقم (40) دائرة نسبية لعبارة تقع مسؤولية التغيرات المناخية في الوسائل الإعلامية الجزائرية على عاتق الجميع بدء من الفرد لذلك يمكن مواجهتها والتقليل من حدة خطورتها.....115
39- الشكل رقم (41) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.....116
40- الشكل رقم (42) دائرة نسبية تبين أبعاد الإعلام الأمني.....117
41- الشكل رقم (43) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو خصائص الإعلام الأمني.....121

مقدمة

مقدمـــــة

تعتبر التهديدات الأمنية الجديدة من المواضيع الهامة والشائكة التي أثارت اهتمام الجميع من أفراد ودول ومجتمعات مهما كانت صفاتها، خاصة في ظلّ التحولات العالمية في شتى المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ اتسعت الهوة بين قوة التهديد ومدى إمكانية مواجهته وبالرغم من التطور التكنولوجي الذي عرفته مختلف الوسائل الإعلامية، إلا أن هذا الموضوع يحتاج إلى ترسانة إعلامية ضخمة يمكن من خلالها تسليط الضوء على جانب معقد من موضوع واسع ومتشعب ألا وهو التهديدات الأمنية الجديدة التي تتفاقم هواجسها وخطورتها يوما بعد يوم.

لذلك لابد من إعلام متخصص يهتم بمثل هذه التهديدات له وسائله وأدواته، وعليه جاءت هذه الدراسة لتبين دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وتضييق هوة عدم القدرة على معرفة حقيقة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل التحولات التي سادت في العالم، ليتغير المعطى الأمني من معطى تسهل إدارة تهديداته إلى معطى تتعقد تهديداته؛ ففي السابق كانت التهديدات الأمنية تقليدية قد تتمثل في خطر دولة تحتل أو تهاجم دولة ما، إذ يمكن تحديد أبعاد الخطر من الهجوم المباغت أو من حرب يمكن أن تثار أو من حصار اقتصادي يمكن أن تفرضه الدولة المهاجمة، هنا يمكن إدارة التهديد بتدخل طرف ثالث أو بالمواجهة وينتهي أمر التهديد في حينه باتفاقية صلح أو فك الحصار عن الدولة، أما حاليا فالتهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تتجاوز الأبعاد الوطنية إلى أبعاد دولية تتجاوز الحدود الإقليمية للدول يصعب تحديد معالمها بل مصدرها أيضا.

فمثلا تهديد الإرهاب الدولي يصعب تحديد من يعمل على نشر فلسفته وأفكاره المضللة، ويصعب معرفة حدود شبكاته ومن يمولها ويدعمها، كما يصعب حاليا معرفة من المستهدف بالضبط هل هي الحكومات أم الأفراد، ويصعب اليوم تحديد من أين يبدأ الإرهاب وإلى أين سينتهي، كذلك بالنسبة لتهديد الهجرة غير الشرعية أصبحنا نتساءل عن من هو المستفيد من الأعداد الهائلة للشباب التي تترامى أجسادها على شواطئ البحار فمنها من يحيا وتتاح له فرصة المرور للضفة الأخرى ومنهم من يضحى جثة تترامى على شواطئ البحار، هل هي الدول المصدرة للهجرة ليخف عليها الضغط في سوق العمل من توفير مناصب الشغل ؟ أم تستفيد الشبكات التي تخطط للهروب عبر قوارب الموت؟، أم تستفيد الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين؟، وهذا ينعكس بطبيعة الحال في مدى مواجهتها.

واليوم يزداد الوضع تعقدا فحتى التهديدات البيئية اليوم لم تعد كالسابق، فاتساع ثقب الأوزون يزداد يوما بعد يوم، وارتفاع منسوب مياه البحار يهدد مدنا بل دولا بحالها بسبب ذوبان جبال الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي للكرة الأرضية، كذلك التغيرات المناخية وما تسببه من أعاصير مفاجئة وفيضانات مباغتة، وانتشار لأمراض الفتاكة التي تحصد أعدادا هائلة من الأفراد كان آخرها فيروس الكورونا كوفيد 19 وأصنافه المتحوّرة بسبب الخلل الذي عرفته الكرة الأرضية في اختلال توازن الأنظمة البيئية بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض فاختفت مخلوقات وكائنات بل وانقرضت لتظهر أخرى في منظومة بيئية تحتاج إلى إعادة توازنها.

لذا ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول يعنى الأول منها بالجانب المنهجي أين قمنا بتحديد الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وأهميتها، يليها تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، ثم تحديد مجتمع البحث والعينة، تحديد المنهج وأدوات البحث من تعريف للمنهج المستخدم والدراسة الاستطلاعية والتعريف بخصائص العينة والمجتمع الأصلي، مجالات الدراسة، عرض أدوات جمع البيانات وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة للوصول إلى النتائج، ثم المقاربات النظرية المفسرة للموضوع.

أما الجانب النظري فقد تضمن تعريف الاتجاهات، وأشكالها وكيفية اكتسابها، نشأتها، طبيعتها، قياسها، تعديلها. ومحور تضمن تعريف الإعلام الأمني، وآلياته، نظرياته المفسرة، كيفيته، خصائصه ومميزاته، وسائله وأدواته. كما تطرقنا فيه للتهديدات الأمنية الجديدة والتركيز على أهم خاصية تميزها وهي أنها متجذّرة ومتجدّدة، بالإضافة إلى مختلف تصنيفاتها، وأهم خصائصها ومظاهرها.

أما الجانب التطبيقيتضمن عرض وتحليل لمعطيات الدراسة الميدانية، وقد احتوى عرضا لنتائج الدراسة، وتضمن تحليل للنتائج ومناقشتها. وصولا للاقتراحات.

سنحاول من خلال هذا الجانب المنهجي تقديم عرض تفصيلي لإشكالية الدراسة، والتساؤلات التي انطلق منها الموضوع والفرضيات الأساسية بمختلف مؤشراتها، كما سنتطرق إلى أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة، وكذا الأهداف المتوخاة من البحث ثم عرض أهم المفاهيم الإجرائية لمتغيرات البحث.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: موضوع الدراسة

1/إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر الظاهرة الأمنية من المواضيع المهمة والحساسة في كل المجتمعات خاصة في عالم اليوم الذي أصبح فيه الأمن متعدد الأبعاد من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وصحية...الخ والذي ازداد تعقدا مع التطور التكنولوجي المتسارع لوسائل الإعلام والاتصال، هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهرت تهديدات أمنية جديدة لكن في حقيقة الأمر هي متجذّرة ومتجددة ؛ إذ كانت موجودة منذ القدم لكن ظهرت بأشكال وصور مختلفة وتزداد خطورتها يوما بعد يوم.

هذا الوضع الصعب جعل من معرفة حقيقة ومدى خطورة التهديدات صعب المنال حتى يمكن مواجهتها أو الوقاية من خطورتها، وهذا ما يربك المواطن والدولة في مدى تحقق الأمن الذي أصبح مطلب الجميع، ليقع على عاتق الوسائل الإعلامية المسؤولية في ضرورة الوصول للحقيقة وتوعية الجماهير بخطورة التهديدات الأمنية الجديدة، لكن إن لم تكن في مستوى التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد تجد نفسها عاجزة عن ذلك، لكن أصبح من الضروري وجود إعلام متخصص توكل له هذه المهمة، ليكون إعلام أمني يحرص على متابعة المعلومة الأمنية في وقتها ويتكيف مع كثافتها وتشابكها وسرعتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

إن الإشكالية التي تفرض نفسها هي تطوير مفهوم الإعلام الأمني وتحديد التحديات التي يجب أن يتصدى لها الإعلام الأمني في ظل التطورات التكنولوجية تكتسي أهمية ملحة لتناولها بحثيا وإبصار دلالاتها وتعقيداتها برؤى رصينة تحدد السمات الإيجابية والسلبية لاستخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتحصي التحديات التي تجابه الإعلام الأمني وتحدد سبل مجابهتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت في ظل التحولات العالمية التي أثرت على المعطى الأمني لتجد الوسائل الإعلامية نفسها في حيرة بين إشكالية المعطى الأمني المتأثر بالتحولات العالمية في كل المجالات وبين مواجهة التهديدات من خلال نشر التوعية بخطورتها وفي كيفية التعامل مع المعلومات الأمنية بالطرق الكفيلة والفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. وتجاوز بذلك النظرة الضيقة للإعلام الأمني بأنه مفهوم ضيق يختص فقط بالجوانب الأمنية واعتباره منعزل عن مسارات الحياة لكن النظرة الجديدة للإعلام الأمني تقتضي اعتبار الإعلام الأمني يتوحد مع الإعلام الشامل على نحو يجعل منه شمولي النزعة.

لذلك تم الاهتمام باتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من أجل معرفة مدى أهمية ودور الإعلام الأمني ومدى قدرة مؤسساته في إدارة ومواجهة التهديد وهل هناك توجهات ايجابية أم سلبية نحو الإعلام الأمني، وهذا على اعتبار أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين في قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية بصفتهم من يقع على عاتقهم الاهتمام بمثل هذه المواضيع بحكم تخصصاتهم، ومدى اهتمامهم بالموضوع يعكس أهمية متابعتهم لموضوع التهديدات الأمنية باعتبارهم النخبة والفئة المثقفة وبحكم طبيعة الظواهر المدروسة في كلا القسمين التي تعنى بالظاهرة الاجتماعية وكل ما

يتعلق بها من أرض الواقع، لذلك لابد من معرفة اتجاهاتهم الايجابية من السلبية نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ومدى فعالية قدرتها على الوقاية من خطورة التهديدات الأمنية الجديدة.
وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو دور الإعلام الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في ظل التحولات العالمية الجديدة؟

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما طبيعة متابعة الأساتذة الجامعيين للإعلام الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة؟

2-ماهي أبعاد الإعلام الأمني في الجزائر؟

3-ماهي اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو خصائص الإعلام الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة؟

4-ماهي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة؟

2/أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الموضوعية:

1-الرغبة في المساهمة ولو بالقدر القليل في إثراء المكتبة الجزائرية بمواضيع تهتم بقضايا الوطن.

2-قلة الدراسات التي تتناول موضوع التهديدات الأمنية الجديدة إن لم نقل انعدامها-على حد علم الطالبة- على مستوى الجامعات والدوائر الأكاديمية على المستوى الوطني.

4-كما أن الاعتماد على البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في التعرف على واقع الإعلام الأمني في الجزائر من شأنه أن يحفز على الاهتمام بمثل هذه المواضيع.

5-مسايرة التحولات العالمية في الاهتمام بالمواضيع ذات البعد العالمي بدلا من المواضيع ذات الطابع المحلي للتنويع في الدراسات الأكاديمية.

ب-الأسباب الذاتية:

1-إهمال دراسة مثل هذه المواضيع بالرغم من أهميتها الكبيرة في الوقت الحالي ومدى ما يمكن أن تساهم به سيما في ظل التحولات الأمنية العالمية التي أثرت على المعطى الأمني.

2-رغبة منا في تناول قضايا تهم بلادنا، وتحصيل مختلف المعارف النظرية ومقاربتها على أرض الواقع. في تناول موضوع الساعة، وهذا ما يستجيب لما تفرضه التحولات العالمية الجديدة من تغيرات على المعطى الأمني سواء على مستوى الإعلام بضرورة إنشاء إعلام أمني ومن ناحية أخرى ظهور تهديدات أمنية جديدة يصعب الوقاية من خطورتها إلا بتكثيف جهود الجميع خاصة المسؤولية على عاتق الإعلام المتخصص.

3-رغبة منا في إثراء مكتبة الجامعة بموضوع يجمع بين تخصصين مهمين وهما الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

3/أهداف الموضوع:

-من أجل معرفة واقع الإعلام الأمني في الجزائر ومدى استجابته للتطور الحاصل على مستوى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومدى اهتمامه بالتهديدات الأمنية الجديدة ومستجداتها.

-المساهمة في إثراء المكتبة بمواضيع الساعة. خاصة منها المتعلقة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية.

- تحقيق التكامل العلمي والمعرفي فيما بين التخصصات، بين الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

4/أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيتناولها لأحد أهم مجالات الإعلام وهو الإعلام الأمني، بشكل أكثر تحديدًا، فإن الأهمية لهذه الدراسة تنبع من إسهاماتها في المجالين التاليين:

أ-المجال العلمي:

-من المؤمل أن تساهم هذه الدراسة في سد الثغرة والقصور في الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق بالإعلام الأمني ودوره في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

-أن التعرف على واقع الإعلام الأمني في الجزائر من خلال اتجاهات الأساتذة الجامعيين قد يثير قضايا بحثية جديدة للباحثين، مما يجعل الاهتمام يعمل على إزالة المعوقات التي قد تواجه الأكاديمي ينفي فهم العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة والإعلام الأمني.

-قد تضيف هذه الدراسة بعدا جديدا إلى المكتبة الأمنية، والمكتبة الإعلامية معًا.

ب-المجال التطبيقي:

-قد تكون هذه الدراسة مفيدة في نتائجها وتوصياتها لمن يملك سلطة القرار في الاهتمام بالإعلام المتخصص وإنشاء إعلام أمني قائم بذاته وله مؤسساته ووسائله.

-قد تستفيد المؤسسات الإعلامية بشكل عام من تحسين مستوى أدائها في الإعلام الأمني مما ينعكس إيجابيًا على خدمة المجتمع.

5/مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

تشتمل دراسة موضوع اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة على عدة مصطلحات ومفاهيم وهي الاتجاه، والتفرقة بينه وبين المفاهيم المشابهة، الجامعة والأستاذ الجامعي، الإعلام الأمني، التهديد الأمني، نتعرض للمفاهيم من الناحية اللغوية والاصطلاحية لتنتهي بتعاريف إجرائية حسب ما تقتضيه الدراسة.

أ/مفهوم الاتجاه:

كان "**هربرت سبنسر**" أول من استخدم اصطلاح الاتجاهات فلقد قال: " إنّ وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو

نشارك فيه"[1]. وهذا الاستعمال قريب إلى المصطلح الذي شاع به في الدراسات النفسية والاجتماعية. حيث شهد المصطلح فيما بعد اهتمام كبير من طرف الباحثين في تلك الدراسات.

لقد احتلت الاتجاهات النفسية والاجتماعية مكانا رئيسيا في علم النفس الاجتماعي كونها من أهم نتائج التنشئة الاجتماعية من جهة كما أنها من جهة أخرى من أهم الجهات الضابطة والمنظمة للسلوك الاجتماعي. هذا ما جعل الكثير من المهتمين بهذا الموضوع يقرون أن موضوع الاتجاهات هو محور علم النفس والدراسات السلوكية مهما تعددت أنواعه.

وعندما نحاول تعريف الاتجاهات نجد العديد من التعريفات القديمة والمعاصرة للمفهوم نذكر منها:

تعريف المبورت: الاتجاه حالة من الاستعداد والتأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو ديناميكي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة.

تعريف بوجاردس: ميل الفرد الذي ينحو سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيدا عنها متأثرا في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة لقربه من هذه أو بعده عنها.

تعريف نيوكامب: الاتجاه هو تنظيم لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة نحو الأشياء أو الأشخاص أو المواقف.

أما **ثرستون** وهو رائد في مجال قياس الاتجاهات ، يرى: أن الاتجاه هو تعميم لاستجابات الفرد تعميما يدفع بسلوكه بعيدا أو قريبا من مدرك معين «فالاتجاه حسب ثرستون حصيلة التعميم الموجب والسالب لاستجابات الفرد وهذه الاستجابات تتحكم إلى حد كبير في قوى الدافعية.

تعريف العنزي الاتجاه هو ميل نفسي يتجسد في تقييم كيان معين بدرجة من التفضيل أو عدم التفضيل ويعبر الاتجاه عن وجود ميل نحو الشعور والتفكير والسلوك بطريقة معينة إزاء أفرد آخرين أو منظمات أو موضوعات أو رموز أخرى. وهو بهذا المعنى قد يشكل كثيرا من الجوانب السلوكية الايجابية (كالحب والتقبل) أو السلبية (كالتعصب) نحو الواقع.[2]

يبدو أن هناك نوعا من الاتفاق في التعاريف السابقة على أن الاتجاه هو التقييم السلبي أو الايجابي أو المحايد للأشياء والأشخاص والمواقف.

بعد استعراض للتعاريف السابقة للاتجاه يمكن استخلاص أهم خصائصه وهي:

-يكتسب ويتعلم من البيئة التي يعيش فيها الفرد.

-له خاصية تقويمية مع أو ضد.

-يتكون من ثلاث خصائص معرفية، انفعالية وسلوكية.

-لا يلاحظ مباشرة، وإنما يستدل من خلال ما يبدو على الفرد من أفعال خارجية خاضعة للملاحظة والقياس.

-يتضمن علاقة بين الفرد وموضوع معين من موضوعات البيئة المتجادل عليها.

---

[1] محمد زيدان: **علم النفس الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1986، ص168

[2] عدنان يوسف العتوم: **علم النفس الاجتماعي**، ط 1 ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص ص 195، 196.

-محتوى الاتجاه تغلب عليه الذاتية.
-يتعدد ويختلف حسب المثيرات المرتبطة به.
-يضفي النظام على حدود أفعالنا، وييسر التوافق الاجتماعي.
-من الممكن تعديله وتغييره. 1

وعليه يمكن تعريف الاتجاه من **الناحية الإجرائية** على أنه ميل وتوجه من الأفراد لإصدار حكم بالتأييد أو بالمعارضة أو المحايدة اتجاه الأشخاص والأشياء والمعارف.

وكمحاولة لتحديد أعمق لمفهوم الاتجاهات سيتم مقارنتها مع مصطلحات أخرى ذات الصلة وهي الميول والقيم.

أ-1-القيم والاتجاهات: إن الفرق بين القيم والاتجاهات هو الفرق بين العام والخاص، حيث تقف القيم محددات لاتجاهات الفرد فهي عبارة عن تجريدات وتعميمات تتضح من خلال تعبير الأفراد عن اتجاهاتهم حيال موضوعات محددة.

يتطرق **(سويف)** للعلاقة بين المصطلحين فيقول : أن بحوث الاتجاهات بدأت داخل ميدان علم النفس في حين أن بحوث القيم بدأت داخل ميدان الفلسفة ويرى أن القيم تقدم مضمون للاتجاهات . فالاتجاهات شكلا أقرب ما يكون إلى الطابع التجريدي حيث تحدد القيم لهذا الشكل مضمونه وفحواه.2

كما يفرق**(ميلتون روكيش)** بين القيم والاتجاهات على النحو التالي:

يشير الاتجاه إلى تنظيم لمجموعة من الاعتقادات التي تدور حول موضوع أو موقف محدد في حين أن القيمة تشير إلى معتقد واحد، وتشمل على ضرب من ضروب السلوك أو غاية من الغايات وتحتل القيم مكانة مركزية وأكثر أهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد ونسقه المعرفي، ويعتبر مفهوم القيم أكثر ديناميكية من الاتجاهات، حيث ترتبط مباشرة بالدافعية بينما الاتجاهات ليست كذلك فهي ليست عوامل أساسية موجهة للسلوك.

ب-2-الاتجاهات والرأي: هو وجه النظر التي يعبر عنها الفرد تعبيرا خارجيا مكشوفا، فهو يتضمن الإعلان عن وجوده بواسطة ألفاظ أو رموز تسمح بفهم الواقعة المعلن عنها، فلا بد أن يخرج الرأي من النطاق الداخلي إلى النطاق الخارجي، فالعنصر الهام للرأي هو الإعلان والإفصاح عنه. وعليه فالرأي هو الإعلان والإفصاح عن الاتجاه.

ب-3-الاتجاه والميول: يتصل كل من الميل والاتجاه بتفضيل أو إيثار شيء ما لكن الفرق: أن الميل يكون له جانب واحد وهو الجانب الايجابي فقط بينما الاتجاه له ثلاث جوانب ثلاثة سالبي، ايجابي ومحايد.

الميل تطغى عليه الصبغة الانفعالية بينما الاتجاه وإن كان يحتوي على جانب انفعالي لكن تطغى عليه الصبغة العقلية.

---

[1] أحمد عبد اللطيف وحيد:**علم النفس الاجتماعي** ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص ص 40،41.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

يتأثر تكوين الميل بالممارسة بينما الاتجاه يتأثر تكوينه بشكل كبير بالمعرفة.[1]

ج-مفهوم الجامعة والأستاذ الجامعي:

ج-1-تعريف الجامعة: لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعلمي لمفهوم الجامعة لذلك فكل مجتمع ينشأ جامعته ويحدد أهدافها بناءً على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجيهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالجامعة مؤسسة تكوينية لا تحدد أهدافها بمفردها بل تتلقاها من طرف المجتمع الذي يعتبر هو الأساس، والوحيد الذي بإمكانه أن يمدها بالحياة وبالمدلول وبالواقع[2].

وبالتالي تظل الجامعة مؤسسة ذات طابع خاص تتميز بالاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة، لكن هذه الاستقلالية لا تفصلها عن المجتمع بل تبقى جزءُ منه إذ تتأثر به إيجابا أو سلبا.

يعرف تركي رابح الجامعة فيقول: "الجامعة مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا".[3]

إن أداء المؤسسة الجامعية لوظيفتها تتوقف على مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى الهياكل والتنظيمات التي تسودها، ويتصل بعضها الآخر بالمضمون التعليمي الذي تقدمه والجو الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه. وعليه تعتبر الجامعة بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات، بمثابة العامل الرئيسي والأساسي في عملية البناء والتنمية.

وهذا نظرا للوظائف الجد حساسة المنوطة بها كما تعد من المؤسسات المعرفية ذات المكانة المحترمة والوزن الكبير داخل المجتمعات التي تحترم، بل تقدس العلم والعلماء، كما أنها تؤثر وتتأثر بالمجتمع بكل ما يحمله من آمال وتطلعات، بل هي ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع، ومرآة تسمح لنا بمعرفة هذا الأخير.

وعليه فقد كان دائما الهدف من وجود الجامعة هو إنتاج ما يسمى بالصفوة أو النخبة القادرة على بعث مجتمعاتها نحو الرقي والازدهار، وخاصة توعية الجماهير الواسعة، والعمل على الحفاظ على خصوصية وعبقرية هذه المجتمعات. كما عملت على التفتح على الآخر والبحث في السبل العملية والمساعدة على التقارب بين الحضارات ولكن دون الذوبان أو الانسلاخ.

ج-2-الأستاذ الجامعي:

هيئة التدريس من الفئات الهامة في المجتمع بصفة عامة والمحيط الجامعي بصفة خاصة، وذلك لما تساهم به وتقدمه من مجهودات لخدمة الطالب، وتلقين أحدث وأنسب المعلومات قصد تنمية مهارته والمساهمة في نشأته ليصبح إطارا في المستقبل.

إن الأستاذ الجامعي له دور أساسي داخل الحرم الجامعي، حيث أنه بالرغم مما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من مبتكرات تهدف إلى تسيير العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي، إلا أن الأستاذ مازال وسيظل العامل الرئيسي في هذا المجال، إذ ينظم الخبرات ويديرها وينفذها في اتجاه الأهداف.

---

[1] محمود عمر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 330

[2] دليو فضيل، هـ. لوكيا، م سفاري: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، منشور جامعة قسنطينة، 2001، ص 77.

[3] ر. تركي: **أصول التربية والتعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، 1990، ص 07.

يعد الأستاذ حجر الزاوية في العملية التعليمية، وهو القائم بها كونه ناقل للمعرفة مسؤول عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة.

إنه يعد مدرسا أو ملقنا للمعرفة بقدر ما هو منظم لنواحي النشاط المؤدية إلى اكتساب المعرفة والمهارات لدى الطالب.[1]

د/ مفهوم الإعلام الأمني:

د-1-مفهوم الإعلام:

الإعلام هو نشر الحقائق الثابتة الصحيحة والأخبار والمعلومات السليمة الصادقة، والأفكار والآراء، والمساهمة في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور أو جماهير المؤسسة الداخلية والخارجية في الواقع والقضايا والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة، وبحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم، وذلك باستخدام وسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والمعارض والحفلات وغيرها، وذلك بغية التفاهم والاقتناع والتأييد. وبذلك يمكن ربط الهيئة والمؤسسة بالمجتمع والجماهير، والوصول إلى التكيف والانسجام المنشودين بين سائر جماهير المجتمع[2].

وقد عرف العالم الألماني "**أو جراف**" الإعلام بأنه: التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت. والمقصود بموضوعية الإعلام يختلف عن دور الأديب أو الفنان، إذ يعتمد التعبير الموضوعي على الحقائق والأرقام والإحصائيات[3].

د-2-مفهوم الإعلام الأمني:

عرف الحوشان الإعلام الأمني بأنه" نمط إعلامي هادف يخدم الموضوع القضايا الأمنية ويهدف إلى سيادة الأمن في ربوع المجتمع، موجهًا إلى الجمهور العام والخاص ومستخدما مختلف فنون الإعلام من كلمات وصور و رسوم وألوان ومؤثرات فنية أخرى، معتمدًا على المعلومات والحقائق والأفكار ذات العلاقة بالأمن التي يتم عرضها بطريقة موضوعية)[4] " .

كما عرفه الجنيب أنه " نوع من الإعلام المتخصص لهدف ولغاية، وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية تهدف للمحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة)[5] " .

---

[1] فضيل دليو، هـ. لوكيا، م سفاري ، **مرجع سابق**، ص 91.

2 حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع**، ط 4، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص ص 244،245.

3**المرجع نفسه**، ص 245.

[4] بركة زامل الحوشان: **الإعلام الأمني العربي**، ندوة العمل الإعلامي الأمني : المشكلات والحلول، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005 ، ص11.

[5] علي بن فايز الجحني: **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 32.

وعليه فإن **التعريف الإجرائي** للإعلام الأمني هو النمط الإعلامي الهادف الموجه لخدمة قضايا وموضوعات معينة تهدف إلى سيادة الأمن في أنحاء المجتمع وموجه إلى الجمهور العام والخاص بهدف التأثير في أفراد الجمهور مستخدما في ذلك كافة الأنشطة الإعلامية والدعوية والتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة.

كما أن الإعلام الأمني من المصطلحات الحديثة التي ذاعت وانتشرت وتبوأت مكانتها بين مختلف أساليب الإعلام النوعي، وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوة وتوعية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته. في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة . ويتوقف وجود إعلام أمني فاعل وناجح على مدى اهتمام الأجهزة الأمنية وقناعاتها بأهمية هذا النوع من الإعلام، الذي يعتمد في تغذيته على مدى تعاون الأجهزة الأمنية التي تقدم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام، لتقوم هذه الوسائل بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور بما يحقق التجاوب الجماهيري مع الأفكار الأمنية المطروحة. وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات(وهي الأجهزة الأمنية التي تمتلك المعلومات).

و/مفهوم التهديد الأمني:

إن مفهوم التّهديد من النّاحية اللّغوية هو" ناتج عن نيّة إلحاق الأذى والضّرر"[1] فالتّهديد يتعلّق بكلّ ما يمكن أن يُخلّ بالأمن ويشكّل هاجسا. أمّا مفهومه من النّاحية الاصطلاحية فهو:" بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدّول الحدّ الأدنى من أمنها السّياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضّغوط الخارجية، الأمر الّذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللّجوء إلى استخدام القوّة العسكرية، معرّضة الأطراف الأخرى للتّهديد".[2]

فدراسة التّهديدات ينبغي معها التّمييز بين وحدة التّحليل الرّئيسية للتّهديد (الفردي الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التّهديد(داخلية، خارجية) ووصولا بالسّياسات أو الإجراءات الأمنية الّتي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التّهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسّياسات المقترحة لمواجهة هذه التّهديدات والتّعامل معها، والّتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التّهديدات. فقد يتطلّب ذلك اللّجوء إلى الإجراءات العسكرية والدّخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصّيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الرّدع، مثل الدّفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن

---

[1] عمر بغزوز: فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة، **مجلة الفكر البرلماني**، العدد 06 جويلية 2004، ص177.

2 سليمان عبد الله الحربي:مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19 ، السنة 2008، ص ص27،28.

المشترك،...الخ، كما يمكن المزج بين مجموعة من الصّيغ لمواجهة التّهديدات المتغيّرة تبعا للفترة الّتي ظهرت فيها وتبعا للبيئة الأمنية الّتي تتأثر بها.

من المفاهيم الّتي قد تختلط في مفهومها مع التّهديد لتعلّقها . هي الأخرى . بمفهوم الأمن، منها مفهوم الخطر، التّحدي .

عرّف قاموس "**le petit robert**" الخطر "**le risque**" على أنّه (لغة) " كلّ مهدّد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبّؤ به تتأرجح بين الزّيادة والنّقصان" ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصّل بعلاقة ما مع قلّة مناعة مجتمع من المجتمعات .[1]

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التّهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التّهديد، فالخطر غير محّدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدّي إلى التّهديد كما قد لا يؤدي إليه.[2]

من المفاهيم الّتي تطرح ضرورة التّفريق بينها وبين التّهديد "التّحدي" ، هذه الأخيرة تُعرَّف – حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة ب " مفهوم الأمن ومستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)" على أنّها " المشكلات أو الصّعوبات الّتي تواجه الدّولة وتحدُّ أو تعوق من تقدّمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنّبها أو تجاهلها"[3]، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التّحدي، دون الوصول إلى مستوى التّهديد.

كما يمكن التّفرقة بين **التّحدي** و**التّهديد** من خلال نطاق كلّ منهما، فالصّور الّتي يتّخذها التّحدي تدخل ضمن نطاق **الأمن النّاعم**، أمّا التّهديد فيدخل في نطاق **الأمن الصّلب**، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التّهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره مباشرا في الأمن، أمّا التّحدي فإنّه يؤدّي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.[4]

1- التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[5] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[6].

---

[1] **Le Petit Robert**:**Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue française** , paris : édition firmin-didol S.A. ,1979,p1720.

[2] عمر بغزوز، **مرجع سابق** ، ص ص 178،179.

[3] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 28.

[4] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق** ، ص29.

[5] ابن منظور: **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير ، دار المعارف، القاهرة ، دت، ص140.

[6] سورة قريش، الآيتان 3-4

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.[1]

6/الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة حول المتغيرات الأساسية للموضوع بشكل مباشر والتي تربط بين الإعلام الأمني والتهديدات الأمنية الجديدة، على الأقل حسب ما توصلت له الباحثة من مراجع. فكلا المتغيرين جديدين لم يحضيا بعد بالدراسة الكافية. لكن توجد بعض الدراسات التي تقترب من الموضوع منها:

دراسة عبد الرحيم نور الدين حامد بعنوان:" **الإعلام الأمني في ظل التطورات التكنولوجية الإعلامية**" تم نشر الدراسة في كتاب من طرف جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية سنة 2006، تم استخدام المنهج الوصفي لوصف وتحليل مفهوم الإعلام الأمني ووصف السمات الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة وانعكاساتها على التحديات التي يتعين على الإعلام الأمني للتصدي لها بطرق علمية واستراتيجيات مدروسة. تناولت هذه الدراسة بصفة أساسية محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما الأبعاد التي تنطوي على مفهوم الإعلام الأمني؟

2- ما السمات الإيجابية والسلبية لاستخدامات وسائل تقانات الاتصال الحديثة؟

3- ما التحديات التي يجب أن يوليها الإعلام العربي الأمني أهمية خاصة؟

ما يمز هذه الدراسة أنها اهتمت بالجانب النظري ولم تهتم بالجانب التطبيقي لدور الإعلام الأمني على أرض الواقع كما أنها ركزت على الإعلام العربي بشكل واسع وفي الأخير ركز الباحث على تحديات الإعلام العربي لكن تم الاعتماد على الوصف النظري دون دراسات ميدانية أو دراسات حالة تبين الواقع الحقيقي للإعلام الأمني في العالم العربي.

لذلك جاءت دراستنا للإعلام الأمني الجزائري تفاديا لعمومية الدراسة في تناولها للإعلام الأمني في العالم العربي، أما الجانب التطبيقي من خلال الاستمارة الالكترونية الموجهة لفئة النخبة من الأساتذة الجامعيين الجزائريين واستقصاء اتجاهاتهم نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

وهناك بعض المحاولات البحثية والتي جاءت في شكل مقالات نشرت في مجلات علمية منها:

مقالة بعنوان "**دور الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة** " لإبراهيم شاكر فزاني، تم طرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة؟ جاءت

---

[7] منذر سليمان، **مرجع سابق**، ص 30.

الدراسة نظرية فقط دون اهتمامها بالجانب الواقعي والميداني لدور الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة.

مقالة يوسف جمال بعنوان "**مواقع التواصل الاجتماعي كأحد منابر الإعلام الأمني في الجزائر الفايسبوك نموذجا**" تم طرح إشكالية ما مدى الأهمية التي تعطيها المديرية العامة للأمن الوطني في الجزائر لموقع الفايسبوك فيما يخص نشر وجمع المعلومة الأمنية؟ وتم اعتماد المنهج الوصفي أما أدوات الدراسة فقد اعتمد على أداة الملاحظة بالمشاركة من خلال الانضمام إلى صفحة المديرية العامة للأمن الوطني على الفايسبوك، وعلى أداة المقابلة مع رئيس الخلية للإعلام والاتصال من أجل معرفة مدى الأهمية التي توليها المديرية العامة للإعلام الرقمي، أما مجتمع البحث هو جميع الصفحات الرسمية للأجهزة الأمنية الجزائرية على الفايسبوك. أما فيما يخص عينة الدراسة فقد تم الاعتماد على العينة النمطية حيث تم اختيار الصفحة الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر. وتم التوصل إلى أن المديرية العامة للأمن تفطنت من أنه ليس من الأنسب الاعتماد فقط على وسائل الإعلام التقليدية نظرا لتراجع استخدامها.

ما أفادنا من هذه الدراسة هو تناولها للوسيلة الحديثة التي يمكن أن يستخدمها الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية، ويعاب على الدراسة بأنها بالرغم من تركيزها على وسيلة حديثة إلا أن طرحها للإعلام الأمني كان في نطاقه الضيق الذي يقتصر على مهام الأجهزة الأمنية في حين النظرة الحديثة أوسع من ذلك بكثير. وهذا ما سنحاول تجاوزه بالدراسة الحديثة لموضوع الإعلام الأمني.

7/النظريات المعتمدة في البحث:

لابد لأي بحث علمي إطار نظري قادر على تفسير وتحليل متغيراته، وقد تم في موضوعنا اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة اعتماد بعض النظريات التي نعتقد أنها قادرة على تفسير متغيرات الدراسة.

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام: Media DependencyTheory

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة عملية التأثير، وصنفت تلك النظرية ضمن النظريات المتكاملة نظرا لأنها تتضمن عناصر ومفاهيم من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، وقد أشار واضعا النظرية دفلور و روكيش إلى إمكانية اعتبار تلك النظرية ذات طابع بيئي إذ ترتكز على العلاقة بين الأنظمة المختلفة انطلاقا من أن المجتمع يمثل تركيبا عضويا تتعدد فيه الأنظمة وتترابط وتتفاعل، ومن بينها وسائل الإعلام التي ترتبط بالأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية الأخرى، كما تهتم تلك النظرية بالتعرف على الأسباب التي تجعل من تأثيرات وسائل الإعلام قوية ومباشرة في بعض الأحيان، وضعيفة وغير مباشرة في أحيان أخرى، ويمكن النظر إلى علاقة الاعتماد من منظور البنائية الوظيفية التي تهتم بالاستمرار والثبات المجتمعي أو في ضوء نماذج الصراع التي تؤكد على التغير، وفقا للنماذج التطورية التي تركز على التكيف الاجتماعي، أيضا تهتم التفاعلية الرمزية ببناء المعاني، وتهتم النماذج المعرفية بدراسة العوامل المتعلقة بالأفراد من حيث الدوافع والقيم والاتجاهات والسلوك فضلا على أهمية النظر إلى تلك العلاقة الاعتمادية من المنظور الإيكولوجي الذي يؤكد على العلاقات بين وسائل الإعلام كأنساق صغرى متضمنة في النسق

الأكبر، إذ ينظر ذلك المدخل للمجتمع على أنه بناء عضوي مترابط على مستوى الوحدات الصغرى Micro والوحدات الكبرى Macro والنسق الإعلامي باعتباره يمثل جزءً مهما من المجتمع الحديث، فإنه يكون عرضة للدخول في علاقات تعاون أو صراع قد تتميز تلك العلاقات بالتغير والديناميكية أو بالجمود و الإستاتيكية وتقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام على أساس العلاقة بين الأهداف والمصادر[1].

ويمارس النسق الإعلامي على ثلاثة مستويات أولها: الإعلام المبتكر الخلاق، ويشير إلى نمط الرسائل الاتصالية، وثانيها تمثيل المعلومات، ويشير إلى عملية استنتاج المعلومات الأولية التي يتم الحصول عليها من وسائل الإعلام، وثالث هذه المستويات هو نشر المعلومات ويشير إلى القدرة على توصيل وتقديم المعلومات للجمهور.

ويختلف نوع ودرجة الاعتماد على تلك الوسائل وفقا لدرجة التغير أو الاستقرار الذي يمر به المجتمع، ويزداد الجمهور اعتمادا على تلك الوسائل في مراحل الأزمات والطوارئ أو ظهور المشكلات الاجتماعية، فكلما ازدادت الحاجة إلى وسائل الإعلام ازدادت قيمتها كمصدر معرفي وكلما ازداد احتمال التأثير في الاتجاهات والسلوك، ولقد أشار دفلور و روكيش إلى أن علاقة الاعتماد تمر بمجموعة من المراحل وتعتمد على مجموعة من المحددات التي تتعلق بالجمهور الذي يتلقى الرسائل الاتصالية وتتلخص في:

1. الجمهور النشط: وهو الذي يختار مضمونا معينا أو قناة اتصالية ما، وفقا لدوافعه وحاجاته، أما باقي أفراد الجمهور فإما أن تستثار دوافعهم للتعرض أو يصبحون جمهورا غير نشط ويخرجون من العملية الاتصالية.

2. كلما ازداد اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام ازدادت الاستثارة المعرفية والعاطفية ومن ثم درجة المشاركة.

3. كلما ازدادت درجة الاندماج والمشاركة زاد احتمال حدوث التأثيرات التي حددها واضعو هذه النظرية من حيث التأثيرات المعرفية التي تشير إلى الزيادة في المعلومات وتلاشى الغموض، أو التأثيرات الوجدانية التي تشير إلى التأثير العاطفي لوسائل الإعلام المتمثل في زيادة الحساسية أو العنف وزيادة المخاوف أو القلق أو الاغتراب، والتأثيرات السلوكية التي تشير إلى الفعل، فعندما يتعرض الأفراد لقضية ما فإنهم يكونون اتجاها نحوها، وبناء هذا الاتجاه قد يشعرهم بالرغبة في التصرف بصورة معينة يتحول معها الاتجاه لسلوك.

المقاربة النقدية:

بناءا على القاعدة الفلسفية النقديةالتي تأسّس الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية مكوّنا من ثلاث مدارس متميّزة، بحيث تطورت مدرستي أبريستويث وكوبنهاغن عبر اجتهادات خبراء العلاقات الدولية والأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية وبرامج البحث في السلام الدولي، بينما استعانت مدرسة باريس بخبراء علم الاجتماع السياسي والإجرام والقانون والعلاقات الدولية وخبراء في الأمن الداخلي.

مدرسة باريس Paris: استلهمت أفكارها من اجتهادات بورديو Pierre Bourdieu وعلماء اجتماع آخرين وأفكار فوكو Michel Foucault، ويعتبر بيقو Didier Bigo أبرز باحثيها.

---

[1] شدوان علي شبيلة: **الاعلان المدخل والنظرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص63، 66.

تعارض المدرسة ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن، حيث يوصف اللا أمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو إلى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الإهتمام بعلاقات القوة (ألعاب القوة power games) وفعل الخطاب speech acts؛ حيث يتعلق الأمن بالشرعية وإضفاء الشرعية على السياسات والفواعل المهيمنة، وحيث ينظر للأمن في علاقته باللا أمن كصراع سياسي بين الفواعل التي تمتلك القدرة على التصريح (بفعل سلطتها) حول ما يمكن وما لا يمكن التضحية به من جوانب الأمن، ولماذا ينظر إلى العنف الذي تمارسه هذه الفواعل ذات السلطة كشكل من أشكال الحماية بينما ينظر للعنف الذي يمارسه الآخرون كعدوان ومظهر من مظاهر اللا أمن.

وتشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم الأمن إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تميّزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين وإطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية؛ إذ هو مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعيا لبلورة اقتراب نظري.

حيث ترى بأن الأمننة هي مسار وإجراءات مرتبطة بمجال أمني مشكّل من جماعات ومؤسسات مخوّل لها أو تخوّل لنفسها تعريف الأمن، أين تتجسد التهديدات في فعل خطابي لأن بناء التهديدات يستدعي خطاب خطر Discourse of Danger لإعطاء أمر ما أهمية خاصة في المعالجة الأمنية؛ مع أن المدرسة واجهت انتقادات من حيث أن تحديد الفواعل المهيمنة لمفهوم الأمن واللا أمن ليس موضوعيا دوما، فقد يتم التغاضي عن بعض التهديدات نتاج عدم الإهتمام أو سوء التقدير، كما أن الخطاب الرسمي ليس علميا بالضرورة، فقد يتم تداول مفاهيم شائعة وعادية كالديموقراطية والحرية والمساواة.

عرّفت المدرسة الأمن معياريا من حيث كونه مفهوما سياسيا قويا لتعبئة الرأي العام وتحريك القوة المادية، ويمكن توجيه هذا السلوك لأجل غايات التحرر (الإنعتاق) Emancipatory ends، وهكذا وقع الإهتمام بمفهوم الخطر الناجم عن نشاطات وسياسات بعض الجماعات البشرية التي يمكن أن تهدد السلام العالمي، كالمجاعة والحركات عبر الوطنية وتلوث المياه ... الخ.

واستقت مفهوم الانعتاق من الدراسات النسوية، من حيث هو تحرّر الإنسان من مختلف أشكال الخوف والقيود والضغط، وانتشرت عبر مساهمات كروس ووليامز في كتابهما Critical Security Studiesالذي حاولا فيه ربط الأمن بالمواطنة، وتطوير المفاهيم الأولى حول انعتاق الفرد والجماعات والدول والمجتمع الدولي، والحماية للكل من التهديدات والمخاطر كفكرة الوقاية وفكرة الاستباق وخلق التوازن بين حاجات أمن الفرد وحاجات الأمن الدولي؛ وللمدرسة فضل في فتح نقاش حول كون التهديد والخطر النفسي بالأساس وليس عسكري/مادي بالضرورة؛ أين يتطلّب توفير الأمن وجود قناعة ايجابية بين الفرد والدولة، فالنظام الشمولي الهيمني تخلق خوفا مزمنا (عكس الإنعتاق) ؛ كما اشتهرت المدرسة بتطوير ثلاثة أفكار:

- الأمن واجب كل من يساهم في تنظيم التفاعلات بين الأفراد داخل المجتمع وبين الدول.

- الأمن هاجس يقتضي تغذية مستمرة لضبطه ومنعه من التنامي، وهذا ما جعل فكرة المأزق الأمني من مأزق بين الدول إلى مأزق مرتبط بالتفاعل بين الأفراد والدول.
- التهديدات والمخاطر المكونة للهاجس ناتجة أيضاً عن البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الدولاتية، الدولية والطبيعية، وبالتالي لا يمكن إلغاء المتغيرات الموضوعية التي تغذي هذه الحالة النفسية.

فالأمن الحقيقي عند بوث ينتج من التحرر وليس من القوة أو النظام، وبالتالي فمن الناحية النظرية: الأمن هو التحرر؛ وهو ما قاد المدرسة للإهتمام بما تسميه الحقائق الأمنية المغيّبة بفعل المنظومة المعرفية التقليدية للعلاقات الدولية، كحقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، عجز الفقراء، العنف ضد المرأة...الخ.

مدرسة كوبنهاغن Copenhagen:وهي الأشهر نسبة لكونها مدرسة عبر تخصصية وأفقية تستخدم كل المناهج (البيولوجية، الانثروبولجية، التاريخية، العلوم السياسية) وتستمد أصولها التنظيرية من كتاب باري بوزان: "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية (1983)".

تركز مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الإجتماعية للأمن، عبر اجتهادات باري بوزان وجاب دووايلد JaabDewild، وأولي ويفر، بالإضافة إلى العديد من المفكرين (McSweeney, Huysmans)الذين يشتغلون بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام Copenhagen peace research institution.

ويعتبر كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" المرجع الرئيسي في مدرسة كوبنهاغن، حيث انضمّ فيه دووايلد وأولي وايفر إلى بوزان بغية تطوير الأفكار الواردة في كتاب هذا الأخير"الشعب، الدول والخوف"، لاسيما الأفكار التالية:

- الخوف كعنصر مشترك بين الشعب والدولة كفاعلين في العلاقات الدولية.
- هيمنة الدولة على الشعب أو اعتبار أحدهما الآخر مصدرا للخوف.
- القهر والمجهول كمحفز للخوف.
- العنف المسلّح وغير المسلّح كتهديد ومصدر للخوف.

وضع هذا الكتاب تعريفا موسعا للأمن يشمل كل أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الغذائية، الصحية، البيئية...الخ، وتصورا منهجيا جديدا حول وحدة التحليل أو ما يسمى بالوحدة المرجعية أو الموضوع المرجعي (الفرد، الجماعة، المجتمع، الدولة، الإقليم، الجهة، العالم)، وأيضاً عن هوية الفاعل الأمني: الإنسان أم الدولة؟وكون الأفراد والعالم غاية عملية الأمن وليست الدولة فقط.

اعتبرت المدرسة تطويرا وردة فعل للواقعية البنائية للمدرسة الإنجليزية وبرامج الدراسات الإستراتيجية، حيث اشتغل أهم روادها بوزان وويفر على ثلاث مجالات رئيسية: القطاعات أو المواضيع المرجعية، الأمننة والأمن الجهوي المركب.

واشتهرت المدرسة باستحداثها القطاعات الخمس للأمن:العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي؛ مع مركزية القطاع المجتمعي في الدراسات الأمنية؛ كما ركزت دراساتها على مفهوم المركّبات الأمنية المشتركة ومفهوم الأمننة.

ثانيا: إجراءات الدراسة المنهجية

1/منهج البحث:

لا يقتصر المنهج الوصفي المستعمل في المجالات العلمية على الوصف الدقيق للظاهرة المدروسة فحسب بل يتطلب الأمر بالإضافة إلى وصف الظاهرة وجمع البيانات عنها ووصف الظروف والممارسات المختلفة تحليل هذه البيانات واستخراج الاستنتاجات ومقارنة المعطيات وبالتالي التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها في إطار معين، وبناء عليه فإن المنهج الوصفي يعني أسلوب وطريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية معينة اجتماعية أو مشكلة، أو سكان معينين.

ويعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها، وتغيرها، وكشف الجوانب التي تحكمها.

يذهب تعريف آخر إلى أن المنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات، مقننة عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي على اعتبار أنه الأنسب للموضوع المدروس، الذي هدفنا منه إلى معرفة طبيعة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

ويعرف المنهج الوصفي على أنه: المنهج المتبع بهدف وصف الظاهرة محل الدراسة، وفهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بالظواهر، بحيث لا يقف عند حد وصف الظاهرة وصفا دقيقا كما هي كائنة، بل يتعداه إلى التحليل النفسي لاستخلاص نتائج نهائية يمكن تعميمها.

كما يعرف على أنه ذلك المنهج المتبع الذي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره انطلاقا من تحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين الوقائع المدروسة، كما يهتم أيضا بتحديد الممارسات والشائعات والاتجاهات والميول السائدة عند الأفراد والجماعات، ثم يسعى إلى تفسيرها وتحليلها بغية استخراج استنتاجات منها تكون ذات دلالة ومغزى بالنسبة للمشكلة المدروسة.

فالمنهج الوصفي إذن هو ذلك المنهج الذي ينصب على وصف الظاهرة المدروسة كما هي كائنة في الواقع ويعمل على تحديد العلاقات التي تربط بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة المدروسة ويتعدى ذلك إلى تحليل هذه العلاقة إلى الأجزاء المشكلة لها مع السعي إلى تفسيرها تفسيرًا موضوعيا ذات دلالة علمية للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

لقد ارتبط منهج المسح الاجتماعي بالمنهج الوصفي ارتباطا وثيقا، حتى ذهب بعض الباحثين إلى عدم التفرقة بينهما فصاروا يطلقون على الدراسات الوصفية مسوحا اجتماعية إلا أن المسح الاجتماعي يدخل في إطار الدراسات الوصفية التي تشمل إلى جانب ذلك، دراسة الحالة، والدراسات السببية المقارنة، الدراسات الارتباطية والدراسات التتابعية، كما يختلف المنهج الوصفي عن منهج المسح الاجتماعي حيث يستهدف

الأول وصف الظاهرة وتشخيصها للوصول إلى القوانين التي تتصل بظواهر الحياة ولا يهدف إلى ناحية تطبيقية أو يتعبه إلى إصلاح المنهج ويركز على أناس بعينهم أو مكان محدد أو مجال أو وضع معين.
في حين يركز المسح الاجتماعي على المشكلة المرضية ويحدد أعراض الظاهرة المدروسة وأسلوب مواجهتها.
إلا أن كليهما يتبع الطرق والاتجاهات العلمية، كما يهتمان معا بالحياة الاجتماعية والرخاء الإنساني، بل أن منهج المسح الاجتماعي هو أحد المناهج الرئيسية في الدراسات الوصفية من أجل الوقوف على الجوانب المختلفة لظاهرة معينة في المجتمع ومتغيراتها في محاولة لكشف الأوضاع القائمة، والعمل على النهوض بها، ووضع برنامج للإصلاح يرتبط بها.

2/أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على أداة "الاستمارة" وهي عبارة عن إستمارة لقياس اتجاهات الأساتذة تتكون من مجموعة من الأسئلة تتنوع بين أسئلة مفتوحة ومغلقة وأخرى مفتوحة ومغلقة في نفس الوقت، والاستمارة هي "مجموعة من مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي؛ أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث، وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها"[1].
أما فيما يتعلق بأداة قياس الاتجاهات فقد اعتمدنا طريقة **ليكرت، الثلاثي** (موافق محايد غير موافق) **والخماسي** (موافق بشدة/موافق/محايد/غير موافق/غير موافق بشدة)، وتم تقسيم الصحيفة لأربعة محاور، المحور الأول خصص للبيانات الشخصية، والمحور الثاني بعنوان متابعة الأساتذة الجامعيين للإعلام الأمني وأبعاده في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، المحور الثالث بعنوان اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو خصائص الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، المحور الرابع: اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

3/مجتمع البحث والعينة:

يعتبر مجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو مجموعة منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات، ولكي يكون تحديدا مقبولا وقابلا للإنجاز، لابد من تعريف مجتمع البحث الذي نريد فحصه، وأن نوضح المقاييس المستعملة من أجل حصر هذا المجتمع[2].
أما مجتمع البحث في هذه المذكرة فيتمثل في أساتذة قسمي الإعلام والاتصال من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من كلية الحقوق والعلوم السياسية، وكلا الكليتين تقعان بجامعة العربي التبسي وقد وقع اختيار الطالبة على هذين القسمين تسهيلا لعملية جمع البيانات بحكم

---

[1] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للنشر والتوزيع (عين مليلة الجزائر)، 2004، ص 282.

[2] موريس أنجرس، ترجمة:بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف، سعيد سبعون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2004، ص 299.

انتمائها لهما كونها طالبة في القسم الأول وأستاذة في القسم الثاني بالإضافة إلى محاولة معرفة اتجاه أساتذة القسمين نحو موضوع الدراسة كل من وجهة نظره حسب إطار التخصص.

توجهنا لرؤساء القسمين الإعلام والاتصال والعلوم السياسية وتحصلنا على العدد الحقيقي للأستاذة، بغرض تجهيز العدد الكافي من الاستمارات التي ستوزع عليهم لاحقا، وتم اعتماد الاستمارة الالكترونية عن طريق إرسالها عبر البريد الإلكتروني للأساتذة في القسمين بحكم عدم تواجد الأساتذة في مكان واحد، بل نعتقد أنها الوسيلة المثلى لضمان وصولها للأساتذة والاهتمام بها بدقة ورعاية وحتى يكون للأستاذ الوقت الكافي لقراءتها وانتقاء الاختيارات بدقة وروية وبأريحية تامة، وعليه هي وسيلة لضمان إرسال ووصول الاستمارة.

إن مفردات أو وحدات المجتمع المحدد تشكل الإطار الذي يستخرج منه العينة، وتطبيقا لمنهجية البحوث العلمية لابد من اختيار عينة تتناسب وطبيعة الموضوع والإشكالية، لذلك تم الاعتماد على عينة الحصر الشامل لكامل مفردات مجتمع البحث، حيث يبلغ حجم العينة37 أستاذا جامعيا، بين 18 أستاذ من قسم العلوم السياسية و19 من قسم الإعلام والاتصال وعمدنا لاختيارها بهذه الصفة الإلكترونية بعد أن لاحظنا صعوبة وعراقيل الاستمارة الورقية ومشقة الوصول للأستاذ وكذا انتظار استرجاعها.

ونظرا لمتطلبات البحث فإنه يتوجب علينا القيام بحصر شامل لجميع أساتذة قسمي علوم الإعلام والاتصال البالغ عددهم 19 أستاذا والعلوم السياسية والعلاقات الدولية البالغ عددهم 18 أستاذا وعليه فحجم مفردات الدراسة هو 37 مفردة(أستاذا)، والمسوح الشاملة تدرس جميع أفراد المجتمع وجميع مفرداته عن طريق الحصر الشامل الذي لا يترك مفردة إلا وأخذها بعين الاعتبار وهذا ما اعتمدناه باحتساب كل أساتذة القسمين البالغ عددهم 37 أستاذا جامعيا.

إذ أن حجم المفردات المختارة يكون متناسبا مع العدد الكلي الذي له نفس الصفات في المجتمع الكلي وتنجح هذه الطريقة بمسح المجتمع كله.[1] فالباحث في هذه الحالة يختار مفردات محددة تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع لتعطي نتائج أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله.[2]

عبر إرسال الاستمارة الإلكترونية للأستاذة المشرفة وإبداء الملاحظات وتصويبها، تم إرسالها للجنة التحكيم المكونة من خمس أساتذة والذين جاءت تقاريرهم ايجابية حول صحيفة استقصاء الاتجاه عبر البريد الإلكتروني للأساتذة من القسمين قسم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية. وتم إرسال الرابط الخاص بالاستمارة وتمت الإجابة من طرف 24 أستاذا أما الباقي فقد امتنعوا عن ملئ الاستمارة بالرغم من تأكيد وصول الرابط للأساتذة، وعددهم 6 أساتذة من كل قسم.

---

[1] فلاح كاظم المحنة: **علم الاتصال بالجماهير الأفكار، النظريات، الأنماط**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2001، ص117.

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: **أسس ومبادئ البحث العلمي** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 2002، ص 196.

4/مجالات الدراسة:

المجال الزمني: تمتد الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة من شهر سبتمبر لغاية شهر جوان من سنة 2022.

المجال المكاني: الحدود المكانية تتمثل في أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي ولاية تبسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لاتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

أولا: الاتجاهات

1/مفهوم الاتجاهات:

تمثل الاتجاهات توجها أو استعدادا مسبقا للتصرف بطريقة معينة يكتسبه الفرد عبر سنوات التنشئة الاجتماعية الطويلة في الأسرة، وجماعة الرفاق، والمدرسة والمسجد، والجامعة والنادي ومختلف المؤسسات الاجتماعية، وتتغير الاتجاهات بتغير الظروف والخبرات والتعليم والتدريب بل وحتى نتيجة ملاحظة سلوك الغير، ولذلك تركز المؤسسات الإعلامية على غرس الاتجاهات الايجابية نحو مهامها ومحاولة تغيير الاتجاهات السلبية عن طريق الدورات التدريبية والتعليمات واللوائح، لذلك فأن السلوك الإيجابي ضروري جدا لتحقيق الأهداف المحددة، وبشكل أكثر تحديدا يمكن تعريف الاتجاهات بأنها تنظيم متكامل من المفاهيم والمعتقدات والعادات، والميول السلوكية.

لقد تعددت التعاريف للاتجاه حيث لا يوجد تعريف واحد ومحدد يعرف به جميع الباحثين ، وبذلك حاول الكثير من الباحثين نحو الفهم الأفضل لهذا المفهوم وما يرتبط بمن متغيرات.

ويبدو أن هاربرت سبنسر(**h.spenser**) في سنة **1862**أول من استخدم مصطلح الاتجاه، وذلك من خلال كتاب بعنوان "المبادئ الأولى" فقد كتب يقول (إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة لكثير من الجدل يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن ننتمي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه).[1]

كما نشر في **1935** في بحث له حول الاتجاهات النفسية :

يمكن القول بأن: المفهوم الاتجاهات هو أبرز المفاهيم والأكثر استعمالا في علم النفس الاجتماعي الأمريكي المعاصر، ويعرف الإتجاه بأنه: حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي و النفسي تنظم خلال خبرة لشخص و تكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات و المواقف التي تستثير هذه الاستجابة.

ويعرف **بوجارداس 1925** بأنه النزعة نحو أو ضد العوامل البيئية.

أما نيوكمب فيرى أن الاتجاه حالة من الاستعداد تثير الدافع. فالاتجاه حسب **نيوكمب** ليس هو السلوك ذاته ولكن الدافع الذي يمكن وراء السلوك. أما **مرينوس** فيرى أن الاتجاهات السائدة في المجتمع تؤثر في سلوك الأفراد وان كانوا يؤمنون بهذه الاتجاهات السائدة[2]. ويعرفه **kayssbo et pettey**علىأن الاتجاه عام

---

[1]شدوان علي شيبة: **الاعلان المدخل والنظرية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص 131،132.

[2]نفس المرجع، ص 131.

يتضمن مشاعر إيجابية أو سلبية ثابتة حيال شخص أو شيء أو قضية معينة. ويعرفه **دافيدوفDavidoff** بأنه : مفهوم متعلم أو تقويم يرتبطبأفكارنا و مشاعرنا و سلوكنا.[1]

ويرى **(أبو النيل، 1985)** بأنه "استعداد نفسي تظهر محصلته حول موضوع من الموضوعات سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا وسياسيا حول قيمة من القيم كالقيم الدينية الجمالية ويعبر على الاتجاه تعبيرا لفظي بالموافقة أو المعارضة أو الحياد كما يمكن قياسه.

ورغم الاختلاف الواضح في تعريف مفهوم الاتجاه إلا أن جميع المهتمين بدراسة الاتجاهات يعتقدون أن الاتجاهات تتكون من تفاعل الفرد مع بيئته التي يعيش فيها ومن خلال ما يمر به الفرد من خبرات ومواقف طوال حياته. إذا فالاتجاهات مكتوبة تخضع لخصائص أخرى.

قدم الباحث تعريفا إجرائيا للاتجاهات هو **أبو النيل (1985)** والذي تم الإشارة إليه سابقا للأسباب التالية: هو من الإجراءات الأكثر بساطة وضوحا، وهو يبعد عن الغموض. يلتزم بالمنهج العلمي، فهو يترجم المفهوم بقابلية القياس والملاحظة. يرتبط تعريف مفهوم الاتجاه بالقيم، وبذلك يقر بوجود تداخل بين الاتجاهات والقيم. فيه الإشارة إلى أن الاتجاهات يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية.

أما حول التعريف الاصطلاحي للاتجاه الذي ورد في مجموعة من القواميس والمعاجم فيمكن تلخيصه كما يلي:

- يعبر عن موقف **أبو نيل** راسخ سواء كان رأي أو اهتمام أو عرض يتطلب استجابة.
- مفهوم ثابت نسبيا أي يمكن تغييره أو تعديله.
- درجة استجابة شخص وسلوكه نحو موضوع إيجابا أو سلبا.

حالة من التأهب العصبي والنفسي تنظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات أثر توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات التي تثير استجابة[2].

ويعتبر الاتجاه كما تعرفه موسوعة علم التحليل النفسي هو دافع مكتسب يتضح في استعداد وجداني له درجة ما من الثبات يحدد شعور الفرح، ويكون سلوكا بالنسبة لموضوعات معينة من حيث تفضيلها أو عدم تفضيلها، فإذا بالفردوس يحبها ويميل إليها (إذا كان اتجاهه نحوها إيجابي) أو يكرهها ويفر منها(إذا كان الاتجاه سلبيا) أما موضوع الاتجاه فقد يكون شخصا معينا أو جماعة ما أو شعبا ما أو مادة علمية أو مذهب إيديولوجي ما أو فكرة ما مشروعا ما هكذا تتعدد موضوعات الاتجاهات وتتنوع[3].

وفي رأي الطالبة فان الجانب السلوكي أعم و أشمل من الجانب الاجتماعي، حيث أن الاتجاه يوجه السلوك بالفرد توجيها عقليا (معرفيا) وجدانيا (شعوريا) و بالتالي ينشأ الجانب الاجتماعي من التفاعل بين السلوك

---

[1] محمد قاسم القريوتي: **السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة**، ط4 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2003، ص ص 171،172.

[2] **المرجع نفسه**، ص173.

[3] **المرجع نفسه**، ص 172.

العقلي (السلوك الموجه شعوريا) من الفرد لنفسه، فينجر تفاعل اجتماعي مع المحيطين به و الذين تدور حولهم هذه المعارف و المشاعر و الأفكار.

وترجع الاتجاهات إلى تقييم الفرد لكل الحقائق المكونة لعالمه الاجتماعي الذي يعد بمثابة امتداد لكل أفعاله نحو ما يفعله أو لا يفضله، وكذلك نحو الموضوعات والأفكار والأشخاص والجماعات وكل عنصر من عناصر هذا العالم الاجتماعي. وذكر أن الاتجاه يشير إلى ذلك التنظيم أو الشق الفريد الذي يضم كل من معارف الشخص أو المعلومات ودوافعه وانفعالاته وسلوكه أو تصرفاته التي تتخذ طابع القبول أو الرفض، والموافقة أو المعارضة لموضوع معين.

والاتجاه كما أوضحنا فهو استعداد وجداني مكتسب ثابت نسبيا وسلوك الفرد إزاء موضوعات معينة من حيث تفضيلها أو عدم تفضيلها، فالاتجاهات تعبر عن سلوك الفرد وتصرفاته تجاه الموضوعات المختلفة ويتكون الاتجاه نتيجة الخبرة والممارسة والتجربة، فالطريق بين الميل والاتجاه هو أن الميل شخصي، ويكون الاتجاه رأي وعقيدة وصلة الفعالية فأنا أميل للموسيقى ولكن لدي اتجاه لاحترام العلماء أو رجال الدين.

وقد يتعارض الميل مع الاتجاه لكن قد يستطيع الاتجاه القوي أن يغير الميل، أما مصطلح المعتقدات beliefs فقد لا يتوفر عليه عنصر المشاعر فالمعتقدات تتضمن الجانب المعرفي، والمعتقدات المتباينات في شيء واحد هو الجانب المعرفي للتحدث عن الشيء الذي نستفسر عنه.

2/ الفرق بين الاتجاهات والمفاهيم المشابهة:

اقترح خليل معوض (1999) التحديد الفارقي كما يلي:

2-1-الاتجاهاتوالميول:(الميل) predisposition

هو انفعال خاص يحدد علاقة الإنسان بشيء من الأشياء وهو عنصر شخص مزاجي إما يكون سارا أو غير سار.

أما المعنى اللغوي للميل هو الاتجاه نحو الشيء. والاتجاه أي ميل الشيء وميل عنه فالميل نحو الشيء هو ميل إيجابي والميل عنه سلبي أشياء نحبها ونميل إليهاوأشياء أخرى تنفر منها فنميل عنها.

أما كيفية تكوين الميول، هل هي فطرية أم مكتوبة فإنه من الواضح أن كل ما يتكلم لدينا استعداد لان نتعلمه ونكتسبه في نفس الوقت. فالميول أساسا ترتبط بالاستعداد خاصة لدينا ونحن نتعلمها ونكتبها عندما تتهيأ لنا الظروف.

ويعتبر **(جون دوي)** ومدرسته من أئمة رجال للتربية الحديثة الذين اهتموا بدراسة الميول ووظائف واستدلالاتها عن دوافع الفرد و الميول متعددة و متنوعة مثل: الميول الموسيقية – الميول الأدبية –الميول الفنية – الميول نحو طعام معين .....الخ.

ولا شك أن الفرد يشعر بالارتياح والرضا عندماتشبع ميوله ويمكن القول بأن الميول يعبر عن استجابات الفرد و تقديره الذاتي إزاء موضوعات ذات طابع شخصي لا يحترم فيه الصراع وهذه الموضوعات غالبا ما تكون بعيدة عن الصبغة الاجتماعية.

2-2-الاتجاهات و الآراء:يرى بعض العلماء أن الآراء opinionsأكثر خصوصية من الاتجاهات، فالاتجاه أكثر عمومية، إذ تشتغل على اهتمامات رجال السياسة، رجال التربية، رجال الإعلام و رجال الفضاء بل و شركات السلع الغذائية و السلع الاستهلاكية و سلع النظافة... الخ ، أما الرأي هو حكم او وجهة نظر نحو موضوع معين كرأي رئيس في مؤسسه.

ويمكن استطلاع الآراء في موضوعات كثيرة، كاستطلاع الآراء في مشكلة معينة مثل مشكلة أزمة المواصلات أو أزمة السكن، ويرى البعض أن الرأي يحد على أنه تعبير لفظي.

2-3-الاتجاهات و المعلومات: يوجد فرق بيت اتجاهاتي نحو موضوع معين وبين معلوماتي عن هذا الموضوع، فرق بيت اتجاهاتي الديمقراطية و معلوماتي عن الديمقراطية، فقد يكون لدي معلومات كثيرة عن الديمقراطية ، و لكن في ذات الوقت قد يكون اتجاهي و سلوكي ليس في جانب الديمقراطية بل قد تكون الاتجاهات تميل في الديكتاتورية.

كذلك قد تختلف اتجاهاتي نحو قيمة معينة كصديق أو الأمانة عن معلوماتي عن صديق والأمانة، فقد يتحدث البعض كثيرا عن أهمية فضيلتي عن الصدق والأمانة في حين أن اتجاهات هؤلاء المتحدثين لا تتم عن الأمانة ولا الصداقة.

2-4الاتجاهات و السلوك : ما هي العلاقة بين الاتجاهات و السلوك ؟ هل الاتجاهات تنبيء بالسلوك؟

يشير (**krupat.1982**) إلى أن الاتجاهات غير مؤكدة للتنبؤ بالسلوك، فإذا كانت الاتجاهات هي سبب السلوك يصبح من الممكن أن نضبط السلوك عن طريق ضبط الاتجاهات.

وقد أوضح **(1934) R.Lapierem**وجود فجوة بين السلوك في بحوث على (التعصب العنصري) إزاء الصينيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى عند تقديم الخدمات في المطاعم و الفنادق.

وقد جمع هذا الباحث معلومات جديدة من خلال استبيان حول الاتجاهات، ومدى طبيعتها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا و رغم عدم دقة دراسات **لابيار** وقصوره المنهجي، إلا أنها كانت دراسات رائدة و مثيرة ودراسته للدراسات الجديدة حول علاقة الاتجاهات بالسلوك.

وخلاصة دراسة **لابيار** فشلت في إيجاد فرق بين ما يقوله الناس و ما يفعلونه، لا سيما في مجال التعصب العنصري الذي كان سائدا في الولايات المتحدة الأمريكية.

فالعلاقة بين الاتجاهات و السلوك ليست علاقة بسيطة، إذ أنها ليست علاقة سببية.

وقد قام **(1969) weiker** بمجموعة كلية من البحوث عن العلاقة بين اتجاهات والسلوك، وتشير نتائج بحثه بوجود دليل بسيط يدعم افتراض وجود علاقة تنبئية بين اتجاهات والسلوك فمازلت غير معرفة بشكل واضح العلاقة بين ما يقولونه الناس وبين ما يفعلون.

فالاتجاهات وان كانت من بين الأسباب الهامة في السلوك إلا أنها ليست الوحيدة في تحديد السلوك ، وتوجد عوامل مختلفة تحدد السلوك ، منها عوامل فطرية وراثية ومنها عادات متعلمة.

ان عدم التوفيق في الوصول لعلاقة مؤكدة بين الاتجاهات والسلوك يقودنا إلى إعادة التفكير في هذا الموضوع على أساس منهجية وتقديم تقني في القياس.

فبالنسبة لقياس الاتجاهات وقياس السلوك ، فإن في معظم الأحوال نحن لا نقيس الاتجاهات ، لأن الاتجاه هو (بناء سيكولوجي) ولكننا نقيس السلوك ، فالاستجابات في الاستخبارات التي نقوم بتطبيقها هي أنواع من السلوك وكثيرا ما نخطىء عندما نطلق عليها على أنها اتجاهات.

ولا شك أن عدم دقة قياس كل من الاتجاهات والسلوك بسبب عدم وفرة طرق الاتجاه وعدم دقة الأدوات والتقنيات، يجعل العلاقة بين الاتجاهات والسلوك علاقة غير محددة تحديدا دقيقا.

2- 5 الاتجاه والقيم : أوضح **Rokeach 1973** أن الاتجاه هو استعداد وجداني مكتسب ثابتا نسبيا ، وهو رأي يحد سلوك الفرد تجاه موضوعات متعددة ، في حين أن القيم هي أمور ذات قيمة في حياتنا والناس يشتركون في قيم مختلفة وأن درجات الاختلاف فيما بينهم لها أهمية كبيرة.

إن القيم في مجالنا هذا تنصب على القيم الاجتماعية ، وان كانت القيم المادية لا تنفصل كثيرا عن القيم الاجتماعية ، فالقيم وان كانت لها طابع اجتماعي كونها المجتمع وأصدر حكما عليها فهي أكثر تأثيرا بالثقافة العامة التي تحيط الفرد، فالأفراد يختلفون في القيم وفق طبقاتهم الاجتماعية وثقافاتهم ومجتمعهم.

3/ مكونات الاتجاهات و خصائصها

بناء الاتجاه يشمل مكونات وخصائص معرفية وعاطفية وسلوكية:

المكون المعرفي: ويتضمن كل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات وأفكار تتعلق بموضوع الاتجاه، كما يشمل ما لديه من حجج تقف وراء تقبله لموضوع الاتجاه.

المكون العاطفي: ويستدل عليه من خلال مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع و من إقباله عليه أو من نفوره منه، وحبه أو كرهه له.

المكون السلوكي: يتضح في الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه بطريقة ما، فإذا كانت لدى الفرد معتقدات سالبة عن أعضاء جماعة من الجماعات ، فإنه بالتالي إما أن يتحاشى اللقاء بهم أو يوجه إليهم العقاب بأي صورة إذا كان في إمكانه ذلك، أما إذا كانت معتقداته ايجابية ، فانه يكون مستعد للتفاعل معهم أو لتقديم المساعدة لهم.[1]

وتتأثر مكونات الاتجاه بالعديد من العوامل المختلفة بعضها يرتبط بالفرد وبعضها يرتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي. فالمكون السلوكي يتأثر بضوابط الأنا الأعلى وبالضغوط الاجتماعية والاقتصادية ، ويظهر أحد هذين العاملين في السلوك التعصبي، حيث يمكن أن يفسر وفقا للمستوى الطبقي. أما الجانب المعرفي فيتأثر بالبراهين والحجج التي يقدمها أهل الرأي والخبرة والبرامج العلمية والدينية والثقافية التي تأتي عبر وسائل الإعلام وقد يطغى مكون ما من المكونات على باقي المكونات الأخرى.

خصائص الاتجاه:

للاتجاه عدة خصائص منها ما ذكر إن الاتجاهات تتميز بخصائص من خلالها يتضح مفهومها :

---

[1] محمود سيد أبو النيل : **علم النفس الاجتماعي عربيا وعالميا**، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2009، ص ص 353،354.

- الاتجاهات مكتوبة و متعلمة وليست وراثية.
- ترتبط بمثيرات و مواقف اجتماعية.
- لا تتكون من فراغ، ولكنها تتضمن دائما العلاقة بين فرد و موضوع من موضوعات البيئة.
- تتعدد حسب المدركات التي ترتبط بها.
- يغلب عليها الذاتية أكثر من الموضوعية و لها صفة الثبات النسبي.
- منها ماهو غامض ومنها ماهو واضح.
- متأثر بغيره الفرد و يؤثر فيها.
- قابلة دائما بين طرفين متقابلين أحدهما موجب و الآخر سالب هما التأكيد و المعارضة.
- لا يلاحظ الاتجاه مباشرة و إنما يستدل عليه من خلال ما يبدو على الفرد من سلوكيات.
- الاتجاه قابل للتعديل و التغيير.
- يعمل على إضافة النظام على أسلوب ردود الأفعال و سير التوافق الاجتماعي.
- يتعدل الاتجاه و يختلف حسب المثيرات الخارجية.

إذن إن مفهوم الاتجاهات كان وسيظل من أهم المفاهيم في علم النفس الاجتماعي و أكثرها ثراء، بل إنها تعد هي المحور الأساسي لعلم النفس الاجتماعي، فالأفراد يحملون بداخلهم عدد كبير جد من الاتجاهات نحو العديد من الأشياء ونحو غيرهم من الأفراد وكذلك نحو أنفسهم أيضا.

ويؤكد العلماء على أهمية الاتجاهات كدوافع للسلوك، إذ تعتبر نواتج لعملية التشتت الاجتماعية، حيث يكون الفرد اتجاهات نحو الأفراد أو الجماعات و المواقف و الموضوعات الاجتماعية.

ويمكننا القول أن : كل ما يقع في المحيط البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من الاتجاهات.

4/ وظائف الاتجاهات و أنواعها:

تعتبر الاتجاهات أحد العوامل التي تساعد على نمو وتطور الشخصية وذلك من خلال:

– المساعدة على التأقلم والتكيف، فهي بمثابة مقومات معنوية تساعد الفرد على استيعاب المتغيرات المختلفة.

– توفير القناعات التي يحتفظ بها الفرد للدفاع عن نفسه.

– توفير إطار مرجعي يساعد الفرد على تنظيم عمليات الإدراك والمعلومات التي لديه عن الأمور المختلفة.

– تشكيل مقدمات يمكن للفرد على أساسها تفسير السلوك والتنبؤ به.[1]

وبشكل عام يمكن إحداث التغييرات التنظيمية الإيجابية والقضاء على الممارسات السلبية عن طريق الاعتناء بتنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل وتغيير الاتجاهات السلبية من خلال الوسائل التدريبية، والتكنولوجيا الاجتماعية المتوفرة حاليا وهي تقنيات معروفة لدى خبراء التطوير التنظيمي.

يمكن إجمال وظائف الاتجاهات في:

---

[1] محمد قاسم القريوتي: **السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة**، ط4 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2003، ص 172.

. تكوين المعرفة: تساعد الاتجاهات على توسيع مدارك الفرد وسعة اطلاعه على مختلف المعارف، فالمراحل التي يمر بها الفرد بالبحث والاطلاع مما يخلق حيوية وزيادة حصيلته الفكرية.

. الرغبة في التأقم: حيث تساعد الاتجاهات في التكيف مع البيئة ، ولأن الفرد يرغب في ايجاد نوع من الانسجام والتجانس مع الجماعة التي ينتمي إليها رغبة منه في تحقيق الانتماء الاجتماعي لذا يعتنق الاتجاهات التي تؤمن بها الجماعة.

. **الدفاع عن الذات:** يلجأ الفرد لتبني اتجاه معين قصد الدفاع عن ذاته لما يواجهه من ضغوط وصراع في حياته اليومية لأسباب داخلية أو خارجية ، كما أن الاتجاه يساعده على التعبير عن الذات من خلال ما يتبناه من القيم والمثل التي يؤمن بها فيميل إلى التصرف وفقا لها.[1]

ولقد اقترح تصنيف وظائف الاتجاهات كما يلي:

1- الوظائف المنفعية التطبيقية (التاقلم / التوافق) : حيث تعمل الاتجاهات كموجهات سلوكية تساعد على تحقيق أهدافه و إشباع رغباته و دوافعه في إطار المعايير البيئية المحيطة به، و أيضا إنشاء علاقات اجتماعية سوية سواء داخل المجتمع أو خارجه إذا الاتجاه من أهم أدوات التأقلم و التكيف.

2- الوظائف الدفاعية (الدفاعية عن الانا) : حيث يكون الفرد لنفسه اتجاها نحو موضوع معين فهو عبارة عن الدفاع عن النفس وفي كثير من الأحيان يعكس الاتجاه ناحية عدواني عند الفرد نشأت من احتياط لدوافعه، أو يعكس تبريرات نشأ عن إحساس بالفشل و الصراع، لذلك يقوم الفرد بتكوين اتجاهات لتبرير فشله على تحقيق أهدافه للاحتفال بكرامته و الاعتزاز بنفسه.

3- الوظائف التنظيمية: في الكثير من الأحيان، يكتسب الفرد وهو بصدد بحثه عن معاني الظواهر لبعض الاتجاهات المعنية، تتجمع الاتجاهات و الخبرات المتعددة و المتنوعة في كل منتظم مما يؤدي إلى اتفاق السلوك وثباته نسبيا في الموقف المختلفة بحيث يسلك اتجاها على النحو ثابت، و بذلك يتجنب الضياع و التشتت في متاهات الخبرات الجزئية المنفصلة.

4- وظيفة التعبير عن القيم: يكون الفرد لنفسه عدة اتجاهات توحه سلوكه و تتيح له الفرصة للتعبير عن ذاته و تحديد مجموعة من القيم ، كما تدفعه اتجاهاته للاستجابة بقوة و نشاط و فعالية المثيرات البيئية المختلفة من أجل تحقيق الذات.

5-وظيفة التنبؤ:إن الهدف على دراسة الاتجاهات هي تحديد طبيعة ونوعية الاتجاهات النفسية لدى الأفراد العاملين في المؤسسة، أما الاتجاهات الايجابية أم السلبية نحو موضوع أو معين حتى يتم اتخاذ قرار مناسب، وعلى هذا تعمل الاتجاهات على تحديد الإجراءات و التعابير اللازمة التي تضمن وتحقق سلوكات معينة.

ولقد لخص أهمية وظائف الاتجاهات في السلوك و تفسيره،[2] في النقاط التالية:

- الاتجاه يحدد السلوك و يفسره.

---

[1] **نفس المرجع**، ص 172.

[2] محمد قاسم القريوتي، **مرجع سابق**، ص 174.

- التفسير يعمل على العمليات الدفاعية و الانفعالية و الإدراك و المعرفية ، حول بغض الموجودة في المحيط الذي يعيش فيه.
- الاتجاهات تعمل على مساعدة الفرد على اتخاذ قرارات في موقف نفسية و اجتماعية متعددة في نوع من الاتفاق و التوحيد دون تردد أو تفكير.
- تبور الاتجاهات و تحديد صورة العلاقة بين الفرد و بين عالمه الخارجي.
- توجه استجابة الفرد نحو الأشخاص و الموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة.
- تعكس الاتجاهات في السلوك وتفاعل مع الآخرين في التفاعل في الثقافة التي يعيش فيها.
- يعمل الاتجاه على مساعد الفرد على ان يحس ويدرك و يفكر بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية.
- الاتجاهات المتعلمة تعبر على مسايرة الفرد لما يسود مجتمعه من معايير و قيم و معتقدات.

أنواع الاتجاهات:

يكون للإنسان اتجاهاته النفسية والاجتماعية نحو كل ما يحيط به من النظم السائدة والعادات والتقاليد وكل ما يتعلق ببيئته الاجتماعية، ولكن رغم أن الأفراد يتعرضون لنفس المثيرات لكن استجاباتهم تختلف مما يؤدي اختلاف وتعدد الاتجاهات وقد يعود ذلك إلى الفروق الفردية ومكونات الشخصية من شخص لآخر. وعليه يمكن تقسيم الاتجاهات النفسية إلى :

- **. الاتجاهات الاجتماعية والاتجاهات الفردية:** حيث تكون الاتجاهات الاجتماعية مشتركة بين عدد كبير من الأفراد أما الفردية فهي التي يتميز بها الفرد عن الآخرين فإعجاب الناس بالبطولة اتجاه جماعي وإعجاب الفرد بزميله اتجاه فردي.
- **. الاتجاهات القوية والاتجاهات الضعيفة:** القوة والضعف هما ما يميزان شدة الاتجاه والذي ينعكس على الفرد ومدى تفاعله مع الآخرين، فرد الفعل الحاد في موقف اجتماعي يدل قوة الاتجاه والعكس صحيح.1
- **. الاتجاهات الموجبة والاتجاهات السالبة:** الاتجاهات الموجبة كالحب والتفضيل لأحداث أو أشياء معينة ، الاتجاهات السالبة كالنفور ، الازدراء أو الرفض.
- **. الاتجاهات النوعية والاتجاهات العامة:** النوعية: إذا انصب الموضوع على حدث خاص كالخوف من حيوا معين، أما العامة إذا كان الموضوع عاما شاملا ويمكن أن نسمي الاتجاه في هذه الحالة سمة.2
- **. الاتجاهات السرية والاتجاهات العلنية :** فالاتجاه السري هو الذي لا يستطيع لفرد التعبير عنه أما العلني فهو الذي لا يجد خوفا أو ترددا في التعبير عنه أمام الغير.

---

[1] **نفس المرجع**، ص 174.

[2] عبد القادر كراجة: **القياس والتقويم في علم النفس**، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، د.د.ن، 1997، ص 218.

- للاتجاهات أدوار هامة في تحديد سلوك الفرد، فهي تساعد في تحديد الجماعات التي ترتبط بها المواضيع التي ترتبط بها ، وحتى الفلسفة التي يؤمن بها.

5/ أنواع الاتجاهات و عوامل تغييرها

للاتجاهات عدة أنواع تظهر من خلال التصنيفات المتعددة لها، ومنه تصنف الاتجاهات وفقا لأسس منها:

1- على أساس الموضوع : وهناك نوعان :

- اتجاه عام : وهو الاتجاه الذي يكون معمما نحو موضوعات متقاربة و متعددة و هو أكثر ثباته و استقرار من الاتجاه الخاص.
- اتجاه خاص: و هو الذي يكون محددا وهو أقل ثباته و استقرار من العالم، حيث ينصب على النواحي الذاتية.

2- على أساس القوة : هناك نوعين : اتجاه قوى و اتجاه ضعيف:

- الاتجاه القوي : وهو الاتجاه الذي ينضج في السلوك اللفظي الذي يعبر عن العزم و التصميم و الاتجاه القوي أكثر ثباتا و استمرارا و يصعب تغييره نسبيا.
- الاتجاه الضعيف : وهو الاتجاه الذي يكمن وراء السلوك المتراخي، المتعدد و الاتجاه الضعيف سهل التغيير و التعديل.

3- على أساس الوضوح: هناك نوعين : اتجاه علني و اتجاه سري.

-اتجاه علني : هو الاتجاه الذي يعلنها الفرد ويجبر به، ويعبر عنه سلوكيا دون حرج او خوف.

- اتجاه سري: هو الاتجاه الذي يخفيه الفرد وينصره و يستر عن السلوك المعبر عنه.

4- على أساس الهدف : يكون اما اتجاها موجبات او سلبا.

- الاتجاه الموجب : وهو الذي ينحو بالفرد نحو الموضوع، كالاتجاه الذي يعبر عن الولاء و التأييد و الميل.
- الاتجاه السالب: وهو الذي ينحو بالفرد بعيدا عن موضوع الاتجاه، كالاتجاه عن الكره و المعارضة.

5- على أساس الشمول: هناك نوعان : اتجاه فردي و اتجاه جماعي :

- الاتجاه الفردي : هو الاتجاه الذي بالبناء و يؤكده فرد واحد من أفراد الجماعة وهذا من حيث الدرجة و النوعية، قد تكون أسرة مثلا لها اتجاه فردي بالنسبة للمجتمع.
- الاتجاه الجماعي: هو ذلك الاتجاه الذي يشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجماعة، ولكن يختلف أفراد هذا الاتجاه من حيث درجة و النوعية الشدة [1].

6- على أساس الانفعالات:

---

[1] هناء حافظ بدوي: **العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية أسس نظرية ومجالات تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001، ص ص 117،121.

- اتجاه شعوري : وهو الذي يظهره الفرد دون حرج او تحفظ، وهذا الاتجاه غالبا ما يكون متفق عليه مع معايير و قيم الجماعات.
- اتجاه لاشعوري : وهذا الاتجاه الذي يتحرج منه الفرد و يخفيه ولا يفصح عنه غالبا لا يتفق مع معايير وقيم الجماعة[1].

6/ النظريات المفسرة للاتجاهات:

يمكن تناول النظريات المفسرة للاتجاهات على النحو التالي:

6-1-نظرية الاستجابة المعرفية : تفترض هذه النظرية التي وصفها Green wvid و آخرون بأن الأشخاص يستحيون من خلال التخاطب لبعض الأفكار الايجابية و السلبية (الاستجابة المعرفية) وأن هذه الأفكار لها أهمية ، ويمكن الاستعانة بها في مجال تغيير الاتجاهات كنتيجة للخطاب، فالاستجابة المعرفية تتم في ضوء معالجة المعلومات التي يستقبلها الفرد عن رسالة معينة[2].

6-2-نظرية التوازن : هي من النظريات المهمة قي مجال الاتفاق المعرفي التي أسسها header (1958) وتضمن ضغوط الاتفاق بين المؤثرات داخل النسق المعرفي البسيط والذي يتكون من موضوعين، والعلاقة بينهما، و بذلك تكون ثلاثة تقييمات (تقييم الفرد للموضوع الأول، تقييمه للموضوع الثاني ، العلاقة القائمة بين هاتين الموضوعين) وتمت صياغة ذلك في المعادلة التالية : O – (p) x(x).

حيث تشير (p) إلى الشخص ، O إلى الشخص الآخر ، X إلى موضوع الاتجاه و نظرا لأن الدافع الأساسي الذي يدفع الأشخاص نحو التوازن هو محاولة تحقيق الظاهر و إعطاء معنى المدركات وتحقيق أفضل صورة من التفاعل و العلاقات الاجتماعية ، فنظام التوازن يجعلنا نتفق مع الأشخاص الذين نحبهم، و نختلف مع الأشخاص الذين نكرههم وتستخدم نظرية التوازن في التنبؤ لاتجاه التغيير المحتمل حدوثه.[3]

فقد تختلف الاتجاهات نحو المواضيع من إيجابية إلى سلبية ، عندما تتطابق فيما بينهما أو تتناقض ، لذلك فقد يكون هناك توازن أو عدم توازن في نسق الاتجاهات بحيث لا يكون هناك ضغط نحو التغيير أي وجود نزعة لعزل الاتجاهات التي تتعارض وتتشابه فيما بينها. [4]

6-3-نظرية التنافر المعرفي : ترتبط هذه النظرية باسم festinger iyon حيث اقترح عام 1957 فكرته التي تقوم على أساس التنافر المعرفي وهو عبارة عن حالة دفاعية سليمة تحدث لدى الفرد، عندما تكون عنده معرفتنا أو فكرتين في آن واحد لكن تناقض أحدهما عن الأخرى، لذلك يسعى إلى إيجاد نوع من النواقص بين هاتين المعرفتين وذلك بتغيير أحدهما أو كلاهما.[5]

---

[1] غريب عبد السميع غريب، الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996،

[2] شدوان علي شيبة: **الاعلان: المدخل والنظرية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص ص ، 300، 302.

3**نفس المرجع** ، ص 303.

[4] **نفس المرجع**، ص 179.

[5] **نفس المرجع**، ص 179.

فتقوم نظرية التنافر على أن الإنسان كائن يقوم بتحرير مواقفه حتى تبدو معلومة له أمام نفسه و اهتمام الآخرين[1].

وتتوفر نظرية التنافر المعرفي حول مصدرين أساسيين لعدم الاتفاق بين الاتجاه و السلوك :

- آثار ما بعد اتخاذ القرار.
- آثار السلوك المضاد للاتجاه.

فقد نشأ عدم الاتفاق بين الاتجاه والقيم التي يتمناها الفرد و سلوكه، نظرا لأن الفرد اتخذ قراره دون تروي أو معرفة بالنتائج المترتبة على اتجاهاته و قيمه، أما فيما يتعلق بأثر السلوك المضاد للاتجاه فقد يعمل شخص في عمل معين و يعطيه قيمة على الرغم من أنه لا يرضى عنه في الحقيقة، فهو يعطيه قيمة وأهمية من أجل الحصول على هدف معين، ومن هنا ينشأ عدم الاتفاق بين القيم المضافة للسلوك[2].

6-4- نظرية التطابق المعرفي : فقد اهتم tanarenbous. Osgood بالاتجاه بالإشتراك مع saidعام 1952 في عمل مقياس المعاني أو ما يطلق عليها اسم اختبار تمييز المعاني، و يتضمن المقياس معان مضادة مثل : ناعم – خشن ، قبيح – جميل ، طويل – قصير ،...الخ، يتم بعد ذلك جمع التقديرات للمفحوصين بغية إيجاد ارتباط الموازين المختلفة ، حيث وجدوا بالتحليل للعاملين أن مفهوم عامل يرتبط بالموازين هو العامل التقويمي (جيد – رديء) ، واعتبره عاملا تقويمي يتم بتقويم الشيء تقويما مقبولا أو غير مقبول و هو بذلك يشكل بعدا من أبعاد الاتجاه النفسي[3].

6-5-نظرية اللاتجاه اللاشعوري : على فكرة النشاط اللاشعوري عند الفرد و إمكانية استعمال هذا النشاط في اكتساب و تعديل الاتجاه، خاصة من حيث المكون الانفعالي، و ما يحدث هو توجيه مجموعة من المؤثرات إلى تبني اتجاه معين.

7-قياس الاتجاهات وكيفيته:

نظرا لأهمية الاتجاهات ودلالتها على السلوك، تهتم المؤسسات المختلفة بقياس الاتجاهات داخل المؤسسات وخارجها وذلك كوسيلة للتعرف على المناخ التنظيمي السائد فيها ومحاولة التأثير فيه ايجابيا فنجد مثلا أن مؤسسات الإعلام تعمد وبشكل دوري إلى توزيع إستبانات والقيام بمسوحات لمعرفة اتجاهات المواطنين حول برامجها، ورغم ما يتصوره البعض عن صعوبة قياس الاتجاهات فإن هناك أساليب إحصائية متطورة لرصد الاتجاهات السائدة وبشكل رقمي، فحتى مفهوم الرضا يمكن رصده على شكل درجات محددة أو نسب مئوية حيث يتم وضع أوزان مختلفة للأجوبة المختلفة كأن يأتي السؤال عن درجة رضا العاملين عن نمط الإشراف السائد الذي يمارسه الرؤساء، ويعبر عن درجات ذلك الرضا كما يلي:

1محمد قاسم القريوتي، **مرجع سابق**، ص 184 .

2 معتز سيد عبد الله ، عبد اللطيف محمد خليفة، **مرجع سابق**، ص 293.

3محمد قاسم القريوتي ، **مرجع سابق** ، ص 117.

ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف
5	4	3	2	1

كماتعد عملية قياس الاتجاهات عملية معقدة، فالاتجاهات– بوصفها استعدادات قبلية للفعل بصورة تقييمية إزاء مجموعة من المنبهات، أو المثيرات– تمثيل موضوعات غير ملحوظة أو ملموسة، ولا يمكن التعرف عليها إلا خلال السلوك الملحوظ وتشير عملية قياس الاتجاهات إلى "تلك المقاييس التي تصمم بهدف تقديم محظ، أو معيار يمكن من خلاله التعرف على مدى تحييد الأفراد، أو عدم تحييدهم فيما يتعلق بقضية أو موضوع ما، ومن ثم فإن بعض مقاييس الاتجاهات تعتبر بمثابة اختبارات للتعرف على الاتجاهات نحو موضوعات أو رسائل اتصال بعينها، والبعض الآخر يهدف إلى قياس الاتجاهات إزاء الجهد الإعلامي ككل.

والجدير بالذكر أن الكثير من الأخطاء التي تكتنف عملية تحديد الاتجاه، أو قياسه ترجع إلى عزله عن السياق البنائي للإفراد، والجماعات، والطبقات الاجتماعية، فضلا عن أن عملية قياس الاتجاهات لا يمكن أن تتم دون وجود دراسة مسبقة للوعي الاجتماعي وما تضمنه من مؤثرات شخصية وبيئية ترتبط بعمله أيضا تختلف الاتجاهات طبقا للمتغيرات الخاصة بالمستوى الاجتماعي وما يتضمنه من مؤثرات شخصية وبيئية ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية، وبنائية تتمثل في الضغوط الواقعية على الأفراد والجماعات والتعليم والدخول ومستويات المعيشة والمهن، والسن، والجنس، كما ترتبط بالمتغيرات الأساسية في المجتمع كطبيعة النظام الاقتصادي السائد والسلع، والخدمات المتاحة، والعرض والطلب والمستوى الاقتصادي للأفراد.

وتوجد مجموعة من المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد الاتجاه، ويتألف المقياس من عدد قليل أو كثير من البنود التي تحتوي عبارات الاتجاهات، ويتحدد اتجاه المبحوث وفقا لدرجة استجابته وبعد أو قرب تلك الاستجابة عن طرفي المقياس قبولا أو رفضا، وهناك عدد من المقاييس التي يمكن الإستفادة منها في قياس الاتجاهات:

1- **المقاييس اللفظية:** وهي من الطرق الشائعة وهناك طرق كثيرة متبعة في هذا الصدد:

1- **المقارنة الزوجية:** ويعتبر ثيرستون أول من استخدمها وتتلخص في المقارنة بين موضوعين أو اتجاهين نحو موضوع واحد والمفاضلة فيما بينهما.

2- **مقياس بوجاردوس للبعد الاجتماعي:** وهو مقياس يحتوي على سبع عبارات تعتبر كل منها عن موقف من مواقف الحياة وتقيس مدى البعد الاجتماعي الذي يشعر به المبحوث إزاء الشعوب الأخرى.

5- **مقياس ثيرستون:** ويهدف إلى اختبار وحدات القياس وتمثل درجات مختلفة من الاتجاه بصورة يمكن معها تحديد قيم دقيقة لكل منها بحيث تكون متساوية الأبعاد.

د- **طريقة ليكرتLikert:** وهي تشتمل على عدة عبارات تتصل بالاتجاه المراد قياسه في شكل درجات من الموافقة والمعارضة.

هـ- **طريقة جتمانGuttman:** وتعرف بالطريقة أحادية البعد أو طريقة التدرج المتجمع، حيث تستهدف عمل مقياس متزايد تجمعه كلما اقتربت العبارات من نهاية المقياس.

و- **طريقة إدواردزوكليباتريكEdwards &Klipatriek:** وتسمى طريقة القياس المتحيز بين مزايا طريقة ثرستونوليكارت.

2- **الأساليب الإسقاطية:** ولقد ابتكرت عدة أساليب منها لدراسة الاتجاهات الاجتماعية، وتتميز بقدرتها على استشارة استجابات متنوعة من جانب الفرد على أنها تعبر عن اتجاهه.

3- **استخدام التحليل العاملى:** لقياس مدى الارتباط بين الإعلان، وحجم التغير الحادث بالفعل، كما يساعد في عملية التنبؤ بالتغيرات التي يتوقع حدوثها.

لقد ابتكر العلماء العديد من الطرق لقياس الاتجاهات ولكن قبل التطرق لتلك الطرق يجب الاشارة إلى الخصائص التي ينبغي توفرها في مفردات المقياس فليست كل عبارة أو جملة يمكن استخدامها في مقاييس الاتجاهات . ومن تلك الشروط[1] :

. يجب صياغة العبارات بصيغة الحاضر حتى لا يحدث خلط في حالة ما إذا غير المبحوث تجاهه عما كان عليه فيصبح في حيرة بين الاتجاهين المقصود في العبارة بصياغة العبارة في الوقت الحاضر تبدد حيرته وتحدد له وبدقة المقصود من السؤال.

. يجب أن يعبر كل سؤال أو عبارة عن فكرة واحدة فلا يحتوي على فكرتين تجعل من الصعب على المبحوث الاجابة فقد يوافق على فكرة ويعارض الأخرى.

. يجب تجنب القضايا التي تشير إلى تخصص دقيق أو إلى نشاط محدد جدا لأنها لا تنطبق إلا على قلة من أفراد المجموعة المراد قياس اتجاهاتهم.

. يجب تجنب القضايا التي سيجيب عليها صاحب الاتجاه المؤيد والمعارض فإثارتها لا تساعد في التمييز بينهما.

. ينبغي تجنب القضايا الغامضة أو عديمة المعنى فالقضايا التي يحتمل أن تكون لها أكثر من معنى أو تلك التي يراها كل فرد رؤية خاصة لا تساعد على مقارنة الرد بغيره.

---

[1]عبد الرحمان العيسوي:**الاحصاء السيكولوجي التطبيقي،** ط2، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2000، ص 221

. يجب أن تكون العبارات قصيرة ، بسيطة ، واضحة سهلة القراءة ، كما يجب تحاشي النفي المزدوج.

. يجب صياغة العبارات بحيث يمكن قبولها أو رفضها.

. يجب أن تشير القضايا إلى أنماط من السلوك وليس إلى وحدات جزئية فردية ، عما يسبب الحزن لشخص ما قد يكون سببا للفرح والبهجة لشخص آخر فالقضايا التي تشير إلى أحداث نوعية يجب تجنبها.

. القضايا التي تعبر عن حقائق لا تستخدم في أن جميع الأفراد يقبلونها، فعند قياس الاتجاه نحو الدين لا يمكن القول: الدين وجد منذ أن وجد الإنسان فهذه حقيقة تاريخية وقبولها ل يفيد في قياس الاتجاه نحو الدين.

بعد اطلاع الباحث على أهم مواصفات العبارات التي سيتضمنها مقياسه ينتقل إلى بناء المقياس متبعا الباحث الخطوات التالية 1 :

–تحديد مفهوم الاتجاه إجرائيا كما يتناوله الباحث في دراسته وكذلك تحديد أبعاد الموضوع أو القضية المراد قياس الاتجاه نحوها.

–الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المراد قياس الاتجاه نحوه والتعرف على المقاييس التي استخدمت في ذلك مع مراعات الفروق الحضارية التي تختلف من مجتمع لآخر.

–القيام بدراسة استطلاعية ميدانية حيث يقوم الباحث بإعداد مجموعة من الأسئلة التي تخص كل جانب من الموضوع على عينة استطلاعية للحصول على الأفكار والعبارات التي سيتضمنها المقياس.

–إعداد بنود المقياس ويتم ذلك بصياغة مجموعة من العبارات التي تقيس كل من الجوانب الوجدانية (مشاعر الفرد وانفعالاته) والمعرفية (تتعلق بالأفكار والمعلومات) والسلوكية (استعداد الفرد للقيام بأفعال تتفق مع اتجاهاته).

–إعادة ترتيب المقياس بطريقة عشوائية بحيث لا يكتشف المبحوث التسلسل المقصود وتتكون لديه وجهة نظر مسبقة أي يكون لديه تهيؤ عقلي.كما يجب تحديد عدد العبارات الخاصة بكل بعد من أبعاد الموضوع المراد قياسه.

. تعليمات المقياس فيجب على الباحث إدراج تعليمات يقدمها للمبحوث تشمل تعريفه بهدف إجراء المقياس وكذا طريقة تسجيل الاجابة وتنبيه المبحوث أن ذكر الاسم غير ضروري ، واخباره بضرورة التعبير عن رأيه بكل أمانة وأن المعلومات التي يدلي بها سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

. وقبل توزيع المقياس على العينة المطلوبة يجب عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بغرض التأكد من اللغة التي صيغ بها المقياس، وضوح المفردات كي لا توحي بالاجابة ، كل عبارة تحمل فكرة واحدة فلا تكون مركبة .

---

[1] أمين سليمان ، صلاح أحمد مراد:**الاختبارات والمقاييس العلوم النفسية والتربوية**، ط 2، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2002 ، ص ص 45،46.

. يعيد الباحث صيغة مقياسه آخذ بعين الاعتبار آراء المحكمين بتعديل بعض العبارات أو حذف بعضها.

. تطبيق المقياس على عينة لا تقل عن 30 مفردة للتأكد من مدى مناسبته للعينة المستهدفة وحساب معامل الثبات قبل استخدامه في الدراسة.

وبعد القيام بالخطوات السابقة يصبح المقياس قابلا للتطبيق الميداني.

قبل التطرق إلى طرق بناء مقياس الاتجاهات تجدر الاشارة إلى وجود نوعين من أساليب قياس الاتجاهات وهي:

الأساليب المباشرة: وهي التي تقوم على طرح عبارات مباشرة في معناها وغرضها وما على المفحوص إلا الاجابة بالقبول أو الرفض للعبارة أو أن يقوم بترتيب العبارات المعروضة عليه من حيث أهميتها له وهذا الأسلوب قوم أساسا على مدى تعاون المفحوص فقد يعطي استجابات صادقة أو العكس وهذا الأسلوب يقوم أساسا على مدى تعاون المفحوص فقد يعطي استجابات صادقة أو العكس وهذا الأسلوب هو الشائع في قياس الاتجاهات مثل مقاييس: ثرستون، ليكرت، مقاييس الاتجاهات الوالدية والاتجاهات المدرسية.

الأساليب غير المباشرة: تشمل على الأنواع التالية

أ. الاختبارات المعرفية: وهي تبدو في الأساس قياس لمعلومات المفحوص ولكنها في الواقع قياس لاتجاهاته. فإجابات الأفراد تعبر عن الاتجاهات الكامنة وراء هذه الأسئلة المعرفية من أمثلة ذلك: مادة الرياضيات يفترض أن يقوم نصيبها في الحصص الأسبوعية

10 /من الحصص الأسبوعية.

30 /من الحصص الأسبوعية.

50 /من الحصص الأسبوعية.

فإذا اختار المبحوث الإجابة الثالثة يدل على أن اتجاهاته ايجابية نحو الرياضيات أو أ اجابته نابعة بحاجة هذه المادة لمزيد من الوقت.

ب. اختبارات الإدراك والذاكرة:ومفادها أن الأشخاص ذوي الاتجاهات المختلفة سيستجيبون بصورة مختلفة للمثيرات المعروضة عليهم، فالأفراد ذوي الاتجاهات الايجابية نحو موضوع قد يتذكرون تفاصيل ما يعرض عليهم بصورة أكثر وضوحا من ذوي الاتجاهات السلبية. فمثلا عرض صورة لأفراد يلعبون كرة السلة على مجموعة من الأشخاص ثم طرح أسئلة حول تفاصيل الصورة أكثر من أصحاب الاتجاهات السلبية.

ت. اختبارات الأحكام: يتم هذا الأسلوب بعرض مثيرات ثم يطلب من المبحوث أن يحكم عليها ، ومن خلال تلك الأحكام يمكن التعرف على اتجاهه. فيمكن معرفة اتجاه فرد ما نجو المسلمين بعرض صورة لأحد

مقدساتهم ويطلب منه الحكم عليها من حيث جمالها أو عدمه ومن خلال الحكم الذي يطلقه يمكن معرفة اتجاهه نحو المسلمين ودينهم.1

تعد محاولة بوجاردس لقياس المسافة الاجتماعية من أقدم المحاولات في هذا المجال وهو مقياس له قيمة تاريخية إنه أول محاولة لقياس الاتجاهات حيث وصفها بوجاردس 1925 وقد عدل هذا المقياس أكثر من مرة واستخدم في دراسات عديدة. ولا يزال مقياسه يستخدم في التعرف على اتجاه الأفراد نحو الأجناس العنصرية المختلفة. فهو يحوي عبارات ترمي إلى قياس اتجاه الفرد نحو درجة تقبله أو نفوره من الأجناس الأخرى، استغل بوجاردس لبعض المواقف الحياة الحقيقية للتعبير عن مدى البعد الاجتماعي التي يحس به المبحوث نحو الأجناس الاخرى.

يقدم عدة جمل يقدر من خلالها المبحوث درجة تقبله لأفراد من شعوب أخرى باعتبار التقبل على النحو التالي:الزواج، الصداقة، الجيرة،زمالة العمل، المواطنة الزيارة والابتعاد من البلد.

تعليمات المقياس: بناء على ما تشعر به للوهلة الأولى صنف هذه الموضوعات العنصرية بناء على واحدة أو أكثر من التصنيفات الموضحة أدناه (وضع دائرة حول الرقم الذي يعبر عن إحساسك) ويتكون المقياس من سبع درجات متفاوتة من القبول المطلق إلى الرفض المطلق وهي: . علاقة متينة بالزواج.

. في النادي الذي أنتمي إليه كصديق لي.

. في الشارع الذي أعيش فيه كجار لي.

. كموظف في نفس بلدي.

. كزائر فقط إلى وطني.

. استبعدهم من بلدي.

ومن نقائص هذا المقياس يستثنى الحالات المتطرفة تطرفا شاذا كالشخص الذي لا يكفيه استبعاد الأجانب بل ربما يريد محوهم تماما. فوحداته لا تعكس اتجاهات هذه الفئة.

. نتائج هذا المقياس تمثل نتائج عدة مقاييس يمثل كل واحد منها مقياسا منفصلا لكل شعب.

. أنه من يوافق على الوحدة الأولى يوافق عادة على الوحدات التالية ففي الغالب الذي يوافق أن يتزوج من فتاة تنتمي إلى جنس آخر فسيوافق على أن يكون أبناء جنسها أصدقاءه وزملائه وجيرانه،أما الوحدة السادسة والسابعة فيوافق عليها المتعصبون ضد الأجناس الأخرى.

طريقة ثرستون: في سنة 1928 طور **ثورستون** الطريقة السابقة حتى تمكن تحقيق التساوي بين المسافات الاجتماعية بحيث تصبح المسافة بين الزواج والصداقة مساويا تقريبا بين المواطنة والزيارة على سبيل المثال.

---

[1] محمود أحمد عمرو وآخرون :**القياس النفسي والتربوي** ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيعوالطباعة، الأردن، 2010 ص ص 320،321

وعند تصميم **ثرستون** لمقياس الاتجاهات بدأ محاولته بأن طلب من الأفراد المفحوصين بإجراء مقارنة بين عبارات المقياس على شكل أزواج ثم يقرر الفرد أي العبارتين أكثر إيجابية أو أكثر سلبية في التعبير عن الاتجاه. ولكن هذه الطريقة صعبة خاصة إذا كان عدد العبارات عشرين ففي هذه الحالة يقوم الفرد بفحص 19 زوجا.

ليطور **ثرستون**فيما بعد طريقة أخرى تستهلك جهدا أقل من المبحوث وهي طريقة الفئات المتساوية. كما وضع تلاميذه مايزيد على 30 مقياس لدراسة الاتجاهات نحو عدد من المواضيع كتحديد النسل، الطلاق، الهجرة، الزواج.... وقد اتبعت الخطوات التالية في بناء هذه المقاييس وكانت على النحو التالي1:

. يطلب من عدد كبير من الأفراد تقديم بعض الجمل التي تعبرعن اتجاهاتهم نحو موضوع معين.

. تقسيم تلك الجمل من طرف المحكمين إلى 11 قسما أو فئة من (أ) إلى (ك) بحيث تكون الفئة (أ) الأكثر إيجابا أو قبولا بينما تكون الفئة (ب) موقفا محايدا ثم الجمل في الفئة (ك) تعبر عن الاتجاه السلبي لأقصى حد.

. حساب القيمة الوسطية لأي عبارة من حيث الايجاب أو القبول وذلك على أساس أن العبارة ستأخذ درجة من (1 . 11) تبعا للفئة التي وقعت فيها عند تقدير المحكمين.

. استبعاد الجمل غر متصلة بالموضوع والتي لم يتفق عليها الحكام واستخدام المتلقية والتي عادة ما تكون مابين (20 . 25 عبارة).

مايعاب على هذا المقياس أنه معقد ومكلف والمشكلة الرئيسية لمقياس ثرستون هي الأثار الممكنة لاتجاهات المحكمين على تصنيف العبارات وهذا مايفتح المجال وسعا أمام التحيز الشخصي.

طريقة ليكرت للتقديرات التجمعية:

في سنة 1932 قدم "رنسيس ليكرت "2 طريقة عرفت باسمه لقياس الاتجاهات وتتمثل في صياغة عدد كبير من البنود عن الموضوع المراد قياس الاتجاه نحوه والبنود يكون بعضها موجبا فيشير مضمونه إلى أن الخاصية مرغوب فيها ومطلوب وجودها بينما يكون بعضا الآخر سالب إذ يحتوي مضمونه على النقيض ، ويعبر الفرد عن اتجاهاته بالاجابة على كل بند من خلال خمس بدائل تمتد من الموافقة الشديدة إلى المعارضة الشديدة ثم الحياد وهي كالتالي : . أوافق بشدة، أوافق، محايد، أعارض بشدة ،أعارض.

في حالة البنود الايجابية تعطي 5 درجات أما البديل أوافق بشدة و 4أمام أوافق و3 درجات أمام محايد و2 أمام أوافق و 1 أمام أوافق بشدة.

أما البنود السلبية فتكون الدرجات بالعكس أوافق بشدة 1، أوافق2، محايد 3، أعارض بشدة4، أعارض .

---

[1] محمود أحمد عمر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 322.

[2] بشير معمرية: **القياس النفسي وتصميم أدواته**، ط2، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص283،281.

وحسب الطريقة السابقة في التصحيح فإن الدرجة المرتفعة على الاستبيان تشير إلى اتجاه ايجابي في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى الاتجاه السلبي.

نالت طريقة **ليكرت** شهرة كبيرة وتستخدم على نطاق واسع البحوث النفسية لما تتميز به من خصائص التالية:

. تمكن من استخدام أسلوب تحليل البنود واختيار القوة التمييزية للبند.

. تمكن من تجانس الاستبيان بحساب ارتباط كل بند بالدرجة الكلية .

رغم تلك الخصائص إلا أن هذه الطريقة تعرضت للنقد فيمكن لشخصين أن يحصلا على نفس الدرجة الكلية للإستبيان.

إن الاتجاهات تجعل الفرد يتخذ سلوكا او موقف و أساليب معينة نحو موضوع الاتجاهات، ويكون سلوكه أو موقفه سلبي أو إيجابي لذلك الموضوع، فهو يمكننا من التنبؤ بالسلوك والتي تحكم فيه، وبذلك نحن بحاجة إلى قياس اتجاهات الأفراد، حتى تستطيع التنبؤ بالسلوك.

فهناك الكثير من الطرق التي تهدف جميعها إلى قياس الاتجاهات، كما تتعدد الصور من حيث الطرق و التصنيف ، فمنها الأساليب الإسقاطية و الاختبارات المصورة، و أساليب اللعب و أداتي الملاحظة و المقابلة على تمثيل الأدوار الاجتماعية، غير أن هناك من يفضل الاتجاه القياسي نظرا لأهميته في النتائج و ضبطها علميا بطريقة دقيقة.

ثانيا : التهديدات الأمنية الجديدة في ظل التّحولات العالمية الراهنة

1/تأثير التّحولات العالمية الجديدة على المعطى الأمني

عرف العالم منذ مرحلة نهاية الحرب الباردة تحوّلات عميقة في منظومة العلاقات الدّولية ما أنتج تغيّرات جيوسياسية مميّزة لبيئة عالمية جديدة ، جعلت من منطق التّفاعل السّائد بين العناصر المكوّنة لها تتميّز عن الفترة التّي سبقتها (مرحلة ماقبل نهاية الحرب الباردة)، كمنعطف جيوستراتيجي . لتصبح العلاقات فيما بين الدّول والمناطق الإقليمية وغيرها من العناصر المكوّنة للمنظومة العالمية سواء منها التقليدية أو الحديثة، تخضع لترتيبات ترتكز أساسا على معيار مدى التّكيف مع المتغيّرات الجديدة.

إنّ المتغيّرات الجديدة تختلف مؤشّراتها الأمنية من منطقة لأخرى حسب قوّة التّأثير والتّأثر ، وتنعكس وفقا لمعيار التكيّف والاستجابة ، والجزائر كباقي دول العالم ليست بمعزل عن مؤثرات البيئة العالمية خاصة ما أنتجته العولمة من تفاعلات إقليمية . لذلك يمكن تقسيم التّحولات الأمنية الجديدة بصفة خاصة إلى تحوّلين أساسيين:

. تحوّل الفواعل الدّولية

. تحوّل مصادر التّهديد الأمني

ا/تحوّل الفواعل الدّولية

إنّ الفاعل في العلاقات الدولية هو كلّ دولة أو سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتّى شخص له القدرة على لعب دور مهمّ على المسرح الدولي ، وقد يتطلّب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ما ، ما يُؤكّد على أنّ الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية متعدّدون بقدر ما هم متنوّعون ، والفاعل في العلاقات الدّولية مرتبط بمدى تأثيره ومساهمته في التّدفقات الدّولية وليس مرتبط بوضعه القانوني .[1]

يمكن تقسيم المتغيّرات الأمنية للفواعل الدولية في ظلّ التحوّلات العالمية الرّاهنة إلى متغيّرات أساسية هي :

1/ظـهـور فـواعـل شـبـكـيـة

1-1- . تـراجع سيـادة الـدّول لصـالح فـواعل أخـرى :

كانت الدّولة في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة الفاعل الوحيد والأساسي في البيئة الدولية، وبفعل التطوّرات وحركياتها تعقدت التّفاعلات ممّا أدّى لظهور ما يعرف "بالشّبكات "، التي هي فواعل تتجاوز القوّة المادية والحدود الإقليمية للدّول، كما تتميّز بتعدّدية وظائفها وليونتها وقابليتها للتكيّف، كما لهذه الشّبكات القدرة على التدخل في العديد من المجالات في نفس الوقت، والانتقال من مجال إلى آخر، ويمكن تغيّر أشكالها من المستوى المحلي إلى الإقليمي وحتّى العالمي،[2] من بينها الشّبكات المالية والتّجارية والتكنـولوجية والإعـلامية

---

[1] مصطفى بخوش ، " التّحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " **مداخلة من الملتقى الدولي :** الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي : 30/29/أفريل 2008) ، ص3.

[2] Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , **Dictionnaire des relations internatonales** , Op- cit , p 243 .

والثقافية ، والتّي أصبحت تحدّد الواقع القائم في العالم[1] ، وهي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.

إنّ ظهور ما يعرف بالشّبكات سمح بظهور سياسات التّرابط " linkage politics" بمعنى التّرابط بين الأوضاع الدّولية العالمية وبين الأوضاع الدّاخلية المحليّة أو العكس ، فالدّولة الوطنية كانت في السّابق ترتبط بإطار إقليمي محدّد تمارس فيه نشاطها في حين "الدّولة الشبكية" اليوم لا تقوم في إطار إقليمي محدّد لأنّ العولمة أدّت إلى إعادة توزيع القوى بين الدّول والأسواق والمجتمع المدني ، ومن ثمّ وجدت الدّول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية ، السّياسية ، الاجتماعية ، وحتّى الأدوار الأمنية، من خلال رجال الأعمال والمنظّمات الدّولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها.[2]

كما أنّ فكرة تراجع مكانة الدّولة لصالح فواعل أخرى ، يؤكّدها عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل Dannéel Bell حيث قال : " إنّ الدّولة المعاصرة أكبر من المشاكل الصّغرى وأصغر من المشاكل الكبرى ... ، فالدّولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثّلة في المنظّمات الدّولية والشّركات متعدّدة الجنسية ، إضافة إلى المنظّمات غير الحكوميّة والتّي قفز عددها من بضع مئات في مطلع القرن إلى بضعة آلاف حاليا ... أمّا من الأسفل فإنّ الضّغط يتمثّل في الثّقافات الفرعية..." .[3]

أمّا الباحثة جوزيفا لاروش Josépha Laroche ترى أنّ مبدأ الإقليمية لم يعد بشكّل سوى " إطار للولاء جرى تجاوزه "، حيث أنّ الدولة أخفقت في وظائفها ذات الطابع الأمني الأكثر تقليدية بفعل شبكات إرهابية أو مافيات[4]، ونشأ منذ بداية التّسعينات توازن جديد للقوى بين الدّول ، تشكّله المنظمات غير الحكومية والشّركات متعدّدة الجنسية والمضاربين الماليين والمهاجرين والإرهابيين، وتجار المخدّرات و المافيات، وما لا يحصى من الفاعلين الخاصين الآخرين.[5]

1-2- تعقّد علاقات الفواعل الدّولية :

إنّ ظهور الفاعلين الجدد ألغى احتكار الدّولة للأمن سواء كمهدّد للآخرين، أو كصاحبة الأداة الوحيدة في استتباب الأمن، والقضاء على التّهديدات الأمنية أو إدارتها، فعلى رأي الباحثة البريطانية سوزان سترانج

---

[1] جمال منصر، " **تحولات في مفهوم الأمن ...من الوطني إلى الإنساني** " مداخلة من الملتقى الدولي : **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي : 29/30/أفريل 2008، ص297.

[2] وليد عبد الحي ، حسن نافعة ، محمود عبد الفضيل ، سيّد فليفل ، وآخرون : **آفاق التّحولات العالمية المعاصرة** ، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع ، عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، 2002 ، ص ص 22، 23.

[3] جمال منصر ، **مرجع سابق** ، ص 298 .

[4]Samy Cohen ,(trad: Khalil Kalfat)," Les états les nouveaux acteur "**la revue politique internationale,** N 107 , Printemps 2005, tradiction Khalil Kalfat, Le cite interne http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/cohenEtats-facnouveaux-acteurs.pdf.28/03/2009;p3.

[5]Samy Cohen **, Op – cit**, p2 .

Susan Strange فأنّ تحوّل مفهوم السّيادة من جانب الدّول إلى الكيانات والمشروعات العملاقة تُخَرَّب الانتماء الوطني وتؤدّي إلى تراجع سيادة الدّولة ما ينعكس بشكل واضح على الدّفاع وأمن المجتمع، حيث أنّ تحوّلات ما بعد نهاية الحرب الباردة ستقود إلى تقليص دور الدّولة في مجال الدّفاع.

وتضيف سوزان سترانج . التي اهتمت بصورة خاصّة بصعود المشروعات الكبرى المتعدّدة الجنسية والأسواق المالية الحرة إلى السّلطة . بأنّ الدّول في السّابق هي سيّدة الأسواق ، لكن اليوم صارت الأسواق هي السيّدة ، وهذا ما أثّر على سيادة الدّول . ويضيف جيمس روزنو James Rosenau : " بأنّ الدّولة لا تختفي لكن لم تعد تمتلك حريّة الاختيار ولم تعد تسيطر على التّحولات " ، وفي رأيه أنّ نظام ما بين الدّول لم يعد يشكّل المحور الرّئيسي للحياة الدّولية ، فالدّولة تتعايش مع نظام "متعدّد المراكز"، حيث يصير الفاعلون غير الحكوميين المحدّدين الرّئيسيين للسّياسة الخارجية ، ويضعف الإحساس بالخضوع والولاء من طرف الأفراد والجماعات إزاء سلطات الدّولة.[1]

كما أنّ تعدّد وتنوّع الفواعل في العلاقات الدّولية دفع هولستي Holsti إلى القول بوجوب التّفرقة بين نوعين من العلاقات الدّولية : **السّياسة العليا** حيث تقتصر على الدّول فقط وتتناول قضايا السّلم والحرب، و**السّياسة الكليّة**، التي تشمل كلّ المجالات ما عدا قضايا السّلم والحرب يشارك فيها كلّ الفواعل من دون الدّولة.[2]

إنّ ما عقّد علاقات الفواعل الدّولية هو استمرار عوامل التّقدم التّقني في النّقل والاتصالات، حيث أصبح الحصول على المعلومات متاحا، لسهولة التّعامل مع شبكات من الاتصالات، كما أنّ الأنشطة الإنسانية أصبحت تعتمد على المعلومات الرّقمية لسهولة إدخالها وإخراجها.[3]

لذلك يمكن اعتبار أنّ التكنولوجيات الحديثة أدّت إلى" موت المسافات"، وأصبحت آلية السّرعة متاحة لفواعل جديدة من منظّمات، مؤسسات، مراكز بحث، وحتّى الأفراد ممّا سهّل بناء علاقات ترابطية فيما بينها، فحتّى الدّول في عالم اليوم أصبح من السّهل عليها التّعرف على تحرّكات غيرها من الدّول بشتى الوسائل والطرق المدعّمة بالتكنولوجيات الحديثة.

إنّ التطورات التّي شهدها عالم الاتصالات مجتمعة تشكّل تغييرا أساسيا في بنية السّياسة الدّولية، وهذا ما جعل سيادة الدّول تتأثّر بالعلاقات الّتي تتخطّى الحدود الوطنية، فأصبحت الدّول تواجه خيارات محدودة في إحكام سيادتها؛ إمّا أنْ تفسح المجال أمام استخدام وسائل الاتصال مقابل أن تضحّي بفقد السّيطرة على

---

[1] **Ibid** ; p3.

[2] مصطفى بخوش ،" التّحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " **مداخلة** من الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي 30/29/أفريل 2008) ، ص ص (3-4).

[3] جوزيف إي ستيغليتز ، (تر: هشام عبد الله) : **العولمة والنّمو والفقر : بناء اقتصاد عالمي شامل** ، المؤسسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت ، 2003 ، ص 52 .

العمليات التّي تتخطّى الحدود ، وإمّا أنْ تتحمّل التّكاليف الباهظة لإقامة نظام محكم، في محاولة تزداد صعوبة يوما بعد يوم في مراقبة الاتّصالات وضبطها.

وإمّا أن تقوم بإغلاق مرافق معيّنة كمنع حدوث عمليآت اقتصادية . بمستوى يتجاوز حدود الدولة . وهذا غير متاح في ظلّ توسّع مجال التّجارة الدّولية، وتوسّع وتعقّد شبكات الاتصال.[1]

2/الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية:

2-1-عوامل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سياستها الأمنية:

إنّ الهيمنة (Hégémonie) في العلاقات الدّولية تعبّر عن مكانة دولة قادرة بفضل تفوّقها بإنشاء قواعد رئيسية للتّحكم في النّظام الدولي، وهناك عدة مفاهيم للهيمنة، ففي النّظرية الواقعيّة تستوضح الهيمنة في تصوّر اقتصادي بحت وتتعلّق بالتّحكم في المواد الأوّلية والموارد المادية للدّولة، فالدّولة المهيمنة هي الدّولة التّي تُشغل مكانة سائدة أي تسيطر على مراقبة المواد الأوّلية ولها القدرة على الوصول إلى مصادر رؤوس الأموال والأسواق التّي تملك ميزة تنافسية عالية في مجال إنتاج الأموال بقيمة مضافة عالية، وهي تعمل على التّحكم في الاقتصاد الدّولي بتفوقها في احتمال تكاليف إنشاء الأنظمة الدّولية أو تغييرها بأخرى موالية لمصالحها وكذلك الأمر بالنّسبة لإقامة أو إلغاء الأنظمة التّجارية والمالية، كما أنّ الهيمنة لدولة ما هي عبارة عن قيادتها لدول أخرى في النّظام الدّولي.[2]

حسب روبرت جيلبن **Robert Gilpin** في نظريّته حول " الحروب الهيمنية " فإنّ سيطرة القوة المهيمنة وتفوّقها هو في نفس الوقت قوّة اقتصادية، وتكنولوجيّة وعسكريّة وإستراتيجية، كما نجد " فكرة الدّورة الهيمنية " عند النيوماركسيين على رأسهم **Emanuel Wallerstein** إيمانويل وولرشتاين، حيث يُعرّف الهيمنة بأنّـها" القدرة على تحديد قواعد اللّعبة واحترامها طول الوقت "، ومن أبرز مفاهيم الهيمنة الكلاسيكية بأنّها السّيطرة الممارسة من طرف فاعل في العلاقات الدّولية بفضل التّفوق الاقتصادي والعسكري، أما الهيمنة بمفهومها الحديث فقد تطوّرت وأصبحت تتضمّن قدرة الفاعل على تشكيل بنية الحقل الفكري والسّلوكي الممكن للفاعلين الآخرين، وهذا ما يقترب من مفهوم القوّة البنيوية التّي جاءت بها سوزان سترانج **Susan Strange**.[3]

إنّ ما تعرضنا له من مفاهيم للهيمنة في العلاقات الدولية تساعدنا في تحديد طبيعة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهذا ما يقودنا إلى الأخذ بالاعتبار عوامل قوّتها وقدرتـها في فرض سياستها وإستراتجيتها على المستوى العالمـي، خاصّة فيما يتعلّق بالظّروف الأمنية، وخلقـها استراتيجيّات لما يهدّد مصالحها، لتنحو منهجها دول أخرى وفواعل تابعة للولايات المتّحدة الأمريكية كحلف شمال الأطلسي وغيرها.

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، **مرجع سابق**، ص ص 630،629 .

[2]Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson **, op cit** , p p259,260 .

[3]**Ibid**,p p 260,261.

حيث يعتقد دافيد هالد **David Held**بأنّ التّحول على مستوى الفواعل يؤثّر على مستوى القوّة والقواعد والسّيادة، إذ تحتلّ الولايات المتّحدة الأمريكية موقع الصّدارة في تسيير السّياسة الدّولية خاصّة فيما يتعلّق بتهديدات أمنها القومي(كما تدعي).

كما أنّ جميع القوى المرشّحة لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قوّتها ونفوذها أو منافستها، لا تملك مقوّمات الزّعامة الدّولية الكافية، فالإتّحاد الأوروبي تنقصه الإرادة في إجماع الرّأي و يعاني من الضّعف على المستوى الداخلي، خاصّة نحو القضايا الأمنية المتعلّقة، أمّا اليابان فيعوزها البعدان العسكري والسياسي مع أنّها باتت عملاقا اقتصاديا، أمّا الصّين فتعوزها كلّ مقوّمات الزّعامة الدّولية رغم انفتاحها على العالم...، وروسيا هي الأخرى ليست مؤهلة بعد لمرورها بمرحلة انتقالية خاصّة في المجال الاقتصادي والسّياسي، كما أنّ الأحداث الدولية أثبتت أنّ القوة النوويّة بمفردها غير كافية لأن تُمكّن الدول من احتلال مركز الصّدارة الدولية.[1]

2-2-الاستجابة العالمية للخيار الأمريكي :

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة تؤطّر لسياساتها فيما بعد الحرب الباردة وفي هذا السّياق ألقى ريتشارد هاس *R.Hassخطابا في أفريل 2002 في واشنطن أشار فيه إلى حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة والتّحديات القومية الجديدة، كما أكّد على أنّ الهدف الأساسي للسّياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظّمات أخرى في التّرتيبات التي ستقيم عالما يتوافق مع المصالح والقيم الأمريكية ويخدمهما، كما أكّد على أنّ التوجّه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الجدد سيعين على مواجهة الأخطار غير القومية مثل الإرهاب الدّولي وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل.[2]

بالرّغم من أنّ الولايات المتحّدة الأمريكية فاعل أساسي في العلاقات الدولية وهي دولة، إلاّ أنّ لها من الآليات والمؤسّسات ما يدعّم سياستها وتوجّهاتها الأمنية في السّياسة العالمية؛ فمنظمة حلف شمال الأطلسي هي بمثابة امتداد لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عرف تحوّلا في وظائفه من الدّفاع إلى آداء مهمّات هجومية حسبما تقتضيه مصالح الأطراف المهيمنة عليه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية،[3]

فدول العالم الثالث تقع تحت هيمنة الولايات المتحدة على الأقل من ناحية التّبعية العسكرية، فكما يقول جان ميشيل بوشرون J.M Bouchrone:

---

[1] فضيل أبو النّصر : **الإنسان العالمي : العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل** ، بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، بيروت، 2001 ، ص ص 85 ، 86.

*__ريتشارد هاس__ : مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية .

[2] خليفة عبد السلام الشاوش : **الإرهـــــاب والعلاقات العربية الغربية** ، دار جرير للنّشر والتوزيع ، عمان ، 2008، ص 226.

[3] أحمد صدقي الدّجاني وآخرون: **الـعرب والعالـم**،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية، عمان ،2001، ص 192.

"يكمن خطر الهيمنة المالية والتّكنولوجية للولايات المتحدة بل وخطر وقوع الدول الأوروبية في فخ التّبعية ، حيث أنّه إلى جانب القوة الاقتصادية والمالية فإنّ التطور التكنولوجي أصبح من مؤشرات القوة إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والعسكرية حيث أنّ التأثر التكنولوجي في الميدان العسكري هو من أسباب ضعف الفعالية العسكرية للأوروبيين وعرقلة إقامة سياسة دفاعية أوروبية ".[1]

ب/ تحوّل مصادر التّـهديد الأمني

تحولت مصادر التّهديد من ناحية أولى إلى الانتشار العمودي لمصادر التّهديد ، حيث خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تنوّعت مسببات التّهديدات الأمنية بالانتقال من أسباب عسكرية مهدّدة للأمن إلى مجموعة من العوامل المعقّدة والمترابطة فيما بينها من أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، إستراتيجية. ومن ناحية ثانية إلى الانتشار الأفقي لمصادر التّهديدات الأمنية، بسرعة انتقال التّهديد من مجال دولة إلى مجال إقليمي إلى العالم ككل، بل بالأحرى تهدّد الإنسان في كلّ مكان مهما كانت اعتبارات التطوروالتقدم.

1-الانتشار العمودي لمصادر التّهديدات الأمنية

كانت حماية مصالح الدّولة الوطنية والقومية من التّهديدات الخارجية والدّاخلية باستخدام القوّة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التّهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح، لذلك كان يُفْهَم أمن الدولة على أنّه أمنها العسكري فقط، ما يجعلها تسعى نحو زيادة إمكانياتها التّسلحية قناعة منها بأن ذلك يزيد من رصيد قوتها، ويضمن عدم تهديد مصالحها.[2]

في حين اليوم يشهد العالم انحطاط تأثير الدّولة . في مواجهة التّهديدات غير العسكرية . على الأمن لأنّ ذلك ناتج عن ظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية إستراتيجية وعسكرية.[3]

1-1-المسبّبات السياسية: إنّ سياسات الدّول لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت معنيّة بما يدركه صانع القرار في بيئة لا محدودة إقليميا، فالواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا ودوليا جعل مصالح الكيان الدولي سواء دولة أو تجمعا أو مناطق متجاورة إقليميا هي المحرك الأساسي للعلاقات فيما بين الدول والركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية أو سياسة دولة نحو تهديد ما سواء كان إرهابا أم هجرة سرية، أم تهديدات بيئية،...الخ .

كما أنّ توجّهات سياسات الدّول المؤثّرة في صنع القرار السياسي العالمي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مستوى المؤسسات الدولية والآليات التّابعة لإستراتيجيتها كمؤسسات منظمّة التّجارة العالمية، البنك العالمي، منظمة حلف شمال الأطلسي، التوجّهات الدّبلوماسية في العلاقات الدّولية التّي تتعلّق بميادين

---

[1] Jaque Esnar ," Europe en crise" **Le Monde** , 25/01/2002,p12.

[2] ثامر تامر الخزرجي ، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** ، دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع، عمان ، 2005 ، ص 318 .

[3] Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , Théories de lasécurité : difinitions, approches et concepts de la securité internationale , **op – cit** , p 117 .

مختلفة تجارة، صناعة، اقتصاد، ....الخ، كلّ هذه أصبحت تُوجّه سياسات الدول المختلفة للاستجابة لها، سواء تعلّق التّهديد بمصلحة الكيان الدّولي أم لا. وهذا ما يُبرز سياسة التّدخل في شؤون الدّول والكيانات الإقليمية.

فالجزائر على غرار بعض دول العالم تستجيب لخطابات التوجّه الأمريكي الذي ساد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في مكافحة الإرهاب والتّنديد بسياسات ما يعرف بالدّول الفاشلة التي تغذي التّطرف في العالم (حسب الطرح الأمريكي).

1-2-المسبّبات الاقتصادية : إنّ الاقتصاد العالمي يشهد موجة من التّحولات الاقتصادية والتّقنية عبر العالم لا تتقيّد بحدود ولا بضوابط ولا يمكن السّيطرة عليها أو التّحكم بها، إذ تتمثل بتراجع الحواجز القومية على التجارة والاستثمار والتّوسع في نظم الاتصالات والمعلومات، ونمو الأسواق المالية التي لا تعترف بالحدود، وبروز التكتّلات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة دور الشّركات المتعدّدة الجنسية التي تتميّز بضخامة الحجم، وتنوع النّشاط الاقتصادي والانتشار الجغرافي على نطاق العالم كله، إلى جانب قدرتها الفائقة على تعبئة المدّخرات من الأسواق المالية في العالم، وقدرتها على الاقتراض من البنوك المتعدّدة الجنسية، وقدرتها على إشاعة نمط استهلاك لا محدود وثقافة استهلاكية موحّدة على صعيد العالم مستخدمة في ذلك سيطرتها على مؤسسات الاتصال والإعلام والإعلان العملاقة.[1]

من منظور اقتصادي، أيّ بلد ليس بجزيرة، وقرارات السياسة المتّخذة في بلد ما لها عادة عواقب في البلدان المجاورة، وعندما يتعلّق الأمر بسياسات البلدان الكبرى، فإنّ منطقة بأكملها أو حتّى العالم بأسره قد يتأثّران ويصدق هذا في الوقت الحالي عنه في أيّ وقت سابق فقد تزايدت الرّوابط التّجارية، وتستطيع أسواق رأس المال تكبير ونقل الصّدمات عبر الحدود بسرعة فائقة.[2] وهذا حال الأزمة الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم.

1-3-المسبّبات الاجتماعية والثقافية : أصبحت العلاقات ما بين الدول والمناطق اليوم تتميّز بكثير من التّرابط والتفاعل بين مختلف عناصرها الفرعية ممّا يخلق نموذج نمطي للإنسان العالمي، ففي عالم اليوم بقدر التطوّر التّكنولوجي والتّقني في الوسائط الاتصالية بقدر ما تميّز وجود نموذج موحّد لتهديد الإنسان كفرد يعيش ويتفاعل في بيئة عالمية المعالم والمرتكزات.

كما أنّ البيئة العالمية اليوم تتميّز بحريّة الحركة للأفكار والقيم والمعتقدات . خاصّة منها الغربية . عبر الحدود القومية المختلفة، وكما يرى الباحث عزّت السيّد في مقولته ردا على مقولة ديفيد روثكويف David Rothkopf التي يزعم من خلالها أنّ التّحولات الثقافية تشجّع على التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز

---

[1] مها ذياب ، " تهديدات العولمة للوطن العربي " **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 276 ، فيفري 2002، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ، ص ص 154،155.

[2] كارلو كوتاريللي ، إيزابيل مايتوس واي لاجو ، " مساعدة الإقتصاد العالمي على البقاء على ما يرام " **مجلة التمويل والتنمية** ، المجلد 44 ، العدد 3 ، سبتمبر 2007 ، ص48.

الثقافية، وإنّما أيضا العديد من الأبعاد السّلبية للثقافة بقوله " إنّ العولمة تتغلّب فيها نوازع الاستئثار والهيمنة لتكون نتيجتها تدمير الثقافة والثقافات بهدف إلغاء الآخر وبفرض التّجانس عليه.[1]

كما تبرز اليوم الثقافة كسلعة عالمية تؤدّي إلى عدم تكافؤ فرص التّبادل الثقافي في المستوى العالمي نتيجة المنافسة في تسويق هذه السّلعة، وهذه المنافسة ليست في صالح الدّول غير المتقدّمة التي لا تملك قدرة تكنولوجية أكبر، ويطرح أيضا في هذا المجال مفهوم "الصّناعة الثّقافية" المعتمدة على التّكنولوجيا المتقدّمة والتّي تدخل فيها: الأفلام و الصناعات السينمائية والموسيقى، مصنّفات الحاسب الآلى والمواد الإعلامية ...وغيرها.[2]

إنّ الوسائط الاتّصالية الجديدة أصبحت مُهَدَّدَة بقدر قوة انتشارها، فما يهدّد فرد في أيّ دولة من دول العالم هو تهديد للآخر في مكان آخر خاصّة في ظلّ وجود علاقات تقارب من جوار جغرافي، وتقارب مصلحي، والأمثلة على ذلك كثيرة فانتشار وباء أو مرض كأنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير في منطقة ما يهـدّد الأفراد في مناطق أخرى، سواء بالانتقال الشخصي بين الأفراد وما يتبعه من انتقال للتكنولوجيا العلمية، وهذا يعتبر مصدر من مصادر التهديد.

1-4-المسبّبات الإستراتيجية والعسكرية : قبل انتهاء عملية المواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كانت الترسانة العسكرية هي الحاسمة لأي صراع، فالعدوّ واضح ومحدّد هو الإتحاد السوفيتي وحلفاؤه (الشّيوعية)، وكذلك بالنّسبة للشّرق العدوّ هو الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفاؤها (الإمبريالية). وبالنّظر للتّهديدات التّي يمثّلها كلّ طرف على الآخر تمّ بناء استراتيجيات الحرب الباردة، والتّي تميّزت باحترام قواعد لعبة الرّدع النّووي المتبادل والعقلانية.[3]

أمّا بعد انتهاء الحرب الباردة وتغيّر التّفاعلات الدّولية، ظهرت الأسلحة النوويّة وأسلحة الدّمار الشامل وما لها من تقنيات متطوّرة جديدة، وما يمكن أن تثيره من تهديد فالانتقال الواسع للتّقنيات والأسلحة المتطوّرة أو كما يشير لها بعض الباحثين "بأسلحة الاختلال الشّامل" لوصف الحقيقة الجديدة للهجمات بأقّل تكلفة ضدّ أهداف حسّاسة تنتج مناخا من الرّعب باحتمال الهجوم من طرف أيّ فاعل من فواعل العلاقات الدّولية تصل له هذه التّقنية دون اعتبار للآلية الشّرعية في الامتلاك والتّطوير، فتكفي مدة زمنية صغيرة لإحداث خسائر بشرية ومادية هائلة.[4]

في ظلّ غياب عدوّ محدّد في عالم متشابك التّعقيد تغيب إستراتيجية واضحة في وضع حدود لتطوير السلاح النّووي على المستوى العالمي وهذا ما يدعم خطورة الوضع الأمني في العالم، خاصة بالنّسبة لدّول مجاورة أو تنتمي لمواقع تعتبر مصالح إستراتيجية لدى دول أخرى.

---

[1] صابر عبد ربه : **موقف الصفـوة من النظـام العالمي الجديد** ، دار الوفاء ، الإسكندرية، (د. ت . ن) ، ص 47 .

[2] **المرجعنفسه** ، ص ص 47،48.

[3] مصطفى بخوش ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، **مرجع سابق** ، ص 18.

[4] Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , **op – cit** , p 134 .

من خلال ما سبق نستنتج أنّ مسبّبات التّحولات الأمنية تجعل من التّهديدات الأمنية معقّدة في تفاعلها ومتشابكة في خلق منطق لا استقرار أمني في البيئة العالمية الرّاهنة.

2/الانتشار الأفقي لمصادر التّهديدات الأمنية

2-1-سرعة الانتقال بدون حدود لمصادر التهديدات الأمنية:

هو توسّع انتقال التّهديد من مجال إقليمي صغير إلى مجال إقليمي أكبر منه إلى العالم ككلّ، فترابط المجتمعات والدّول على مستوى الكرة الأرضية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعبر مختلف المجالات مكوّنة قرية كونية واحدة، فالذي يحدث في مكان ما على سطح الأرض يثير اهتمام الجميع ويؤثّر في مجريات الأمور في جميع المجالات[1]، وهذا كلّه بسبب تطوّر وسائل الاتصالات والمواصلات الّتي تساهم في النّشر الواسع للتّهديدات فجوهر التّحول "هو المرور السّريع للبضائع وللأفراد وللتّقنيات "[2] فالسّرعة الفائقة في انتشار التّهديدات الأمنية جعلت من الإرادة الواحدة لدولة ما لا تكفي، بل تستدعي جهود إقليمية وعالميّة.

فمثلا زيادة معدّلات البطالة في منطقة ما تؤثّر على غيرها مهما كانت معدّلات التّقدم، ويرى في هذا الباحث ليرنر سالي Lerner Sally أنّ عولمة النّشاط الاقتصادي في ظلّ التّغيرات التّكنولوجية السّريعة تؤدّي إلى نموّ البطالة وفقدان الكثيرين لوظائفهم[3]، ما يزيد في معدّلات الهجرة على المستوى العالمي.

إنّ البيئة العالمية اليوم تعرف أنماطا عديدة من مصادر التّهديد ذات أبعاد عالمية منها الجريمة المنظّمة عبر الحدود، تجارة المخدّرات عبر الحدود، انتشار الإرهاب الدّولي، انتشار الفقر والأوبئة والتلوّث البيئي، الهجرة غير الشرعيّة وغيرها من الأنماط ما جعلت **التّوجهات الإقليمية والوطنية تبحث عن أنماط أوسع لمواجهة التّهديدات العالميّة.**

نظرا لتعاظم التّدفقات الرّأسمالية العالميّة بتزايد أدوار الاستثمارات غير المباشرة والتي جوهرها المعاملات في أسواق المال العالمية إذ تضمّ أسواق العملات والأسهم والسّندات، ومعضمها يتمّ خارج إطار مراقبة السّلطات النّقدية في مختلف الدّول، ويشكّل عاملا حاسما في التّأثير المباشر على أسعار العملات وعلى النّشاط الاقتصادي الدّاخلي وعلى السياسات الاقتصادية الدّاخلية.[4]

كما أنّ ما أنتجته العولمة من تحوّلات كفتح الحدود بين الدّول لانتقال السّلع والخدمات والتّحرير الاقتصادي العالمي ما أدّى لمخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التّحكم فيها، ويشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" (Globalisation with a Human Face) بالرّغم مما فرضته العولمة من تقدّم وتكنولوجيا فإنّ لها مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرون، كما أنّها ستصيب الأفراد في الدّول الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء ، وقد حدّد التّقرير سبع تحدّيات أساسية تهدّد الأمن في عصر العولمة تتمثّل في:

---

[1] فضيل أبو النّصر : **الإنسان العالمي : العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل**، مرجع سابق، ص 149 .

[2]Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , **op – cit** , p134 .

[3] صابر عبد ربه ، **مرجع سابق** ، ص 40.

[4]**نفس المرجع**، ص 38.

1) عدم الاستقرار المالي بتوقّع حدوث أزمات ماليّة كأزمة جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997.
2) غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدّخل.
3) غياب الأمن الصحي كسرعة انتشار الأمراض مثل الإيدز، ففي سنة 1998 بلغ عدد المصابين به في مختلف أنحاء العالم ثلاثة وثلاثون مليون (33000000) منهم ستّة ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحدها.
4) غياب الأمن الثقافي : مما يهدّد القيم الثقافية المحلية نظرا لامتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام.
5) غياب الأمن الشخصي : كانتشار الجريمة المنظمة خاصة أنها تستخدم التكنولوجيات الحديثة.
6) غياب الأمن البيئي : نتيجة للاختراعات الحديثة التي تؤثر على البيئة.
7) غياب الأمن السّياسي والمجتمعي : كتهريب الأسلحة وانتعاش دور شركات الأسلحة.[1]

2-2-توسيع الرّوابط الإقليمية :

إنّ التّحولات العالمية اليوم جعلت من الدّول تواجه هاجسا من مواجهتها لوحدها لما يمكن أن يهدّد أمنها، ممّا دفعها للتوجّه نحو بناء التّكتلات الإقليمية سواء من خلال أطر مؤسسية كالمنظمّات عبر الوطنية في مجالات مختلفة، أو من خلال إقامة علاقات تعاونيّة من اتفاقيات ومبادرات أمنية أو شراكة أو بالاعتماد المتبادل، وهذا ما جسّدته حركة الاندماجات بين الشّركات الكبرى . التّابعة لمختلف الدّول . إذ أصبحت تتنافس في جميع فروع النّشاط الاقتصادي في الدّواء، الطّيران، السّياحة، القطاع المصرفي.[2]

2/ بناء تصوّر مفاهيمي للتّهديدات الأمنية الجديدة

بعد تعرّضنا في المطلب الأول إلى المفاهيم الأساسية للأمن، يمكن النّظر للأمن من منظور التّهديدات التي يُتعرّض لها، لعلاقة التّأثير المتبادلة بين الأمن والتّهديد، لذلك فإنّ أيّ محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابدّ أن تبدأ بتحديد مصادر التّهديد ، فالباعث على الشّعور بالتّهديد يستدعي الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات تَهدفُ إلى تحقيق الأمن.

لذلك سنتطرّق في هذا المطلب إلى مفهوم التّهديدات الأمنية التّقليدية والجديدة ، ثمّ نتعرّض للمفاهيم المشابهة للتّهديد، لنصل في النّهاية إلى تحديد عناصر التّهديدات الأمنية عبر بعض أنواع التّهديدات الأمنية.

---

[1] خديجة عرفة ،"**تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا** " ، مأخوذة من الموقع :

http//www.Islamonline.net/arabic/mafahem2003/9/article01.html,22/04/2008.

[2] وليد عبد الحي وآخرون ، **آفاق التّحولات العالمية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص 39 .

3/ مفاهيم التّهديدات الأمنية الجديدة

1. البناء الاصطلاحي لمفهوم التهديد الأمني:

إن مفهوم التّهديد من النّاحية اللّغوية هو" ناتج عن نيّة إلحاق الأذى والضّرر"[1] فالتّهديد يتعلّق بكلّ ما يمكن أن يُخلّ بالأمن ويشكّل هاجسا. أمّا مفهومه من النّاحية الإستراتيجية فهو:" بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدّول الحدّ الأدنى من أمنها السّياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضّغوط الخارجية، الأمر الّذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللّجوء إلى استخدام القوّة العسكرية، معرّضة الأطراف الأخرى للتّهديد".[2]

فدراسة التّهديدات ينبغي معها التّمييز بين وحدة التّحليل الرّئيسية للتّهديد (الفردي الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التّهديد(داخلية، خارجية) ووصولا بالسّياسات أو الإجراءات الأمنية الّتي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التّهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسّياسات المقترحة لمواجهة هذه التّهديدات والتّعامل معها، والّتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التّهديدات. فقد يتطلّب ذلك اللّجوء إلى الإجراءات العسكرية والدّخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصّيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الرّدع، مثل الدّفاع الجماعي ، الأمن الجماعي ، الأمن المشترك،...الخ،كما يمكن المزج بين مجموعة من الصّيغ لمواجهة التّهديدات المتغيّرة تبعا للفترة الّتي ظهرت فيها وتبعا للبيئة الأمنية الّتي تتأثر بها.

2 . مفاهيم مشابهة للتّهديد الأمني :

من المفاهيم الّتي قد تختلط في مفهومها مع التّهديد لتعلّقها . هي الأخرى . بمفهوم الأمن، منها مفهوم الخطر، التّحدي .

عرّف قاموس "**le petit robert**" الخطر "**le risque**" على أنّه (لغة) " كلّ مهدّد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبّؤ به تتأرجح بين الزّيادة والنّقصان" ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصّل بعلاقة ما مع قلّة مناعة مجتمع من المجتمعات .[3]

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التّهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التّهديد، فالخطر غير محّدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدّي إلى التّهديد كما قد لا يؤديإليه.[4]

من المفاهيم الّتي تطرح ضرورة التّفريق بينها وبين التّهديد "التّحدي" ، هذه الأخيرة تُعرَّف – حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة ب " **مفهوم الأمن ومستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة**

---

[1] عمر بغزوز،" فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة" **مجلة الفكر البرلماني**. العدد 06 جويلية 2004، ص177.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق** ، صص 27،28.

[3] Le Petit Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue **française** , paris : édition firmin-didol S.A. ,1979,p1720.

[4] عمر بغزوز، **مرجع سابق** ، ص ص 178،179.

نظرية في المفاهيم و الأطر)"على أنّها " **المشكلات أو الصّعوبات الّتي تواجه الدّولة وتحدُّ أو تعوق من تقدّمها، وتشكّل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنّبها أو تجاهلها**"[1]، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التّحدي، دون الوصول إلى مستوى التّهديد.

كما يمكن التّفرقة بين **التّحدي** و**التّهديد** من خلال نطاق كلّ منهما، فالصّور الّتي يتّخذها التّحدي تدخل ضمن نطاق **الأمن النّاعم**، أمّا التّهديد فيدخل في نطاق **الأمن الصّلب**، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التّهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره مباشرا في الأمن، أمّا التّحدي فإنّه يؤدّي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.[2]

4/ طبيعة التّهديدات الأمنية

ا. أنواع التّهديدات الأمنية :

تتنوّع توجّهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التّهديدات الأمنية، فمنهم من يرى أنّ الأنواع الرّئيسية للتّهديدات هي:

1- تهديد الهجوم العسكري.

2- تهديد النّشاط الإجرامي.

3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي، الّتي تهدّد بقاء الإنسان على المدى الطويل ، ويمكن النّظر إلى تهديد النّشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي، وإما كفئة بحدّ ذاتها .[3]

كما تختلف درجة التّهديد و صوره ، ومن هنا يمكن تقسيم التّهديدات إلى الأنواع التالية:

1- **التهديدات الفعلية:** هي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التّهديد الجاد باستخدامها.

2- **التهديدات المحتملة:** هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3- **التهديدات الكامنة:** هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أيّ مظاهر مرئية لها على السطح.

4- **التهديدات المتصورة:** هي تلك التّهديدات الّتي لا توجد أيّ مظاهر لها في المرحلة الآنية. بَيْدَ أنّ النّظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التّحولات والمستجدات الدّولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.[4]

ب.. عناصر تحليل التّهديد الأمني :

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص 28.

[2] **نفس المرجع**، ص29.

[3] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي:**التسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي** ، [د.د.ن] ،[د.م.ن] ، 2003 ، ص 445.

[4] سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق** ، ص 29.

إنّ دراسة التّهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التّهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقاتها، وهذا ما يدفعنا للتطرّق للعوامل الّتي تؤثّر في تحديد التّهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمن وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية.

1- ***طبيعة التهديد:*** يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2- ***مكان التهديد:*** اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشّامل لعدّة دول، أو محدَّد في دولة مُعيّنة.

3- ***زمان التهديد:*** تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته(مؤقت- مستمر) وهل هو ثابت أو متغيّر.

4- ***درجة التهديد:*** قوتّه وخطورته، حيث كلّما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

5- ***تعبئة الموارد:*** ترتبط بحجم وخطورة التّهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتمّ في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.[1]

5/ تهديد الإرهاب الدولي

يعتبر كلّ من الإرهاب الدولي والهجرة غير الشّرعية من الهواجس الأمنية الأساسية في العالم لذلك تمّ اختيارها دونا عن غيرها لاعتبار أساسي متعلّق بالخاصتين الأساسيتين للتهديدات الأمنية الجديدة بأنها متجذرة ومتجددة أي أنها كانت موجودة منذ القدم لكنها ظهرت في صورة جديدة ، فتهديدي الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية يحتلان مركز الصّدارة في جلّ الاتّفاقيات والمبادرات الأمنية والخطابات الدّبلوماسية، على حساب تهديدات أمنية أخرى، فكلاَ التهديدين ظهرا قبل انتهاء الحرب الباردة لكن الذي تغيّر هو التحوّل في طبيعة التّهديد بسبب تحوّل الفواعل الدّولية وتحوّل مصادر التّهديد.

ا/ خصوصية وطبيعة تهديد الإرهاب الدولي

1 . مفهوم تهديد الإرهاب الدولي :

تعتبر ظاهرة الإرهاب الدّولي من الظّواهر التي حظيت بقدر هائل من التّعريفات ومع ذلك لم يتحقق حتّى الآن الإجماع على أيّ تعريف من القدر الوفير للتّعريفات بالرّغم من الجهود الجبّارة التي بُذلت في المؤتمرات والنّدوات، ولم يتعدّى تعريفه اللغوي المشتقّ من الرّعب والتّرويع والذّعر والخوف الشّديدين، ومن بين أبرز التّعريفات تعريف ليفا سور Levasseur: "بأنّه الاستخدام العمد أو المنظّم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرّعب بقصد هدف أو أهداف محدّدة في نيّة الفاعل أو الفاعلين، ويرى جيفانوفيتش Givanovitch " أنّ الإرهاب هو تلك الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى الشّخص إحساسا بالتهديد

[1] **نفس المرجع**، ص 30.

الذي يسبقه الإحساس بالخوف تحت أيّ صورة "، لذلك فالإرهاب الدولي يُعنى بالفعل أكثر من أيّ جانب آخر في ظلّ التّناقضات الفكرية المنظّرة له.[1]

ويكتسب الإرهاب الدّولي الصّفة الدّولية في حالة توفّر عنصر خارجي دولي، الذي قد يتعلّق بجنسية الفعل الإرهابي أو بالمصالح التي تضرّرت من جراء ذلك، أو بالمكان الذي لجأ إليه مرتكبو الأفعال الإرهابية.[2]

ظهر مصطلح الإرهاب لأوّل مرّة في فرنسا سنة 1794 خلال فترة الثّورة واستعمل بعد ذلك من قبل الرّوس في القرن التاسع عشر وأعيد انتشاره مع الاعتداءات والاغتيالات الحالية مع تغيّر معناه مرّات عديدة[3]، لكن بالرّغم من المحاولات الكثيرة للمنظّمات الدّولية والدّول ومراكز البحث المتعدّدة للتوصّل إلى تعريف دقيق للإرهاب، لكن هذا لم يمنع المجتمع الدّولي من سنّ اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

تمّ عقد الكثير من الاتّفاقيات قامت الدّول بتبنيها لمكافحة الإرهاب منذ أوّل اتفاقية حول تحويل الطائرات (16 ديسمبر1997) والاتفاقية الدّولية لردع تمويل الإرهاب (9 ديسمبر 1999)، لكن هذه الاتفاقيات لم تُعرّف الإرهاب بدقّة، لأنّ الدّول منقسمة في رؤيتها للإرهاب، فالاتفاقية الدّولية لردع الاعتداءات الإرهابية والتّفجيرات . على سبيل المثال لا الحصر . ترى بأنّ الإرهاب " هو مخالفة يقوم بها كلّ شخص بإرادته وعن قصد ونيّة ، عن طريق توزيع أو وضع أو تفجير أو تحويل طاقة متفجّرة أو أيّ طاقة مميتة ، في مكان عام أو مؤسسات حكومية أو عامة أو نظام نقل عام أو بنية تحتية ما للدّولة ، بهدف إحداث أضرار بشرية ومادية أو بيئية، أو بهدف التّسبب في إحداث دمار كبير وشامل لمكان ما أو مؤسسة أو نظام أو بنية تحتية، وعندما تتسبب هذه الخسائر المدمّرة في خسائر اقتصادية معتبرة".[4]

يمكن بناء تصوّر مفاهيمي للإرهاب بناءا على جوهره المتّفق عليه في كثير من الأطروحات الفكرية والنظرية، حيث يعتبر بأنّه استخدام العنف أو التّهديد به لإثارة الخوف والذعر، حيث يعمل الإرهابيون على قتل الناس أو اختطافهم، كما يقومون بتفجير القنابل واختطاف الطائرات، إشعال النيران.[5]...الخ.

إنّ مفهوم الإرهاب الدولي معني ب "**الفعل**" وما يمكن أن يحدثه من تأثير بعيدا عن التوجّهات النّظريّة التي تستجيب لإيديولوجيات معيّنة ، فقد يأخذ مفهوم الإرهاب الدّولي أشكالا وصورا مختلفة، منها –على سبيل المثال لا الحصر–تعرّض شخص من الأشخاص للاحتجاز على يد خاطفين في طائرة مثلا يعتبر الأمر إرهابا ، والمنطق إياه يسمح لكلّ مواطن في العالم تهدّده أساطيل البحرية الأمريكية في مياهه الإقليمية أن يعتبر هذا إرهاب دولي[6]، وبعيدا عن الخلفيات النظرية يمكن تبني خصائص معيّنة للإرهاب الدولي .

---

[1] محمد عبد المطلب الخشن :**تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 81 ، 82.

[2] محمد عبد المطلب الخشن ، **مرجع سابق**، ص 123 .

[3] Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , **Op-cit**, p481.

[4] **Ibid,** p 482.

[5] مراد ابراهيم الدسوقي، "المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة" **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 123، السنة الثانية والثلاثون ، يناير 1996، ص 15 .

[6] **الإرهاب** ، ط 2 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، 1990 ، ص 41 .

فخصوصيّة الإرهاب كتهديد قدّم خصائصها الباحث الأمريكي "بول واثر" Pol Wather كالآتي :

1- إنّ الإرهاب مظهر بسيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثها، سواء على مستوى الفرد أو الحكومة وصانعي القرار، وحتّى على المستوى الإقليمي فالعالمي أيضا.

2- أنّه ذو طبيعة لا تمايزية (أي لا تمييز في هدفه بين رجل وامرأة، طفل أو كهل...الخ).

3- كما أنّ الإرهاب يتميّز بصفة المفاجأة، أو عدم القدرة على التنبّؤ بوقائع العنف .

4- للإرهاب محتوى سياسي، أي لا يكون لدوافع ذاتية أو مصالح شخصية.[1]

نجد بعض الدّول تنظر إلى بعض أعمال العنف على أنّها من قبيل الإرهاب الدّولي، بينما بعضها الآخر قد ينظر إلى هذه الأفعال على أنّها مجرّد استعمال مشروع للقوّة يهدف إلى تحقيق غايات مشروعة ومقبولة دوليا، فجوهره إذن يتركّز على خلق حالة من الرّعب أو الفزع بطريقة تمكّن محدّثها من فرض سيطرته لتحقيق هدف معين .[2]

تكمن خطورة عدم وضوح مفهوم الإرهاب الدّولي باعتباره مهدّدا لأمن وسلامة واستقرار المجتمع الدّولي، واستفزاز خطير للمشاعر الإنسانية والضّمير العالمي وعامل من عوامل التوتّر في العلاقات الدّولية بين الشّعوب والدّول المختلفة.[3]

2 . طبيعة تهديد الإرهاب الدولي كتهديد متجذر ومتجدد:

قبل التطرّق لطبيعة الإرهاب الدولي، ارتأينا التّطرق لطبيعة الظّاهرة فيما إذا كانت ظاهرة جديدة أم أنّها امتداد واستمرار للإرهاب الذي ساد قبل نهاية الحرب الباردة ؟، وهذا هو جوهر النّقاش الذي ساد في تسعينيات هذا القرن، حيث انقسم الباحثون إلى فريقين، الفريق الأول يؤيّد مقولة أنّ الإرهاب ظاهرة جديدة بحجّة أنّ تزايد قدرة التّدمير الشّامل التي صارت في مقدور الإرهابيين أن يمتلكوها، مثل ما حدث في أحداث الهجمات الكيميائية التي شنتها فرقة أوم باليابان في سنتي 1994 و1995، وحتى مبدأ التفاقم الذي أصبح يميز ظاهرة الإرهاب؛ إذ لم تكن أي عملية قد تسببت في أكثر من 100 قتيل في حين بلغ 2985 عدد قتلى هجوم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 .

أما الرأي الثاني لطبيعة الإرهاب الدولي بأنّه لم يسجّل تغيّرا نوعيا في طبيعته فهو من حيث الأساس لا يزال كما كان منذ القديم، وإرهابيو اليوم لهم كالسابق أغراض سياسية ورمزية.[4]

---

[1] ثامر ابراهيم الجهماني: **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2002،ص 25.

[2] حمد النيل النويري، "مشكلة تعريف الإرهاب الدولي"**مجلة العلوم القانونية**، العدد السادس، ديسمبر 1991، ص 116.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 114.

[4] M.Francois Heisbourg , "Aproche à long terme du Terrorisme"**ConfluencesInternationales**, Institut National d'Etudes de Strategie Globale : Alger , 1/2007,p p (5-6).

إنّ مشكلة الإرهاب الدّولي تتصاعد بصورة مطردة، حيث تدلّ الإحصاءات على أنّ هناك تزايدا متصلا في أعداد العمليات الإرهابية والخسائر النّاجمة عنها، بما يؤكّد أنّ الإرهاب سيظلّ في العقود القادمة من الزّمان مشكلة متضاعفة بحيث تمثّل النّمط الأكثر استخداما في الصّراع السياسي، ومن ثمّ فانّ مواجهة مشكلة حقيقية في المستقبل لا تكون إلاّ من خلال دراسات ترتكز على الحقائق.[1]

كما أنّ الرّصد الدّقيق للعمليات الإرهابية على مستوى العالم ليس أمرا ميسورا، لأنّ بعض العمليات لا يعلن عنها، كما أنّ البعض الآخر قد يعلن عنها باعتبارها جرائم جنائية عادية، وفي نفس الوقت يركّز الباحثون على العمليات التي تقع في المناطق الأخرى.[2] كما قد يتمّ تجاوز ما يحدث في دولهم من إرهاب ليركزوا على دول أخرى لأجل اعتبارات سياسية على رأسها زعزعة الاستقرار والأمن بهذه الدول، ممّا يفتح المجال لتدخّلات تتجاوز صلاحيّات الدّول والأقاليم.

إنّ وقائع الإرهاب الحديث –والتي سادت العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل–تختلف من حيث النّوع والدّرجة عن كلّ ظواهر الإرهاب القديم، فقد أصبح الإرهاب الحديث ملازما ومستفيدا من كلّ الثّورات العلمية وثورات المعرفة والتكنولوجيا وثورات الاتصال والانتقال كما أصبح أيضا ملازما ومستفيدا من تطوّر أنماط وصور الصراع السياسي التي تفرضها الظّروف الحالية لتوزيع القوى وأشكال ومحدّدات الصّراع الدّولي.[3]

عرف العالم كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإنّ دعم مسيرة العمل الأمني المشترك تعتبر أكثر من ضرورة، عن طريق تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول العالم، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الرّوابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية.[4]

توجد في العالم العديد من المنظمّات المتطرّفة، مثل الماسونية وهي منظمة يهودية سريّة، تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى، من أجل قيام دولة إسرائيل العظمى، وكذا الصهيونية وهي كذلك منظمة يهودية تنفيذية مهمتها تنفيذ المخططات المرسومة لإعادة مجد بني إسرائيل، ثم إقامة مملكة إسرائيل العظمى، كما نجد منظمة ITA وهي منظمّة تطالب باستقلال إقليم الباسك عن اسبانيا، ومنظمة IRA التي تطالب باستقلال ايرلندة الشمالية عن بريطانيا، منظمّة الألويّة الحمراء في ايطاليا.[5]

كما أنّ بعض الجماعات الإرهابية المنتمية لشبكات إرهابية كتنظيم القاعدة، أعلنت مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية في أوروبا، وتعود أصول بعض منفذيها لدول عربية خاصة من منطقة المغرب العربي.

---

[1] أحمد جلال عزّ الدين، "ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية" **مجلة الأمن**، العدد الثالث، جمادى الآخرة 1411، جانفي 1991، ص 140.

[2] **نفس المرجع** ، ص 144.

[3] أحمد جلال عز الدين، **مرجع سابق** ، ص 139.

[4] عبد الجبار شعيبي، "نحو بناء تعاون امني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب" مداخلة من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 30/29/أفريل 2008) ، ص 147.

[5] عبد الجبار شعيبي، **مرجع سابق** ، ص 143.

أمّا في دول المغرب العربي فتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية والتي تتخذ من هذه الأخيرة مواقع لها ، منها "الجماعة السّلفية للدّعوة والقتال" في الجزائر، "الجماعة المغربية السّلفية المقاتلة "بالمغرب "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" بليبيا،على غرار موريتانيا وتونس، كما يبق البت بصفة رسمية في دول المغرب العربي عن حقيقة هذه الجماعات من المسائل الحساسة وتعالَج فقط على نطاق وطني، وتقوم هذه الجماعات بالإعلان من حين لآخر مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية التي تقوم بها على مستوى بعض دول المغرب العربي، منها أحداث 11أفريل 2001 وأحداث 16 ماي2003 في المغرب، إضافة لأحداث متفرّقة في الجزائر وتونس،...الخ، والتي تعدّ في النّهاية من مؤشّرات وجود الإرهاب في المنطقة المغاربية.

ب/ خلفيات الخطابات السائدة للإرهاب الدولي

1 . خطاب الدول الغربية للإرهاب الدولي:

إنّ الخطاب السّائد في العالم يعمل على اعتبار أنّ المسلمين هم إرهابيين، وتشن لذلك حملات واسعة في هذه الدّول، إذ يرى بعض أصحاب هذه الحملة أنّ كل مسلم هو إرهابي محتمل، فكلّ مسلم عندهم إسلامي بطبعه، وكلّ إسلامي سيصبح إرهابيا بالضّرورة، كما يصرّح بذلك الكاتب الفرنسي أنطوان سفير Antoin Sefair في مقولته :" Derrière chaque musulman se cacherait un islamiste chaque islamiste serait un terroriste en puissance ".[1]

وتعمّدت الكاتبة الصحفية الايطالية أوريا نيا فالا تشي، إلى نشر خطاب ملؤه الحقد والكراهية على كلّ من يمتّ إلى الإسلام والمسلمين بصلة، فهي ترى أن "كل العرب والمسلمين في أفضل أحوالهم متطرّفون، وفي أَسْوَئها مجموعة كبيرة من أمثال أسامة بن لادن، فيجب إعلان الحرب عليهم، وعدم الانجرار إلى التّمييز بين أحدهم والآخر، كلّهم متطرّفون وقتلة ومتخلّفون وأميّون".[2]

إنّ خطاب تهديد دول العالم الثالث أو الدول السائرة في طريق النمو للدول الغربية يعاني أزمة مصداقية فكيف لدول مغلوب على أمرها ومنقسمة على نفسها أن تهدّد أحد، فكيف بأن ترقى كتهديد استراتيجي وإيديولوجي بل الدّول الغربية سعت إلى تغذية ذلك بخطاب وإعطاءه شرعيّة، عن طريق حملة إعلاميّة ضدّ دول المنطقة العربية ككلّ، بالاتهام بحيازة الدّول العربية أو السّعي لامتلاك أسلحة الدّمار الشّامل بداية بالعراق، الجزائر تمّ اتهامها بوجود مفاعل نووي بعين وسارة، ليبيا (حول الملفين النووي والكيميائي)، وفي هذا الشّأن تم تدعيم هذه الإستراتيجية الجديدة بعد زوال الخطر الشيوعي عن طريق أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنكتون S.Hunntington بقراءة حضاريّة وأمنية لنجدة الغرب، لكن في الواقع العملي هي غير مقنعة.[3]

---

[1] عبد السلام بلاجي ، " العوامل الداخلية والخارجية المغذية للتطرف "**ندوة التطرف و مظاهره في المجتمع المغربي** (الرباط ، 10 – 11 مايو 2004) ، أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، الرباط ، 2005 ، ص 109.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 110.

[3] عبد النّور بن عنتر : **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، مرجع سابق ، ص 116.

إنّ الموجة التي تعتمدها الدّول الغربية في مكافحة الإرهاب ناتجة عن الخوف الغربي من الديانة الإسلامية ، ومن انتشارها في دولها خاصّة بتزايد أعداد المسلمين داخل الدّول الأوروبية (سواء كانوا مهاجرين من دول المغرب العربي أو غيرها من الدول العربية ، وحتّى الأوروبيين الذين يعتنقون الإسلام) –حتى في باقي الدول الغربية– مما قد يسمح لهم من تكوين رأي عام مساند لقضاياهم بالرّغم من سياسات التّشديد التي تعتمدها معظم الدّول الأوروبية في التّعامل مع المتشدّدين .[1]

2 . خلفيات الخطاب العربي للإرهاب الدولي :

لا تتّفق الدول العربية منها الجزائر مع دول الغربية في نظرتها للإرهاب الدّولي، لكن تتّفق في رفض كلّ ما يؤدي لزعزعة الأمن والاستقرار مهما كانت طبيعة الفاعل وإيديولوجيته، أما الجزائر فتركز على اعتبار الإرهاب قضيّة محليّة ينبغي تدعيم مختلف الدّول التي تعاني من هذه الظّاهرة دون أن تؤثّر على مدى سيادة الدول.

كما ترفض معظم الدول العربية وعلى رأسها الجزائر السّماح لقوات حلف شمال الأطلسي بالتّواجد على سواحلها، واعتبار ذلك تهديدا لأمنها، خاصّة في ظلّ محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لنشر قواتها على مستوى البحر المتوسط في إطار حربها على الإرهاب.[2]

6/ تهديــد الهجرة غير الشرعية للأمن العالمي

ا/ خصوصيّة الهجرة غير الشّرعية كتهديد أمني

1 . مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يشير قاموس "المورد" إلى أنّ معنى الهجرة يتراوح من النّزوح إلى الإرتحال من مكان إلى آخر[3]، أمّا قاموس "ويبستر" فيشير إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة هي: الحركة من دولة أو مكان أو من محلّ إلى آخر، والهجرة هي المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر.[4]

---

[1]Fatma Zohra Filali ," Le Terrorisme Islamiste : expression d' un conflit de civilisation "**Mondialisation et sécurité : sécurité pour tous ou insécuritépartagée** , Alger : ANEP, 2003 ; p p (262-263).

[2]إسماعيل دبش ، " السياسة الخارجية الأمريكية النفوذ والمصالح " برنامج في دائرة الضوء ، (القناة الوطنية الجزائرية ، يوم 2009/10/22) .

[3]مصطفى عبد الله خشيم ، "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"**مجلة دراسات** ، السنة الثامنة، العدد 28، 2007 ص 25

[4]**المرجع نفسه**، الصفحة نفسها .

مفهوم الهجرة في اللّغة الانجليزية يعني ثلاث معاني:

1) الهجرة من منظور الدول المستقبلة "The receiving countries»، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التّوطين"Immigration "تهتم هذه الدول بالأهداف المرجوة من الهجرة لا بالأسباب المؤدية إليها.
2) الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة "The sending countries»، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التّرحال أو النّزوح "émigration»، كما أنّها يطلق عليها الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب وبالتالي تعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاّجئين Refugees فالدول المصدّرة تهتم بالأسباب لا بالأهداف.
3) الهجرة من منظور الدّول الأخرى أو العالم ككلّ، يطلق عليها مصطح الهجرة migration والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر" Voluntary displacement"، ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية.[1]

إنّ الهجرة على غرار العمليّات الأخرى على المستوى الدولي، لا تنحصر في علاقة ضيّقة بين وحدتين سياسيتين صغيرتين معزولتين (الدول)، بقدر ما هي عمليّة تتمّ داخل نظام دولي هو في حدّ ذاته ناتج عن التّحولات العالمية، والدّول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهمّ يحدّ أكثر فأكثر من فاعليّة سياسات الدّول في مجال تنظيم مسارات الهجرة وتأثيراتها على المجتمعات المحليّة في الدّول المتقدّمة.[2]

كما توجد أنواع عديدة للهجرة، تتعلّق إمّا بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة، أو بالمدّة الزّمنية للهجرة، أو بالوضع القانوني للهجرة، وهي على التّوالي (هجرة طوعية / إجبارية، محلية / خارجية أو دولية، دائمة/ مؤقتة، هجرة فردية/ جماعية، هجرة شرعية/ غير شرعية ، وما يهمّنا في دراستنا التّصنيف الأخير باعتباره متعلّق بنمط الهجرة في المنطقة المتوسطية.

هجرة شرعية : هي ذلك النّوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونيّة لعمليّة الهجرة ، حيث تتّم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدّولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود عمل محدّدة المدة وبترخيص من الدّولة المستقبلة.

هجرة غير شرعية: التي تتمّ بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية،[3] وهذا النّوع من الهجرة هو موضوع دراستنا.

---

[1] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[2] عبد السلام يخلف ، "الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية" **العالم الإستراتيجي**، العدد 1، مارس 2008، ص 14.

[3] البشير الكوت، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية" **مجلة دراسات** ، المركز العالمي وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، السنة الثامنة، العدد 28 ، 2007، ص 52.

فالهجرة غير الشّرعية تعني أنّ المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو دون إذن للدّخول المسبق أو اللاّحق، ويستخدم المهاجرون غير الشّرعيين أساليب عديدة للوصول إلى الدّول الصّناعية التي تتوافر فيها فرص منها:

التّعاقد مع شركات التّهريب، والتسلّل من خلال الحدود والزّواج المؤقت أو الزّواج الشّكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتّبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزوّرة، أو تلك التي يتمّ الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي، وبطاقات عبور الحدود، إضافة إلى أنّ بعض السّائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحدّدة لتصبح إقامتهم غير مشروعة في هذه الحالة.

كما تشير دراسة عمر معن خليل للآثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين" سنة 2004 إلى أنّ ظروف الأزمات الاقتصادية المتلاحقة تُنَشّط حركة تهريب الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتقوم بالتّهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة، مستغلّة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدّول النّامية.[1]

أما خصائص الهجرة كتهديد أمني فقد أصبحت الهجرة اليوم عاملا مؤرّقا للكثير من الدّول سواء الدّول المستقبلة أو المرسلة للهجرة وحتّى دول العبور(كدول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر)، إلاّ أنّ الهجرة كظاهرة عالمية تتميّز بمجموعة من السّمات تتمثل فيما يلي:

1) أنّ معظم المهاجرين غير الشّرعيين يهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات معيشية منخفضة، إلى دول ومـناطق غنيّة ذات مستويات معيشية عالية، وهي تأخذ اتجاه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بالدرجة الأولى، ومصادر هذه الهجرة هي دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.
2) ظاهرة الهجرة تعرف معارضة على مستوى دول العالم، وتعمل الدول على مكافحتها بكافّة الوسائل وتصدر بشأنها التّشريعات للحدّ من ظاهرة تدفّق المهاجرين.
3) إنّ الدّول الغنيّة لا تقدّم مساعدات بما يكفي للحدّ من تيّار الهجرة غير الشّرعية.[2]

أمّا بالنّسبة لتفسير أسباب الهجرة فمن بين النظريّات المفسّرة للهجرة الدوليّة نظريّة الدّفع و الجذب " التي ترى أنّ تنقّل العمالة عبر الحدود الدّولية يعود إلي الفقر والتخلّف في المناطق المنتجة للمهاجرين، فعوامل الدّفع تتمثّل في الصّعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة في المناطق الأفقر في العالم، و عوامل الجذب تتمثّل في الحالة الجيّدة في الدّولة المستقبلة مقارنة مع دولهم الأصلية، وهي المتغيّرات السّببية التي تحدّد عدد المهاجرين وتوجّهات تدفّقهم.[3](انظر الملحق رقم 01)

---

[1] عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008 ، ص ص 17 ، 18 .

[2] البشير الكوت، **مرجع سابق** ، ص ص (53،54).

[3] عبد السلام يخلف ،"الهجرة الدولية بين سيادة الدول و متطلبات الحاجات الإنسانية " **مرجع سابق** ، ص 14.

بالإضافة إلى العوامل الديمغرافيّة التي تدعّم الاختلافات الهيكليّة بين المناطق المختلفة ذات الاقتصاديات الهشّة ومستوى مرتفع من الولادات السّنوية مقابل المناطق المتطوّرة ذات الاقتصاديّات القويّة، إذ هي في نموّ متزايد ومُتسارع ومستوى متدنّي من الخصوبة ففي دول غرب وجنوب أوروبا تقلّصت معدّلات الخصوبة إلي 1.5 طفلا للمرأة الواحدة أي أضعف من النّسبة الضرورية لإعادة إنتاج السّكان، ممّا يؤدّي إلى وجود أعداد كبيرة من المسنين ونقص اليد العاملة.[1]

ومن أسباب الهجرة الدّولية أيضا الأسباب الاقتصادية ، انطلاقا من الطّرح النّظري إلى الطرح الواقعي، فنظريّات الاقتصاد النيوكلاسيكية ترتكز على أنّ المهاجرين يسعون للحصول على رواتب أكبر وفرص اقتصادية أحسن ممّا هو متوفّر في دولهم الأصلية فإنّ الهوة الموجودة في الأجور تعدّ سببا كافيا للقيام "باختيار عقلاني" هو الهجرة ، وعليه بالنّظر إلى الإحصائيات فإنّ أعداد المهاجرين مرشّحة للارتفاع مستقبلا أكثر فأكثر[2]، خاصّة في ظلّ التّحولات العالميّة الرّاهنة في بعدها الاقتصادي.

2 . طبيعة الهجرة غير الشّرعية كتهديد أمني:

قبل فترة نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين دول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لا تشكّل أيّ مشكلة بين بلدان الضفتين، طالما أن أوروبا كانت في حاجة إلي عمال من شباب المنطقة، ولكن اليوم تظهر كتهديد لدول الضفتين خاصة (فرنسا و ايطاليا وإسبانيا) فكلا الطّرفين يصلهما آلاف المهاجرين غير الشّرعيين، وهذا ما يستدعي خطط مشتركة بين دول الضفتين.[3]

تقدّر إحصائيات العدد الإجمالي للمهاجرين في العالم بـ 120 عام 1990 و175 مليون شخص عام 2000 يعيشون بطريقة مؤقتة أو دائمة خارج بلدانهم الأصلية وهو العدد الذي يمثل 3% من سكان العالم، وضعف العدد المسجل عام 1970، يعيش 60% من المهاجرين في الدول المتقدمة، 56 مليون في أوروبا و 41 مليون بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يشير إلى أن 1 من 10 أشخاص يعتبر مهاجرا بالإضافة إلى وجود 12 مليون لاجئ ومليون من طالبي اللجوء، ويتزايد عدد المهاجرين على المستوى الدولي بأعداد قليلة أسرع بقليل من تزايد سكان العالم.[4] (انظر الملحق رقم 02)

والملاحظ أنّ المُتأثّر الأوّل بحملات الهجرة هي الدّول المتطوّرة بحيث أنّ 4.6 بالمائة من سكّان هذه الدّول هم من المهاجرين مقابل 1.9 % من سكان الدّول المتخلّفة أما أهمّ مناطق الاستقطاب فهي على التّوالي: أوقيانوسيا 17.8%، ثم أمريكا الشّمالية 8.6% ثم أوروبا 6.1%، أمّا المناطق المصدّرة للمهاجرين فهي على التوالي: آسيا 1.4%، وأمريكا اللاّتينية ومنطقة الكاريبي 1.7% ثم إفريقيا 2.5%.

---

[1] **المرجع نفسه** ، الصفحة نفسها.

[2] **المرجع نفسه** ، الصفحة نفسها.

[3] علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها و بعض الحلول للتعامل معها" **مجلة دراسات**، السنة الثامنة ،العدد الثامن والعشرين،2007 ، ص 10 .

[4] **المرجع نفسه**، ص10 .

ولكن منذ التّسعينات إلى اليوم تحوّلت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا، خاصة إلى اسبانيا وايطاليا (إلى جانب استمرار منطقة المغرب العربي للهجرة المغاربية التقليدية إلى فرنسا واسبانيا وباقي الدول الأوروبية.

ويتجّه المهاجرون الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي خاصّة ليبيا والمغرب والجزائر إلى حدّ ما، وهكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضمّ أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما تضمّ أيضا جنسيات متعدّدة ومتنوّعة من أبناء المغرب العربي نفسه ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتا في بلدان المغرب العربي، ثمّ يهاجرون إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط، وبتسهيلات وتنظيم شبكات تهريب محترفة في هذه النشاطات غير المشروعة .[1]

كما تصاعدت أرقام الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا خلال السنوات الأخيرة خاصة من خلال مضيق جبل طارق، إلاّ أنّ تشديد الإجراءات عبر هذا المعبر حوّل مُعظم المهاجرين إلى مجرى ليبيا– إيطاليا والمغرب، جزر الكناري، ففي سنة 2006 بلغ عدد المهاجرين الذين ضبطتهم السلطات الإسبانية 28 ألف مهاجر، وضبطت السلطات الإيطالية نحو 16 ألف مهاجر في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، إضافة إلى الآلاف الذين لقو حتفهم في البحر، ومن المعلوم أنّ إيطاليا كانت قد قامت بتسوية أوضاع نحو 700 ألف مهاجر غير شرعي، كما قامت اسبانيا بتسوية أوضاع نحو 600 ألف مهاجر غير شرعي وهو ما أثار استياء بعض دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا واعتبروه تشجيعا لتيار الهجرة غير الشّرعية إلى الإتحاد.[2]

تعتبر الجزائر، تونس، ليبيا، مناطق عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدّول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وتعدّ ليبيا منطقة عبور للهجرة القادمة من النيجر، تشاد، السودان، نيجيريا، وغانا، من بين 205 مليون مهاجر حوالي 300 ألف مهاجر يوجدون في ليبيا.[3]

لقد ظلّ عدد طالبي اللّجوء الذين تقدّموا إلى مكتب مفوّض الأمم المتّحدة السّامي لشؤون اللاّجئين في شمال أفريقيا متواضعا لغاية سنة 2004، وعلى أبعد تقدير كان ضئيلا في كلّ عام بكلّ دولة، غير أنّ الأرقام تزايدت زيادة مطردة نتيجة العنف والصراع الدائر في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ونشاط مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بفرض المزيد من الضوابط الحدودية، ففي أوائل عام 2007 استضافت المغرب بصفة رسمية 500 من اللاجئين و1.300 من طالبي اللجوء، بينما استضافت

---

[1] **المرجع نفسه** ، الصفحة نفسها .

[2] البشير الكوت، **مرجع سابق** ، ص 57 .

[3] غالية بن زيوش ، " الهجرة والتّعاون الأورو . متوسطي منذ منتصف السبعينات "**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية** ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، معهد العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية ، أفريل 2005)، ص 124.

الجزائر 175 من اللاجئين و950 من طالبي اللجوء، كما استضافت ليبيا 880 من اللاجئين و 2000 من طالبي اللجوء، وكذلك تونس 93 من اللاجئين و68 من طالبي اللجوء.[1]

وتعد الجزائر من المعابر الرّئيسية للهجرة غير الشرعية إلى دول الشمال، وتوضّح بيانات منظمّة الهجرة الدّولية أنّ حجم الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي يصل نحو 1,5 مليون شخص، وغالبيتهم من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشير إحصائيات الأمم المتّحدة إلى أنّ نحو مليوني شخص قد نزحوا إلى المملكة المغربية برا من بعض الدّول الأفريقية، خلال الخمس سنوات الأخير (أي منذ سنة 2003).

ويتّجه معظم هؤلاء إلى دول الشمال بحرا فخلال عام 2006 م توجّه أكثر من 27000 شخص لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة غير مؤهّلة للرّحلات البحرية، ووصل من هؤلاء 14500 إلى الأراضي الإيطالية، بينما وصل أكثر من 1600 شخص إلى أراضي جزيرة مالطا، كما لقي بعضهم حتفهم غرقا حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[2]

ب/ منظور الدول الغربية والعربية للهجرة غير الشرعية

1 منظور الدول الغربية للهجرة غير الشرعية :

ترى دول الشمال للبحر الأبيض المتوسط أنّ الهجرة غير الشرعية تمثّل خطرا عليها من عدّة نواحي ولعدّة اعتبارات هي:

1. الإخلال بالبناء الديمغرافي في حالة استمرار الوضع الذي يمكن معه أن ينقلب التوازن السكاني، بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.
2. الإخلال بالنواحي الأمنية:إذ من المحتمل ارتكاب المهاجرين غير الشرعيين للجرائم وزعزعة الأمن بالدّول الأوروبية، نتيجة عدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو استغلالهم من طرف الجماعات المسلّحة كتنظيم القاعدة ممّا يهدّد الدول الأوروبية في عقر دارها.
3. الإخـلال بالوضع الاقتصادي: بتنافس اليد العاملة المهاجرة اليد العاملة المحلية، خاصة وأنّها هجرة غير شرعية ما يؤدي إلى عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيراتها.[3]

تعتقد دول الشمال بوجود علاقات محتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبحت من الاحتمالات الواردة بخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين منهم على وجه الخصوص والذين يأتون من الشرق الأوسط ودول أفريقيا خاصّة، ويستدلون على ذلك بجملة من الأعمال التخريبية التي طالت بعض الدول الأوروبية؛ كالأحداث الإرهابية بمترو أنفاق لندن وقطارات مدريد وباريس ومحاولات تفجير طائرات بريطانية وغيرها، كما يمكن أن تشكّل ردود فعل مسلمي أوروبا لبعض السلوكيات

---

[1] جوهانس فان دير كلاو، "تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال إفريقيا" **مجلة نشرة الهجرة القسرية**، العدد 28، أغسطس 2007، ص 13 .

[2] عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، **مرجع سابق** ، ص ص 43 ،44.

[3] البشير الكوت ، **مرجع سابق** ، ص ص 58، 59.

كتفسير محتمل لبعض الأحداث الإرهابية؛ مثل ما أثارته الرّسوم الكرتونية حول الرسول صلى الله عليه وسلّم وما قد تثيره أي أحداث أخرى من ردود الفعل، خاصة وأنّ المسلمون يشكّلون نسب لا بأس بها في معظم دول أوروبا بنحو 10 % من سكان فرنسا على سبيل المثال[1].

إن دول شمال المتوسّط تنظر للهجرة غير الشرعية القادمة في دول جنوب المتوسط إلى أنّها بسبب البطالة وعدم الاستقرار السياسي، ما يستدل به الباحث الإسباني ألفانسو ريبير Alfonso Ribir بقوله : " إذا كان التهديد بالنّسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرّف، المخدّرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التّنمية فإنّ الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنموّ في هذه المنطقة "وهو ما يذهب إليه الخبير الاسباني خوان أنطونيو ساكولوجا حيث يصف النموّ السّكاني في شمال أفريقيا بالقضيّة الخطيرة التي يجب أن تُعدَّ لها أوروبا العُدة ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه " إذا لم نساعد بلدان شمال أفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإنّ شمال إفريقيا سيحل ببيوتها "، ويضيف بأنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال مساعدة البلدان النامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي الدّفاع عن مصالحه ".[2]

2 منظور الدول العربية للهجرة غير الشرعية :

على المستوى الفردي، فإنّ الظّروف الصعبة في هذه الدول هي المبرّر الوحيد للهجرة، فكأنها الحل للوضع المتردي الذي يعيشونه في دولهم التي صارت عاجزة عن تلبية أدنى متطلبات الحياة العادية من العمل والسكن، التعليم، الصحة، وإلاّ فكيف نفسر المغامرة التي يُقْدمُ عليها الشباب المهاجر، إذ تتعرّض حياته للعديد من الأخطار كالموت، الاعتقال، الطرد....الخ، حيث يؤكد تقرير منظّمة العمل العربية لعام 2005م أنّ نسب البطالة في معظم الدول العربية تعدّ من أعلى نسب البطالة في العالم، حيث تبلغ 23,7% و % 15 و13% و12% في كلّ من الجزائر وتونس وليبيا والمغرب على التّوالي.[3]

أمّا على مستوى الحكومات فدول جنوب المتوسط تعتبر الهجرة أداة فعالّة لتخفيض الضّغط على سوق العمل الوطنية ووسيلة هامة لجلب مداخيل معتبرة من العملة الصّعبة بفضل التّحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية من ناحية، وأيضا تحاول دول المغرب العربي استغلال الوضع من أجل الحصول على مساعدات من الدول الأوروبية.

إنّ الدول العربية وعلى رأسها الجزائر طالما استنكرت نشاط الجماعات المسلحة– التي تعتبرها الدول الغربية بأنّها المتسبّبة في الأعمال الإرهابية– لأنّها تأثّرت بنشاطها هي الأخرى في الجزائر، والمغرب، وتونس ، فهي ترفض إيواء أوروبا لهذه الجماعات باسم حقّ اللّجوء السياسي، ولكن لمّا رأت الحكومات الأوروبية أنّ هذه الجماعات تستهدفها بالدّرجة الأولى أيقنت أنّه لا غنى لها عن التّعاون مع الدول الأصل، لتصبح

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 58.

[2] مصطفى بخوش ، " الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة " **العالم الاستراتيجي** ، العدد 2، أفريل 2008 ، ص 22 .

[3] عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك ، **مرجع سابق** ، ص 44 .

الجماعات الإسلامية عدوّا مشتركا، خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 التي شكلت تحوّلا هامّا في الإستراتيجية الدّولية تجاه التّنظيمات الإسلامية في العالم وأوروبا.

جاء في مقال نشرته جريدة الخبر بالجزائر الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2002 بأنّ قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي جون لوي بروغيير أكّد أن شبكات الإرهاب الجزائرية والمغربية تشكّل أكبر تهديد لفرنسا وصرح بأنّ اثنا عشر ألف شخص من الإسلاميين تم اعتقالهم لتهمة الإرهاب.[1]

7/ تهديد التغيرات المناخية

تُعرَّف البيئة من النّاحية اللّغوية بأنّها مشتقة من الأصل (بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء) ، وجاء في معجم "لسان العرب ": " باء إلى الشيء رجع إليه، أي أنّ البيئة هي النّزول والحلول في المكان "، والبيئة اصطلاحا هي الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وأيضا هي المناخ الاجتماعي، السياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان ، والبيئة في المعاجم الإنجليزية لها مصطلحان متداخلان (Environment) ويعني مجموعة الظروف أو المؤشرات الخارجية التّي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان، ومصطلح Ecology (الإيكولوجيا) هي علم البيئة، وهي الوسط أو المجال المكـاني الذي يعيش فيه الإنسان ، وما يجري من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثّر بها ويؤثّر فيها.[2]

أمّا **التهديدات البيئية** فهي كلّ ما يضر بحياة الكائنات الحية وبقائها من إنسان أو حيوان أو نبات، من خلال ما تتعرّض له الموارد الطبيعية اللاّحيوية والحيوية كالهواء والجوّ ، والأرض وباطنها من كلّ متغيّرات تُحدثُ لا توازن في تفاعل عناصرها.[3]

من المدارس المهتمة بقضايا الأمن البيئي " مدرسة بحوث السّلام " من خلال كتاب بعنوان " Silent Sping "، إذ تعتبر أنّ كلّ من الثّغرات المناخية وتأثيرات النّشاط الصناعي على طبقات الجوّ، التّلوث النّاجم عن زيادة معدّلات النّمو كلّها مسائل تدخل في صميم تهديدات العامل الأيكولوجي للأمن، ويتلخص الأمن البيئي بارتباطه بحماية **النظام الأيكولوجي***(البيئي) بالدّرجة الأولى أين يتمّ التّركيز على بقاء واستمرار الأصناف (الأنواع) البشرية وبالتالي مركزية الكائن البشري عن سواه من الكائنات الحية الأخرى.[4]

---

[1] غالية بن زيوش ، **مرجع سابق** ، ص 62 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: **التلوّث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ، ص 178 .

[3] **المرجع نفسه**، ص 145.

***النظام الإيكولوجي** : هو وحدة بيئية متكاملة ، تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين ، يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائبة لتستمر في آداء دورها في المساعدة على الحياة ، ويتأثر النّظام البيئي بالتلوث (الماء ، الهواء ، التربة،التلوث الصّوتي (الضوضاء) ، وأخطار انقراض بعض الكائنات الحية ، قضية ثقب الأوزون ، تغيّرات المناخ . مأخوذة من المرجع:عبد الرزاق رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 148 .

[4] عمار حجار ، **مرجع سابق** ، ص 76.

منذ منتصف الثّمانينات تمّ القيام بعدّة دراسات ركّزت تحديدا على تأثير كلّ من الحركات البشرية و السّكانية، الحركة العمرانية، الزّراعة، الصّناعة، الطّاقة، السياحة والنّقل على الأمن، وخلّصت العديد من مراكز البحث الأوروبية إلى اعتبار التّهديد البيئي ينحصر أساسا في:

- إنّ الخطر الديمغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزداد حدة إذا ما فُسّر من زاوية تأثيره على البيئة الإقليمية في المتوسط، خاصة الجهة الغربية منه، إذ أنّ الكثافة السّكانية أدّت إلى اتساع المناطق الحضرية والتّجمعات الصناعية الكثيفة في المدن الكبرى في الدّول الأوروبية الأمر الذي أفرز تلوّث الفضاء المتوسّطي والضّغط المركز لهذه التّجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية.
- ندرة الموارد الطبيعية وفي مقدّمتها الماء بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد، مع عدم التّساوي في هذه المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطيين 86% في الشمال و14% في الجنوب، خاصة وأنّ الماء عنصر أساسي من عناصر التنمية، مما يضع احتمال نشوب نزاعات بين هذه التّجمعات حول عنصر الماء.[1]

ا/ خصوصية تهديد التّغيرات المناخية

1 . مفهوم التغيّرات المناخية :

إنّ المتغيّرات المناخية تتميّز كظاهرة مناخية من ناحية القواعد الفيزيائية المتحكّمة في الظاهرة، إذ يعتبر محيط الأرض بمثابة غطاء من شأنه الاحتفاظ ببضعة قليلة من الحرارة التّي يشعها الكوكب ، وتعمل **الغازات المؤثرة على الاحتباس الحراري*** الصادرة عن نشاط الإنسان والمتكونة من 77% من غاز الكربون الناتج عن الفحم والبترول والغازات المحروقة على مضاعفة شدّة هذه الظاهرة منذ قرنين ، لقد بلغت تركيزات غاز الكربون المتواجدة في المحيط مستويات لم تُشهد منذ 650000 سنة 379 جزء بالمليون في 2005 مقارنة ب 280 جزءا بالمليون قبل العصر الصناعي (1750) ، وارتفعت نسبة الغازات ب 24 % بين سنتي 1990 – 2004.[2]

تتعدّد أنواع الغازات والشّوائب التّي تتصاعد إلى الهواء نتيجة إحراق الوقود في المصانع والمحركات ومحطّات الطاقة، وغيرها، لكن أهمّ هذه الغازات هي ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وبعض أكسيد النّتروجين بالإضافة إلى بعض الشّوائب المحملة بأبخرة بعض الغازات الثّقيلة مثل الرصاص.[3]

---

[1] منيرة بلعيد ، " الدّيناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة " **أعمال الملتقى الدولي " الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع وآفاق "** (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، يومي 29 /30 أفريل 2008) ، ص 105 .

***الغازات المؤثرة على الإحتباس الحراري** : تتكون من مطروحات ثاني أكسيد الكربون CO2 (77 % من المطروحات الإجمالية الناتجة عن الإنسان في 2004) من الميتان Co4، من بروتوكسيد الآزوت (N2o) ، ومن الغازات المبردة الأخرى (FRIGORIGENE GAZ) (SF6 , PFC , HFC) .

[2] " برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " **مجلة الفكر البرلماني** (مجلة يصدرها البرلمان الجزائري) ، العدد 18 ، ديسمبر 2007 ، ص 240.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سابق** ، ص 38 .

2 . مظاهر التغيّرات المناخيّة:

تتمثّل طبيعة التغيّرات المناخية في الآثار التي تسبّبها التّغيرات المناخية . المهدّدة للأمن البيئي . المسجّلة إلى يومنا هذا هي:

- ارتفاع درجات الحرارة، كما يتّضح في ذوبان الثّلج والجليد ، وفي الارتفاع للمستوى العالمي لوسط البحر، تعرف هذه الظاهرة "بالتّدفؤ المناخي"، كما تعيد السّرعة المتوسّطة له خلال الخمسين سنة الأخيرة (0,13° للعشرية) ما يمثّل حوالي ضعف ما كانت عليه خلال المائة سنة الأخيرة.
- إحدى عشر من الإثني عشر سنة الأخيرة من السنوات الأشد حرّا منذ 1850.
- ارتفع مستوى البحر بـ 17 سم خلال القرن العشرين وبـ 3 مم سنويا بين 1993 و2003 ، أي ما يقارب ضعف المعدّل المسجّل خلال القرن العشرين كلّه.
- سُجّل ارتفاع لعدد الإعصاران الاستوائية في شمال المحيط الأطلسي وفي مناطق أخرى من الكرة الأرضية منذ سنة 1970.[1]

توضّح الدّراسات الإستشرافية بأنّ ظاهرة التدفّؤ المناخي ستزداد شدّة إذا لم يتّم السّيطرة عليها من طرف الجميع، إذ من المقدّر أنّها ستبلغ في سنة 2100 من 1,1° إلى 6,4°، كما سيبلغ ارتفاع مستوى الوسط للبحر ما بين 18 و 59 سم، من المحتمل أيضا من 90 % إلى 95 % نسبة تردّد الظّواهر الطبيعية باستمرار أكثر وفي أحيان كثيرة ستتبع بأخرى أشدّ كارثية، كما يتوقّع ذوبان الغطاء الثّلجي والطّافية الجليدية وارتفاع في حموضة المحيطات.*

من مظاهر التغيّرات المناخية أيضا:

- تضاعف بعض الطوارئ المناخية من زوابع، فيضانات ، الجفاف ... الخ .
- انقلابات العديد من الأنظمة الايكولوجية، مع انقراض 20% إلى 30% من أنواع الحيوانات والنباتات.
- أزمات متعلّقة بالموارد الغذائية في معظم أنحاء العالم (آسيا، إفريقيا،المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية)، ينخفض الإنتاج الزّراعي مسبّبا أزمات غذائية خطيرة لتصبح محلّ للنّزاعات والهجرة بين الشّعوب والدّول.
- أخطار صحيّة ، زيادة على عواقب أمواج الحرّ والكوارث كالفيضانات، سيكون للتّغير المناخي تأثير مباشر على الأنظمة البيئية وعلى تنقّلات الأمراض الحيوانيّة التي تؤذي الإنسان.
- تنقّلات السّكان : سيؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى فيضان بعض المناطق السّاحلية (في إفريقيا، وآسيا)، ممّا يسبب اختفاء بلدان بكاملها (المالديف، توفالي) وهجرة هامة لسكانها.[2]

---

[1] **نفس المرجع** ، ص 241.

*نتائج الدراسة التي قام بها الفوج الحكومي لخبراء حول تطور المناخ (GIEC).

[2] " برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " **مجلة الفكر البرلماني** ، العدد 18 ، ديسمبر 2007 ، ص 242.

من الآثار الأساسية التي تسبّبها التغيّرات المناخية نضوب طبقة الأزون، لتؤدّي إلى تهديد كبير، فالطبقة الأوزونية تحمي المخلوقات البشرية والكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض من الإشعاع فوق البنفسجي الصادر عن الشمس والذي ثبت أنّه يمكن أن يزيد من خطر الإصابة بسرطان الجلد زيادة حادة.[1]

ب/ تأثيرات التغيّرات المناخيّة

1. أسباب التغيّرات المناخية :

إنّ المتسبّب الأساسي في التغيّرات المناخيّة هو نشاط الإنسان، حيث تبلغ نسبة تسبب نشاط الإنسان في التّغير المناخي ب90 % حسب تقدير خبـراء تطـوّر المناخ (GIEC)، فالإنسان من خلال نشاطاته اليومية مسؤول عن إفراز الغازات المؤثّرة على الاحتباس الحراري، بالمقارنة بالفترات السّابقة فمثلا مابين سنة 1970 و 2004 زاد غاز ثاني أكسيد الكربون (Co2) من 70% إلى 80 % ففي سنة 2000 بلغ 40 مليار طن ومن المقدّر أنّه سيرتفع ب 25% إلى 90 % في 2030 أي ما يقارب 49 إلى 77 مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون، التزويد بالطّاقة.[2]

أمّا بالنّسبة للغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، فإنّ عدّة عوامل قد منعت حتى الآن الخفض الفعال لها، على رأسها التكاليف الباهظة لخفض الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، لذلك فمن المفترض أن تقع هذه العملية على عاتق الدّول الغنيّة خاصة وأنّ أكبر سبع دول مطلقة لهذه الغازات (والتي تطلق 70% من مجموع ما يطلق من غاز ثاني أكسيد الكربون).[3]

ويتّفق العلماء على أنّ الأنشطة البشرية تتسبّب في سخونة الأرض، عن طريق إفرازات المصانع الكبرى للغازات، فالولايات المتحدة الأمريكية تطلق 25 % من الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، تليها الصّين ثم الإتّحاد الأوروبي، فروسيا فاليابان فالهند فالبرازيل.[4]

إنّ التّغيرات المناخية ناتجة بالأساس عن تزايد عدد السّكان والمنتوج الدّاخلي الخام للمواد الطاقويّة بالنّسبة للشّخص الواحد، بالرّغم من أنّه عوّض قليلا بانخفاض الشدّة الطّاقوية بالاعتماد خاصّة على الطّاقة الشّمسية، وهذا ما يجعل من الدّول السّائرة في طريق النموّ والأقلّ تقدّما تساهم بأكبر النّسب من الإفرازات العالمية.

2 . مظاهر التّغيرات المناخيّة كتهديد أمني:

---

[1] نعمة الله عنيسي : **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان** ، دار الفكر العربي، بيروت ، 1998،ص 50 .

[2]"**التغيرات المناخية** " ، مرجع سابق ، ص 245 .

[3]جوزيف إي ستيغليتز ، (تر : هشام عبد الله) ، **مرجع سابق** ، ص 209.

[4]**المرجع نفسه** ، ص 192.

ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة للتّغيرات المناخية وما يعرف بالاحتباس الحراري، الذي يؤدّي إلى موت الكائنات الحيّة بما فيها الإنسان ، وانتشار الأمراض في أنحاء العالم من خلال الفيضانات والدّمار البيئي وموجات الحرّ وأحداث مناخية أكثر حدة.[1]

كما تؤدّي التغيّرات المناخيّة إلى اتّساع ثقب طبقة الأوزون، لشدّة تأثّرها بتصاعد الغازات المنبعثة على سطح الأرض إلى الأعلى , بحيث تصل إلى طبقة الأوزون، التي هي عبارة عن جزيء يتألّف من ثلاث ذرات أوكسجين ، وهو نسبيا غير مستقر ونادر الوجود في الجوّ ، بحيث يتركّز معظمه في طبقة الستراتوسفير على بعد يتراوح ما بين عشرة وخمسين كيلوا مترا فوق سطح الكرة الأرضية.[2]

كما أنّ طبقة الأوزون تقوم بامتصاص كلّ الأشعّة فوق البنفسجيّة عالية الطّاقة الصّادرة عن الشّمس لتحمي الكائنات الحيّة من آثارها الضارّة، وطبقة الأوزون شديدة التّأثر بالأضرار التّي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين، وهي مركبات كيميائية شديدة التّفاعل، ففي وقت قريب كانت هذه الطبقة بمأمن نسبيا من هذه المركّبات إلاّ أنّ استمرار الغازات المنبعثة من الأرض أدّت إلى تفكّك طبقة الأوزون تدريجيّا تحت تأثير الأشعّة فوق البنفسجيّة الواردة من الشّمس لتطلق المركّبات الكيماويّة –المذكورة سلفا– التّي تعمل عمل مادّة حافزة أو وسيطة في تدمير الأوزون، فكلّ ذرّة من ذرّات الكلورين تستطيع القضاء على حوالي 100000 ذرّة أوزون وسطيا قبل أنّ يتمّ إزاحتها من طبقة الستراتوسفير، ولأسباب معقّدة تبلغ معدّلات ضياع الأوزون حدودها العظمى في فصل الرّبيع، ففي سنة 1995 كانت مستويات الأوزون في طبقة الستراتوسفير فوق سماء أوروبا وأمريكا الشمالية أدنى بنحو 10% ممّا كانت عليه خلال سبعينات القرن العشرين ووصل معدل التّدهور في بعض الأماكن إلى ما بين 20 % – 25%.[3]

إنّ الآثار التي يسبّبها الاحتباس الحراري تتمثّل في موجات الحرّ الشّديدة، انتشار الأمراض المُعْديَة، الجفاف، الفيضانات، وغيرها من الظّواهر الكارثيّة.[4]

أدى التطور المذهل في حقل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة إلى جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة بفعل الإنجاز العلمي الباهر في وسائله المختلفة، وعلى الرغم من المنافع والايجابيات التي حققها ذلك التقدم للمجتمعات البشرية المعاصرة فإن هناك في المقابل نمو وتطور للجريمة التي حققها ذلك التقدم للمجتمعات البشرية المعاصرة فإن هناك في المقابل نمو وتطور للجريمة وتنوع أساليبها، حيث أصبح الحديث عن ما يسمى "الجرائم الإلكترونية"، فالجريمة في ظل العولمة قد اتسع نطاقها وزادت خطورتها، وما ساعد على ذلك هو تطور تكنولوجيا وأجهزة الاتصال الدقيقة، وبذلك أصبحت الجرائم الإلكترونية عابرة للحدود الدولية، وأصبحت تؤثر على العلاقات بين الدول.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، **مرجع سابق** ، ص 13 .

[2] جون بيليس ، ستيف سميث ، **مرجـع سابق** ، ص 683.

[3] **المرجع نفسه** ، الصفحة نفسها .

[4] Philippe Marchesin , **Les nouvelles menaces : les relations Nord – Sud des années 1980 à nos jours** , Paris : KARTHALA , 2001 ; P 69.

وقد ألقى تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بضلاله على أجهزة الشرطة والأمن في دول العالم كافة، حيث أصبحت تسابق تلك الأجهزة المجرمين من ضحايا الجرائم، ومن بين الوسائل التي علقت عليها أجهزة الشرطة والأمن أمالها هي البرامج الإعلامية الأمنية التي تعمل على إعدادها والإشراف عليها وتقديمها إدارات الإعلام الأمني في أجهزة الشرطة والأمن تحت مسميات مختلفة منها: إدارات الإعلام الأمني. إدارات الإعلام والتثقيف الأمني، إدارات العلاقات العامة، المكاتب الإعلامية،....وبذلك أصبح الإعلام الأمني في الدول من أبرز الجوانب الوقائية التي لها دور هام في التقليل من الجرائم، وذلك من خلال الوقوف على المادة الإعلامية.

ثالثا: الإعلام الأمني

تعددت مفاهيم الإعلام الأمني في التراكم النظري تبعا لتنوع اهتمامات الباحثين واختلاف تخصصاتهم، فمن المفاهيم ما كان عاما في الرؤية إلى العلاقة بين الإعلام والأمن، وشاملا في النظرة إلى طبيعة هذه العلاقة وما يمكن أن تعكسه على واقع المجتمع.

ومن الباحثين من حصر المفهوم في الرسالة الإعلامية وما تحمله من مضامين، ومنهم من قدم تعريفا للإعلام الأمني من جانب الوظيفة الاجتماعية للإعلام. ومنهم من قصر المفهوم على القائم بالاتصال في العملية الإعلامية. ومنهم من اقتصر على وظيفة الإدارات الإعلامية في الأجهزة والمؤسسات وما تنتجه من رسائل إعلامية، ومنهم من قصر المفهوم على كيفية معالجة الإعلام للأحداث الأمنية. ومن الباحثين من نظر إلى مفهوم الإعلام الأمني من خلال دوره الوقائي من الجريمة قبل وقوعها، وهكذا.

1/ مفهوم الإعلام الأمني

وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض التعريفات التي حاولت شرح مفهوم الإعلام الأمني:

- «كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد واستثمار علاقة ايجابية متبادلة بين أجهزة الأمن ووسائل الإعلام، بغرض التوظيف العلمي الهادف لهذه الوسائل في خدمة الأمن، وإيصال رسالته للجمهور»[1].
- «هو شكل أو أسلوب أو نمط إعلامي صادق، تمارسه أجهزة أو مؤسسات مختصة بهذا النمط وفق سياسات وثوابت إعلامية أمنية مخططة ومدروسة، بهدف رفع مستوى الوعي الأمني لدى جمهور المواطنين والمقيمين لدفعهم إلى المشاركة في أعمال الشرطة والتعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل بلورة مفهوم الأمن والاستقرار في المجتمع».[2]
- «مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية إخطار الجرائم، وإرشاد المواطنين بأسلوب يضمن

---

[1] إبراهيم سعد الشاكر فزاني،"دور الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة " **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، المجلد 8، العدد 1، جوان 2017، ص 73.

[2] **نفس المرجع** ، ص 73.

عدم وقوعهم فريسة للجريمة، وكذا تبصر الجمهور بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة، وتنمية حسهم الأمني»[1].

- «النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية والآراء والاتجاهات المتصلة بها، والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسؤولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة الجريمة، وكشف مظاهر الانحراف، أي أن الإعلام الأمني هو الإخبار عن الموضوعات المتصلة بالأمن»[2].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإعلام هو: نمط إعلامي هادف يخدم الموضوعات والقضايا الأمنية، ويهدف إلى الحفاظ على الأمن في المجتمع، مستخدما في ذلك مختلف فنون الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وهو يقوم باشتراك كل الفاعلين في المجتمع، عن طريق تقوية الحس الأمني لديهم، وهو لا يهدف فقط إلى تقديم المعلومات حول القضايا والشؤون الأمنية، وإنما يهدف إلى التعريف بمختلف الجرائم بقصد الوقاية منها ومحاربتها.

لقد استعرض الباز في سنة 2001 عدة تعاريف للإعلام الأمني:

الإعلام الأمني في أبسط معانيه هو ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف الحفاظ على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة.

الإعلام الأمني هو: بث الشعور الصادق وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان بحق أنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وعلى سائر حقوقه الأساسية دون تهيُب أو سطوة أو جور.[3]

يقول الباحث العمرات: إن الإعلام يأخذ شكل القضية التي يتناولها، فإذا كانت قضية سياسية، يكون إعلاما سياسيا، وإذا كانت اقتصادية يصبح إعلاما اقتصاديا، ويغدو ثقافيا إذا كانت القضية ثقافية، واجتماعيا وحضاريا وبيئيا إذا كانت القضية التي يتصدى لها وهكذا يكون الإعلام أمنيا عندما تكون القضية التي يواجهها ويقدم عنها أخبارا ومعلومات قضية أمنية تتعلق بحياة البشر وسلامة أعارضهم وأحوالهم ومكتسبات وطنهم.[4]

فإن كان القاسم المشترك بين التعريفات السابقة هو تحديد مفهوم الإعلام الأمني في ضوء الظروف العادية فإن باحثين آخرين قد أضافوا بعدا جديدا للإعلام الأمني يتمثل في مسار الاعلام الأمني وقت الأزمات.. فقد أشار العمرات: إذا كان الاعلام الأمني مطلوب في الأوقات العادية التي تمر بها أجهزة الأمن لغايات الارشاد والتعليم والتوعية، فإن الاعلام يصبح أشد ضرورة وأهمية ومطلوبا أكثر في أوقات الشدة والأزمات والكوارث والعمليات الخاصة بمحاربة مثلا الارهاب...

---

[1] **نفس المرجع**، ص73.

[2] **نفس المرجع**، ص 73.

[3] علي الباز :**الإعلام والإعلام الأمني**، ط 1 ، مكتبة ومطبعة المعمورة، الإسكندرية ، 2001، ص ص 122،121.

[4] أبو العمرات: **الإعلام الأمني وقت الأزمات**، بحث مقدم لندوة العمل الإعلامي الأمني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ص 39.

يعد الإعلام الأمني من الأنشطة الهادفة لخدمة المجتمع واحد الموضوعات العصرية المهمة ، ولاسيما بعد التطور الهائل في أساليب الاتصال و المعلومات التي جعلة العالم قرية صغيرة يحقق فيها الإنسان بكل يسر رغبته في الاتصال مع من يشاء ومتى شاء.

يعد مصطلح الإعلام الأمني حديث النشأة ذات دلالة على الأمن الداخلي للدولة أكثر من غيره من أنواع الأمن كالأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي ويساهم في خدمة أمن المجتمع واستقراره مركز على المخزون الفكري و الثقافي للأمة.

من خلال المحاولات التي تناولت تحديث هذا المصطلح تعددت تعريفات الإعلام الأمني وفقا للفهم العملي وعليه تستند هذه الأخيرة في أغلبها على ثلاث نقاط أساسية :

1- إن اهتمام الباحثين في الإعلام الأمني هو في واقع الأمر اهتمام بكيفية الاستفادة من التقنية الحرفية و الخبرة الإعلامية في نشر الثقافة و المعرفة الأمنية بين أكبر عدد من الأفراد.

2- دراسة الإعلام الأمني في واقع الأمر دراسة لأهم وظائف الإعلام المتمثلة في التثقيف ومعرفة الأفكار والمعلومات والأخبار الجديدة للناس.

إن اهتمام وسائل الإعلام العصرية بالموضوعات المتخصصة هو في الواقع اهتمام بالتطورات التي يشهدها العالم في مختلف مجالات الحياة بعلومها ومعارفها المختلفة وذلك لتلبية منها لاهتمامات الناس و استجابة لرغباتهم وحاجاتهم للمعرفة .

ومن التعريفات التي حاولنا الوصول بها إلى تحديد مفهوم الإعلام الأمني ما يلي: كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية و توعوية بهدف المحافظة على أمن فرد الجماعة وأمن الوطن ومتابعته في ظل المقاصد و المصالح المعتبرة (السيد أحمد، 1997، ص25).

إن مفهوم الإعلام الأمني في ظل التطور التكنولوجي يدعونا إلى تعريف الإعلام الأمني بأنه: السيرورة الرمزية التي يتم بوساطتها إنتاج وبث أو نشر واستقبال الرسائل الإعلامية التي تنطوي على أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... الخ تؤثر في المجتمع وتشكل أملا أو تحديا يتطلب المواجهة بالإسناد والدعم أو بالمحض عن طريق التخطيط والتوظيف الرشيد.

وعليه فإن منظور الإعلام الأمني يتضمن الأبعاد التالية:

1. أن الإعلام الأمني عملية ديناميكية متجددة من أجل البقاء ومن أجل التطور الإنساني الفاعل... وهو عملية تتجدد وتتطور آلياتها لمواكبة التطورات التقنية في البث والنشر والإرسال.

2. يتم استخدام الرمز في الإعلام الأمني وهي وسائل التعبير المختلفة، وتتنوع بين رموز لفظية وغير لفظية وكل الرموز المكتوبة والمنطوقة والمصورة وغيرها...

3. الإعلام الأمني هو إعلام تفاعلي ثنائي الاتجاه فبينما يحرص المهتمون على تصميم الرسائل وتوجيهها لتحقيق التوعية الأمنية فإن هناك رسائل أخرى موجودة تُبث عبر الإنترنت والفضائيات ومحطات الـ FM واسعة الانتشار والصحف والمجالات المحلية والدولية.

4. من أهم سمات الإعلام الأمني هو شمول واتساع نطاق دائرة الإعلام وبهذا يشمل الإعلام جميع مناحي الحياة... فلم يعد من الممكن اقتصار الإعلام الأمني على قضايا المرور والمخدرات وانتهاكات القانون المباشر في شتى المجالات.

5. الإعلام الأمني يتعين أن يكون وظيفيا بمعنى أن الرسائل الإعلامية والحملات الإعلامية المنظمة ينبغي أن توظف لتحقيق غايات محددة وأن الإعلام الأمني باتساع مجالاته ومحاوره يجب أن يخطط له عن طريق وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى وتحديد الوسيلة الإعلامية الملائمة وتصميم الرسائل الهادفة واستهداف المتلقين لتلك الرسائل ومعرفة شرائحهم العمرية والجنسية ومستوياتهم التعليمية ومعرفة مدى استخدامها لتقنيات وسائط الاتصال وبخاصة الوسيلة التي تحوز على استجاباتهم.

2/ أهمية الإعلام الأمني

تكمن أهمية الإعلام الأمني فيما يلي:

- أنه لا يقف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الجمهور فقط، بل يسعى إل تأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح التي تكفل الإلتزام بالتعليمات والأنظمة من أجل أمن وسلامة الإنسان في شتى مجالات الحياة، الأمر الذي أجب تأصيل وتعميق التعاون والتجاوب مع مختلف قطاعات الدولة لخدمة واستقرار هذا الأمن.
- كما تتضح أهمية الإعلام الأمني في كونه إعلام موضوعي دقيق يقدم المعرفة الأمنية إلى الناس، يهدف الرفع من درجة الوعي الأمني، وخاصة في المجتمعات النامية التي تحتاج شعوبها إلى تحسين الواقع الأفضل[1].
- إضافة إلى ذلك يكتسب الإعلام الأمني أهمية من كون أن جوهره والمتمثل في الأمن يحتل مكانة هامة في حياة الشعوب واستقرارها، وقدرتها على الازدهار، واتساع نطاقه ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- كما تزداد أهمية الإعلام الأمني في ظل التنامي الواضح لمعدلات الجريمة والإرهاب الذي يعرض له الوطن من الداخل والخارج معا، الأمر الذي يتطلب توعية المواطنين عن طريق غرس المفاهيم الأمنية، وهنا تظهر أهمية الإعلام الأمني بأن يجنب المجتمع العديد من المآسي.
- تكمن أهمية الإعلام العام، من حيث أنه يعتبر إعلاما متخصصا، يستخدم مفردات وتعابير أمنية، ويوفر للجمهور المعلومة الأمنية الدقيقة التي تساعدهم على اتخاذ القرار، وهذا ما يميز الإعلام الأمني عن الإعلام العام، من حيث أنه يقدم نماذج سليمة لما ينبغي أن يكون عليه سلوك المواطن في سعيه إلى المحافظة على أمنه واستقراره.
- تزايد اهتمام بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد دور الرسالة الإعلامية في التأكيد على احترام أجهزة العدالة الجنائية لهذه الحقوق دون أي محاولة للنيل منها، أو أهميتها وقداستها.

---

[1] الحوشان بركة بن زامل: **الاعلام الأمني والأمن الإعلامي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004،ص 24.

- يعزز الإعلام الأمني العلاقة بين المجال الأمني ووسائل الإعلام، فالوعي الإعلامي الذي ترمي وسائل الإعلام إلى نشره يعمل على تحرير الإنسان من الأفكار السلبية، وما يتبعها من شعور بالإحباط.
- يعمل الإعلام الأمني على تقليص الفجوة بين الثقافة العامة والمعرفة العلمية الأمنية، والتي بقيت لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في المجال الأمني، فالإعلام الأمني مكن الأفراد من المعرفة الأمنية، التي تساعد على مسايرة التطور الحاصل في الميادين المختلفة.[1]
- الإعلام الأمني يتيح للمتخصصين في المجال الأمني فرصا عديدة لنشر دراساتهم، والتعبير عن أفكارهم اتجاه القضايا الأمنية.

3/ عناصر عملية الإعلام الأمني هي ذاتها عناصر أية عملية إعلامية وان كان لكل منها خصائص نوعية معينة تميزها عن عناصر الإعلام العام:

- **القائم بالاتصال:**في نطاق عملية الإعلام الأمني هو الجهات الأمنية المختصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر والفصل في تحديد الشكل المباشر أو غير المباشر يتمثل في الظروف التي يتم خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف. فثمة ظروف تتطلب أن يكون القائم بالاتصال الجهة الأمنية المختصة، في حين تفرض ظروف أخرى استخدام الشكل غير المباشر، كما أن بعض الموضوعات يكون من الملائم أن يتم تناولها من جانب رجال الأمن أنفسهم بينما موضوعات أخرى يكون من الملائم تناولها بواسطة أطراف أخرى. وكذلك الحال بالنسبة للجمهور[2]
- **الرسالة:** المعلومات أو الآراء أو المشاعر أو الاتجاهات بالرمز أو اللفظ أو الصوت أو الصورة ولابد أن يكون متوفرا في الرسالة الإعلامية وخاصة الأمنية التوازن في كم المعلومات الذي تحتويه الرسالة فلا ينبغي أن تحتوي الرسالة على كم كبير أو مبالغ فيه من المعلومات بحيث لا يستطيع المتلقي أن تحتوى الرسالة على كم كبير أو مبالغ فيه من المعلومات محدودا بحيث لا يفي باحتياجات المتلقي لأنه في هذه الحالة سوف يقوم باستكمال المعلومات الناقصة ذاتيا أو من خلال الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الرسالة الإعلامية أو تحريفها بما بخل بالهدف المراد الوصول إليه.
- **القناة الإعلامية:** مثل التلفزيون أو الإذاعة أو الصحيفة أو المجلة أو الموقع الإلكتروني أي المقروءة والمسموعة والمرئية، ولا يمكن القول بأفضلية نوع على نوع آخر لأن العوامل المحددة لتفضيل قناة على قناة أخرى تتمثل في طبيعة موضوع الرسالة وخصائص الجمهور المستهدف والأهداف المراد الوصول إليها من إطلاق الرسالة وتوقيتها. وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من قناة في وقت واحد إلا انه في هذه الحالة لابد من مراعاة طبيعة كل قناة من هذه القنوات عند تصميم وإنتاج الرسالة الإعلامية.

وبالنسبة للإعلام الأمني فهو الأقرب إلى استخدام أكثر من قناة لنقل رسالته وذلك لاتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها وأهميتها النسبية المرتفعة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع الأمر الذي يعني اتساع قاعدة الجمهور المستهدف وتنوع خصائصه وعاداته الاتصالية. هذا فضلا عن تعدد المستويات

---

[1] نفس المرجع،ص 24.

[2] **نفس المرجع**،ص 24.

النوعية التي يخاطبها الإعلام الأمني الأمر الذي يتطلب نقل رسائله من خلال عدة قنوات وعدم الاقتصار على قناة واحدة إلا إذا كانت هناك ظروف موضوعية تتطلب ذلك.

- **الجمهور**:يعد احد العناصر الحاكمة لأي عملية إعلامية فتبعا لخصائص هذا الجمهور وعاداته وتقاليده وقيمه ومفاهيمه ورؤاه تتشكل العملية الإعلامية ولا يعني هذا أن الإعلام يجب أن يكون أداة لترسيخ التقليد ومقاومة التغيير والتجديد وإنما على المخطط الإعلامي أن يضع في الاعتبار خصائص الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية التي قد تشتمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي.
- **التغذية العكسية:** احد العناصر الهامة لأية عملية إعلامية فعالة لأنها تتضمن ردود أفعال المتلقين على الرسالة الإعلامية ومن ثم فهي بمثابة اكتمال دورة الاتصال التي تمهد لدورة جديدة. وهي تدل على وصول الرسالة إلى الجمهور ومن خلال تحليلها يمكننا أن نعرف هل وصلت الرسالة إلى الجمهور المستهدف أم أنها قد ضلت طريقها، كما أنها توضح رؤية المتلقين الفعليين للرسالة وفهمهم للرسالة وفمهم لها ومدى اقتراب أو ابتعاد ذلك الفهم والإدراك عن المحتوى أو المعنى المراد توصيله كما أن التغذية العكسية توضح لنا نوعية استجابتهم للرسالة من حيث مدى القبول أو الرفض سواء للشكل أو الموضوع أو الاثنين معا. وكل هذه الأمر تمثل مداخل هامة لتطوير وتحديث العملية الإعلامية وزيادة كفاءتها وفعاليتها باستمرار.

ويتطلب اكتمال دورة الاتصال والإعلام ضرورة أن يراعي المخطط الإعلامي توفير كافة الوسائل والسبل التي تتدفق من خلال ردود الأفعال الناجمة عن إطلاق رسالته الإعلامية.

والإعلام الأمني بحكم طبيعته وخصائصه النوعية في أشد الحاجة لذلك فهو بحاجة إلى التأكد من وصول رسائله إلى الجمهور المستهدف وبحاجة إلى التيقن من مستوى تطابق فهم الجمهور للمعنى المراد توصيله هذا الجمهور للمعنى المراد توصيله هذا فضلا عن حاجته إلى التعرف على نوعية استجابة هذا الجمهور لرسائله الإعلامية.

4/ الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني:

تواجه الإعلام الأمني العديد من الإشكاليات في واقع الممارسة ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي[1]:

- **إشكالية الإفصاح والسرية:** وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث والأمن الذي قد تتطلب المهام المكلف بالقيام بها الاحتفاظ بقدر من السرية لبعض المعلومات. والواقع أن أحد المهام الرئيسية للإعلام الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه.

---

[1] عبد الرحيم نور الدين حامد: **مفهوم الإعلام الأمني في ظل التطورات التكنولوجية الإعلامية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 124.

- **إشكالية الأمن والحرية:** وهي إشكالية تواجه كفة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدي إلى تقييد للحرية وهو الأمر الذي شاهدته أعرق الديمقراطيات على أن يكون ذلك في إطار القانون ولا شك أن الإعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة.

- **إشكالية الأحكام المسبقة:** هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والإحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها هذا فضلا عن الثقة السائدة في المجتمع والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية ويترتب على ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيدا عن الواقع واستنادا إلى الأحكام المستبقة، ولقد بدا هذا واضحا في بعض الحالات مصر فقد استطاعت أجهزة الأمن إلقاء القبض على مرتكبي بعض الجرائم بعد وقوعها بمدى زمني قصير وهو ما يعد انجازا هاما في مجال عملها وأصدرت بيانات رسمية تعلن فيها كيف تم القبض على مرتكبي هذه الجرائم والأدلة والقرائن التي اعتمدت عليها في عملها ولكن المفاجأة تمثلت في عدم تقبل قطاعات من المواطنين لما جاء في بيانات الشرطة استنادا إلى رؤية مسبقة غير صحيحة تقوم على أساس أن الشرطة لا تتحرى الدقة في عمليات الضبط وأنها ترغب في التخلص السريع من أعباء البحث عن الجناة وذلك من خلال اتهام أي من المجرمين المسجلين لديها. أو من يقع تحت يديها من أشخاص في حملاتها الأمنية.

هذه من أهم الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني ولاشك في أن المخطط الاستراتيجي للإعلام الأمني لابد وأن يأخذها في الاعتبار عند وضعه لإستراتيجية الإعلام الأمني[1] .

- **علاقة الإعلام بالأمن:**

برز وتشكل مفهوم الإعلام الأمني وتبلورت وظائفه ووسائله في نطاق الأنشطة الأمنية، إذا حدث تغير في مفهوم المسؤولية الأمنية وأصبح الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيه الإعلام. حيث يلعب الإعلام دورا بارزا ويؤثر بفعالية في دعم عمل الأجهزة الأمنية. كما أنه يمكن أن يؤثر في تأجج العلاقة بين الأمن والجماهير. وقد يتخطى دوره إلى تحريض الجماهير ضد الأمن... وهذا يعد منعطفا خطيرا لأن وسائل الإعلام هي الوسائل التي يتم بها عملية الاتصال الجماهيري المتميزة بالمقدرة على توصيل الرسائل، وفي اللحظة نفسها إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات. ومع قدرتها على خلق الرأي العام، ومن هذه الوسائل الصحافة، الإذاعة، التلفزيون، سينما والانترنت و غيرها و الاتصال حقيقة جوهرية من حقائق الوجود ويقال "إن بنية الاتصال الاجتماعي تعكس بنيته المجتمع وتطوره، أي تطور وسائل الاتصال وجماهيرها[2] .

---

[1] يوسف جمال، " مواقع التواصل الإجتماعي كأحد منابر الإعلام الأمني في الجزائر الفايسبوك نموذجا " **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص ص 220، 223.

[2] نفس المرجع ، ص 225.

إن علاقة الأجهزة الأمنية بوسائل الإعلام يجب أن تقوم على الفهم المشترك والتعاون الوثيق بينهما بما يتضمن تهيئة رأي عام واع بنشاط الأجهزة الأمنية ودورها في المجتمع، وتعزيز الجهود الموجهة لمكافحة الجريمة وتاريخ الأمن والنظام، وتخطيط السياسة الإعلامية للأجهزة الأمنية من أجل امتياز الأداء وكفاءة الخدمات الأمنية[1].

وتقتضي الحاجة تنظيم التعاون المتبادل بين وسائل الإعلام على انتقاء المعلومات من مصادرها الأصلية في الأجهزة الأمنية، وأن تتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة. وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات وصولا إلى الحقيقة التي تهتم المجتمع كله، وعلى وسائل الإعلام تجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة. فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل، وإذا كان الإعلام الأمني هو في الأساس أحد شرائح الإعلام التي تهتم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية، فإن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة أوليات التعاون بين الطرفين[2].

إذن يعد الإعلام الأمني من الأنشطة الهادفة لخدمة المجتمع واحد الموضوعات العصرية المهمة ، ولاسيما بعد التطور الهائل في أساليب الاتصال و المعلومات التي جعلت العالم قرية صغيرة يحقق فيها الإنسان بكل يسر رغبته في الاتصال مع من يشاء ومتى شاء.

تلك الرغبة التي كانت بالأمس القريب مطلبا أساسيا أضحت اليوم ذات أهمية بالغة تفرضها ضرورة الحفاظ على التواصل و التعايش في المجتمعات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها معقدة البنية و الوظيفة. هذا التعقد أقصى فعالية النموذج التقليدي للدولة التي كانت منحصرة في دور الحارس للمجتمع وذلك بواسطة ثلاثية القضاء الأمن، الدفاع، وقد فرض كبديل لذلك شكل جديد للدولة أصبح فيها لتدخلها واجبا عليه في كل شيء، قبل أن يكون ذلك حقا لها فعوامل زيادة عدد السكان (النمو الديمغرافي) واتساع رقعة العمران و شبكة المواصلات وغيرها من التطورات في المقابل تضخم وتشعب في وظائف أجهزة الدولة، لكن هذا التلازم لم يكن له أن يصمد أمام زيادة كم وحجم الجرائم التي رافقته، إن أجهزة الأمن تملك الكثير مما يساهم في بث وعي اجتماعي هام بما في ذلك وعي رجال الإعلام بالمواضيع الأمنية من خلال الانفتاح في المجتمع، فمن حق المجتمع أن يعرف عبر القنوات الإعلامية ما يدور حوله من أخبار ومعلومات عن الجريمة و الظواهر الإجرامية الحديثة وهذا يساعد الأجهزة الإعلامية على القيام بتنوير الوطن وزيادة اهتماماته اتجاه المواضيع الأمنية

5/ الإعلام الأمني و تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات

إن التطور المتعاظم لوسائل الاتصال و المعلومات، جعل من بعض المحللين يرون أن الانترنت وسيلة لزيادة المشاركة في حياة المجتمع، بينما يبدي آخرون مخاوفهم من تأثيرات هذه التقنيات الجديدة على المجتمع

---

[1] نفس المرجع ، ص 222.

[2] نفس المرجع ، ص 221.

وعلى السياسة. هؤلاء المتشائمون من التقنيات الجديدة يرون أن تكاثر وسائل الإعلام والزيادة الكبيرة في عدد قنوات التلفزيون ومواقع الانترنت والتي جعلت التكنولوجيا الرقمية وتلفزيون الكابل والإذاعة عبر الأقمار الصناعية وضغط حجم البيانات، كلها عملت على تجزئة سبل المعلومات وأدت إلى ظهور وسائل إعلام خاصة بمجالات معينة ووسائل إعلام مصنوعة حسب الطلب.

كما أن التقارب الذي تفرضه العولمة حيث يقول في هذا الصدد (بينما تعمل العولمة على اختلاف الحدود السياسية وفتح الطريق أمام نشوء هيئات دولية لوسائل الإعلام تعمل بين الإشراف المحلي والتقارب والعولمة هما نتيجة التقنيات الرقمية التي تعمل إلى جانب أنظمة البث بالأقمار الصناعية..)[1]

ولما كانت وسائل الإعلام تؤثر في حياة غالبية البشر فسوف يكون لهاتين الظاهرتين نتائج بعيدة المدى.

بالرغم من هذه المخاوف على مستقبلي ومستخدمي وسائل الاتصال بشكل عام إلا أن احتمالات تأثيرات تقنيات وسائط الإعلام الحديثة تزداد سوءًا في الكثير من الوسائل الإعلامية العربية وعلى رأسها الجزائر، حيث أن الدولة فقدت هيبتها في الإشراف على البرامج التي تبثها الفضائيات وأمام استخدامات الانترنت التي تزداد يوما بعد يوم أصبح الأمر صعبا في مراقبة ما يمكن أن يبث أو يمرر عبر التقنيات الجديدة كالوسائط الاجتماعية وغيرها، وما يمكن أن يؤثر على الجماهير في بناء صور ذهنية ونمطية قد تكون سلبية على المجتمعات ومثال ذلك: في كيفية التعامل ومعالجة ظاهرة الإرهاب تتراوح النظرة بين يعتبره تهديدا أمنيا ينبغي مواجهته ومكافحته وبين من يخلط بين الإرهاب وحق الشعوب في الحرية... أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فهي الأخرى تختلف الرؤى من منظور ايجابي بالنسبة للدول المستقبلية في الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة، هذا بالنسبة للدول المستوردة خاصة منها الدول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. بينما تنظر أخرى إلى أنه مدخل للانفلات الأمني والتخوف من احتمال انتماءهم (المهاجرين غير الشرعيين للجماعات الإرهابية)، وهناك من يرى بأن الهجرة غير الشرعية تخفف الضغط على سوق العمل في الدول المصدرة للهجرة... الخ إذن تتراوح الرؤى بين الإعجاب والسلب.

وبالنسبة للتهديدات البيئية الجديدة كالتغيرات المناخية مثلا هناك من يعتقد بضرورة تحميل المسؤولية للحكومات والدول الكبرى عن كثافة استعمال المواد الطاقوية في ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب اتساع ثقب الأزون، بينما تتردد باقي الدول في تحمل هذه المسؤولية خاصة منها دول العالم الثالث التي مازالت تهتم بالبيئة المحلية ولم ترقى بعد للمستوى المطلوب في حين التغيرات المناخية تزداد سوءًا يوما بعد يوم من اختلال في التوازن البيئي الذي يؤدي للكثير من الظواهر الأمنية الخطيرة كظهور الأمراض الفتاكة، الكوارث البيئية كالفيضانات الأعاصير وغيرها... الخ.

تلك الرغبة التي كانت بالأمس القريب مطلبا أساسيا أضحت اليوم ذات أهمية بالغة تفرضها ضرورة الحفاظ على التواصل و التعايش في المجتمعات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها معقدة البنية و الوظيفة. هذا التعقد أقصى فعالية النموذج التقليدي للدولة التي كانت منحصرة في دور الحارس للمجتمع وذلك بواسطة ثلاثية

---

[1] جان بول مارتوج: وسائل الإعلام "تقرير الاتصالات والمعلومات في العالم، مطبوعات اليونيسكو، القاهرة ، 2000/1999، ص 93.

القضاء الأمن، الدفاع، وقد فرض كبديل لذلك شكل جديد للدولة أصبح فيه لتدخلها واجبا عليه في كل شيء، قبل أن يكون ذلك حقا لها فعوامل زيادة عدد السكان (النمو الديمغرافي) واتساع رقعة العمران و شبكة المواصلات وغيرها من التطورات لزمه في المقابل تضخم وتشعب في وظائف أجهزة الدولة، لكن هذا اللازمة لم يكن له أن يصمد أمام زيادة كم وحجم الجرائم التي رافقتهإن أجهزة الأمن تملك الكثير مما يساهم في بث وعي اجتماعي هام بما في ذلك وعي رجال الإعلام بالمواضيع الأمنية من خلال الانفتاح في المجتمع، فمن حق المجتمع أن يعرف عبر القنوات الإعلامية ما يدور حوله من أخبار ومعلومات عن التهديدات الأمنية الجديدة وهذا يساعد الأجهزة الإعلامية على القيام بتنوير الوطن وزيادة اهتماماته اتجاه المواضيع الأمنية.

الفصل الثالث:

عرض نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

1/ تفريغ وتحليل بيانات الأسئلة الشخصية:

تحليل بيانات السؤال الأول حول الجنس:

الشكل رقم (1): يبين الجنس لمفردات العينة

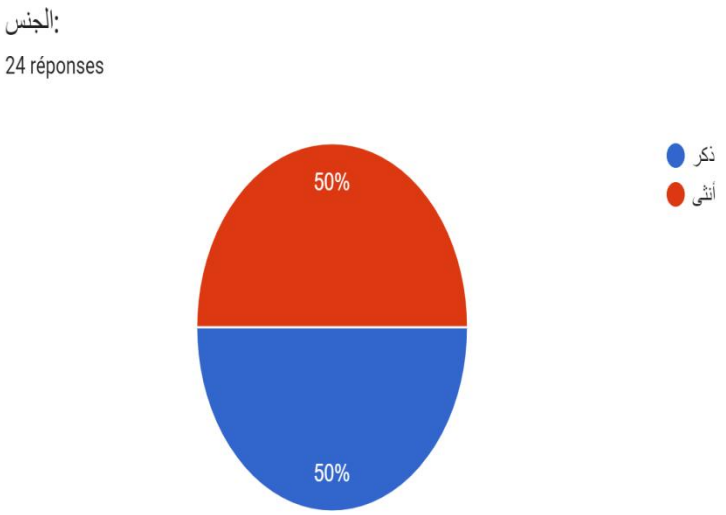

الجدول رقم(1) يبين الجنس لمفردات العينة

الجنس		
	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	12	50.0
أنثى	12	50.0
Total	24	100.0

من خلال الجدول البسيط يتبين تساوي العدد بين الجنسين بنسبة 50% لكلا الجنسين.

الشكل رقم (2) يبين توزيع الأساتذة حسب الدرجة العلمية

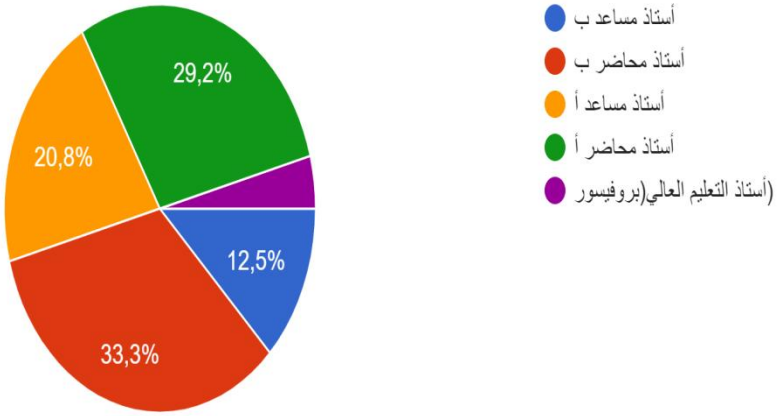

الدرجة العلمية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
أستاذ مساعدب	3	8.1	12.5	12.5
أستاذ مساعد أ	5	13.5	20.8	33.3
أستاذ مخاضر ب	8	21.6	33.3	66.7
أستاذ محاضر أ	7	18.9	29.2	95.8
أستاذ التعليم العالي	1	2.7	4.2	100.0
المجموع	24	64.9	100.0	

من خلال هذا الجدول الذي يبين الدرجة العلمية للأساتذة الجامعيين يتبين أن أكبر فئة هي فئة الأساتذة المحاضرين صنف ب بنسبة 33% لعدد التكرارات المقدرة ب 8 وتتقارب مع نسبة الأساتذة المحاضرين صنف أ بنسبة 29% لعدد التكرارات 7 وهذا يفسر خلفية حداثة كل من قسمي العلوم السياسية والإعلام والاتصال. أما أقل فئة هي فئة أساتذة التعليم العالي المقدرة بنسبة 4% لعدد التكرارات 1.ثم تقل النسبة المئوية عند فئة الأساتذة المساعدين أ وب بنسبة 20 %و12%.

تفريغ أسئلة الكلية والقسم:

الشكل رقم (3) يبين توزيع الأساتذة بين القسمين

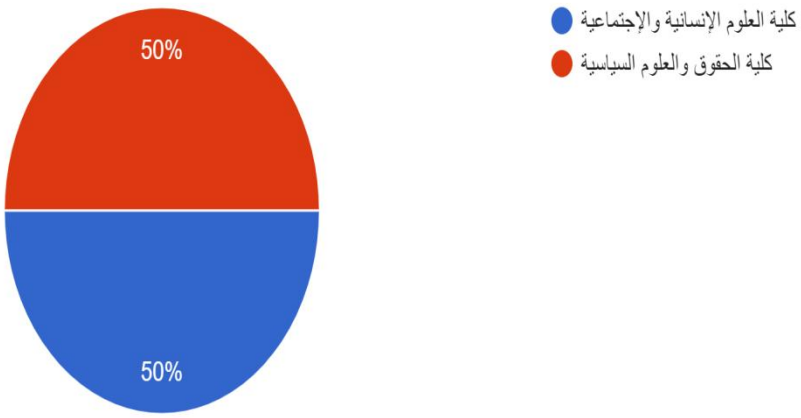

الجدول رقم (3) يبين توزيع الأساتذة بين القسمين

الكلية	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
حقوق و علوم سياسية	12	32.4	50.0	50.0
علوم انسانية و اجتماعية	12	32.4	50.0	100.0

الجدول رقم(4): يبين النسبة المئوية للأساتذة الجامعيين بين قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

التخصص		التكرار	النسبة المئوية %
	علوم سياسية	12	50
	اعلام واتصال	12	50
	المجموع	24	100

من خلال الجدولين السابقين نجد نسبة الأساتذة بين القسمين تتساوى حيث قدرت بنسبة 50% في كل من قسم العلوم السياسية وقسم الإعلام والاتصال بتكرار 12 مفردة من أصل 24 في كلا القسمين. وهذا يعتبر نقطة إيجابية حيث لا يكون هناك انحياز لاتجاهات نحو أي قسم من القسمين. كما يساهم هذا الأمر في إعطاء مقدار من الموضوعية في الوصول إلى تحاليل دقيقة وصحيحة.

الخبرة المهنية:

الشكل رقم (4) يبين الخبرة المهنية للعينة

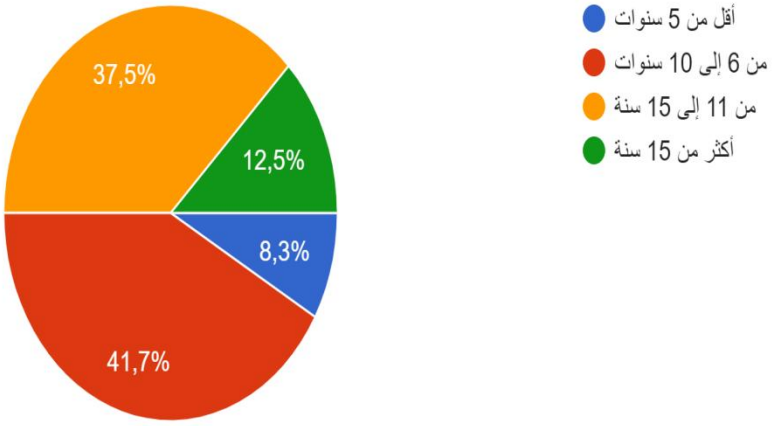

الجدول رقم (4) يبين الخبرة المهنية للعينة

	التكرار	النسبة المئوية	التكرار المرجح	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	2	5.4	8.3	8.3
6-10 سنوات	10	27.0	41.7	50.0
11-15سنة	9	24.3	37.5	87.5
أكثر من 15	3	8.1	12.5	100.0
المجموع	24	64.9	100.0	

يبين هذا الجدول الخبرة المهنية لأساتذة قسمي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية، وأكبر نسبة كانت من نصيب الفئة التي دامت خبرتها المهنية من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 41.7% بتكرار 10 من أصل 24 ثم تليها مباشرة فئة الخبرة المهنية من 11 إلى 15 سنة بنسبة 37.5% وبتكرار 9 من أصل 24 مفردة، وتقل النسبة في الفئات الأخرى وهذا ما يعكس مدى حداثة كلا القسمين الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

تحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بمتابعة الأساتذة الجامعيين وأبعاد الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

1-أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تتشارك فيه الوسائل الإعلامية في ظل التحولات العالمية الجديدة في ظل التحولات العالمية الجديدة

شكل رقم (5) دائرة نسبية تبين نسب من يعتبر الامن مسؤولية تضامنية

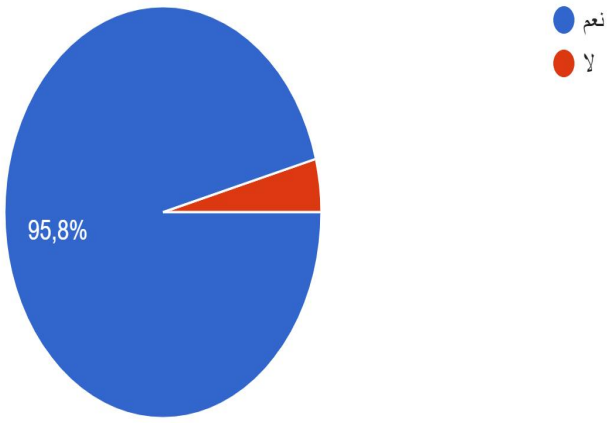

يتفق غالبية أفراد العينة على عبارة:" أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تتشارك فيه الوسائل الإعلامية في ظل التحولات العالمية الجديدة في ظل التحولات العالمية الجديدة " بالإجابة بنعم بنسبة 95.8% حيث تم تقسيم مبررات الموقف إلى اتجاهين يعكس التباين بين تخصص العلوم السياسية وتخصص الإعلام والاتصال في تفسير التحول الحاصل على مستوى المعطى الأمني ؛ ففي العلوم السياسية يبرر ذلك بالتحول على مستوى الفواعل الدولية المؤثرة في العلاقات الدولية وهي كما جاء في الإطار النظري تحول على مستوى الفواعل الدولية وتحول مصادر التهديد، أما بالنسبة للإعلام والاتصال فمن ناحية الدراسة العلمية للتحول فأغلب العينة ترجعها للتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال ما أدى لظهور قضايا الأمن السيبراني، وغيرها من القضايا التي تفرض تضامن الجميع ، أما بالنسبة للإجابة الوحيدة فمبررها بأنها غير مطلقة بسبب تعقد نمط الحياة واعتبار أمن دولة بأنه أمن دول أخرى.

3- رغم أن العالم أصبح يشبه قرية صغيرة إلا أنه من الصعب متابعة كل المستجدات

الشكل رقم (6) يبين مدى اعتبار العالم قرية صغيرة

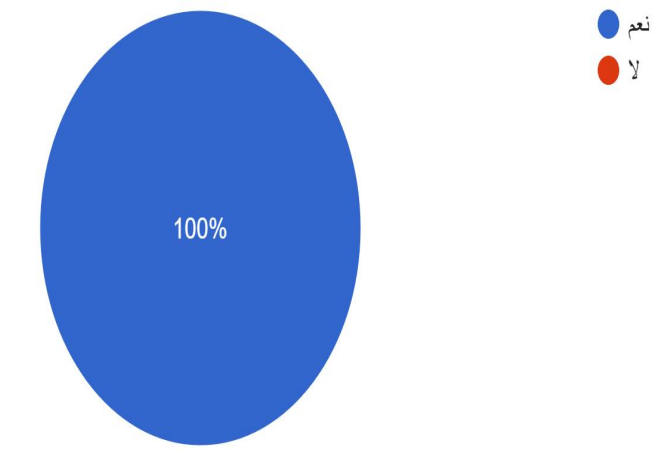

تتفق العينة على اعتبار العالم أنه أصبح قرية صغيرة بنسبة 100%، حيث يعتبر الإعلام الأمني من الأنشطة الهادفة لخدمة المجتمع وأحد الموضوعات العصرية المهمة، لاسيما بعد التطور الهائل في وسائل وأساليب الاتصال والمعلومات التي جعلت من العالم قرية صغيرة يحقق فيها الإنسان بكل يسر رغبته في الاتصال والمعلومات التي جعلت العالم قرية صغيرة يحقق فيها الإنسان بكل يسر رغبته في الاتصال مع من يشاء ومتى يشاء.

4- عبارة:"اتسعت أبعاد الأمن في ظل التحولات العالمية الجديدة لتشمل سبعة أبعاد أساسية : الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، المجتمعي، الشخصي الغذائي البيئي، ماهي أبعاد الأمن التي تثير اهتمامك في وسائل الإعلام الجزائرية."

الشكل رقم(7) يبين أبعاد الأمن عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية

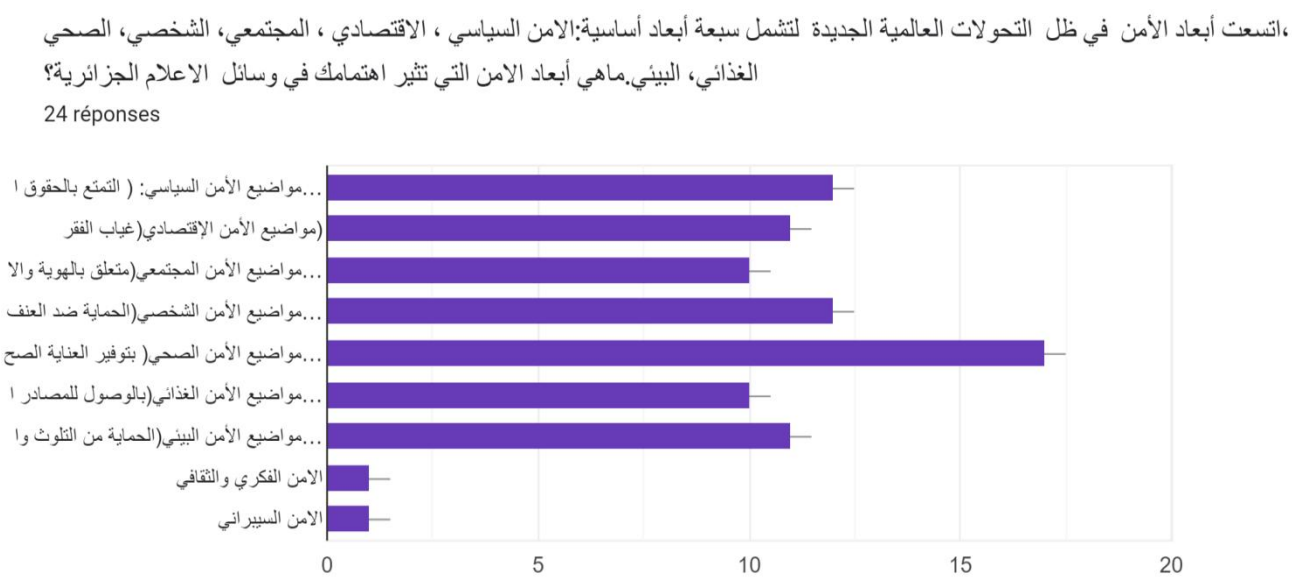

الجدول رقم(5) يبين أبعاد الأمن المتابعة من طرف العينة عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية

بند الأبعاد الأمنية المتابعة	التكرار	النسبة المئوية
مواضيع الأمن السياسي	8	%33.3
مواضيع الأمن الاقتصادي	3	%12.5
مواضيع الأمن المجتمعي	3	%12.5
مواضيع الأمن الشخصي	5	%20.8
مواضيع الأمن الصحي	3	%12.5
مواضيع الأمن الغذائي	2	%8.3
المجموع	24	%100

بناءا على الشكل رقم (5) والجدول رقم (5) يتبين أن هناك فرق بين مواضيع الأمن التي تهتم بها فعلا الوسائل الإعلامية الجزائرية وبين المواضيع التي يهتم بها أفراد العينة؛ حيث تهتم الوسائل الإعلامية الجزائرية بمواضيع الأمن الصحيلأكثر من 15 تكرار من أصل 24 وهذا يرجع مبرره إلى الظرف الصحي العالمي المتمثل في ظهور ظاهرة الكورونا وهذا يبين أيضا أن الإعلام الأمني الجزائري يميزه طابع المناسباتية فقط دون أن يتميز بالاستمرارية . أما من ناحية اهتمام أفراد العينة فالمواضيع الغالبة هي مواضيع الأمن السياسي بنسبة 33.3%وهذا بحكم التخصص فكلا التخصصين يدرسان الظاهرة الاجتماعية وكل بمنظوره . ومنه نستنتج أن الإعلام الأمني الجزائري لا يتفق مع رغبات الجمهور واهتماماتهم على اعتبار أن الإعلام الناجح ينطلق على هدا الأساس ونميز أيضا طابع المناسباتية الذي يميز الإعلام الجزائري خاصة في الحالات الطارئة بتكثيف الرسائل الإعلامية مما يبين عدم قدرة الإعلام الأمني الجزائري على بناء الفعل أي يتأثر فقط بما يحدث في العالم وبالنسبة للوسائل الإعلامية فهي تخضع لمن يمتلك أكبر قدر من الوسائل حتى يكون له التأثير حسب سياسة الطرف المهيمن ولا تصنع الوسائل الإعلامية الحدث حسب أولوياتها وانما تتأثر بالآخر المسيطر على الوسائل الإعلامية كل حسب اهتمامه ومصالحه.

4-اتسع نطاق الإعلام الأمني ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الشكل رقم (8) يبين مدى اتساع نطاق الأمن

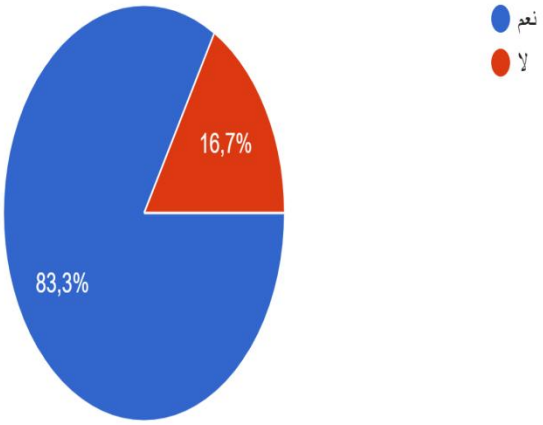

يتفق غالبية أفراد العينة على اعتبار أن نطاق الإعلام الأمني اتسع نطاقه ليشمل كل جوانب الحياة بالإجابة بنعم بنسبة 83.3 %ويفسر ذلك حسب الأغلبية بسبب تأثير العولمة وما عرفه العالم من تطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال واتساع مفهوم الأمن ليصبح شاملا لكل جوانب الحياة.

5- عرف العالم عدة تهديدات أمنية جديدة يمكن أن نصفها بأنها متجذّرة ومتجدّدة (أي كانت موجودة من قبل ولكن ظهرت بأشكال جديدة) منها الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والتغيرات المناخية. فما هي التهديدات الأمنية الجديدة التي تفضل متابعتها عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية؟

الشكل رقم (9) يبين نوع التهد يدات الأمنية المتابعة عبر الوسائل الإعلامية

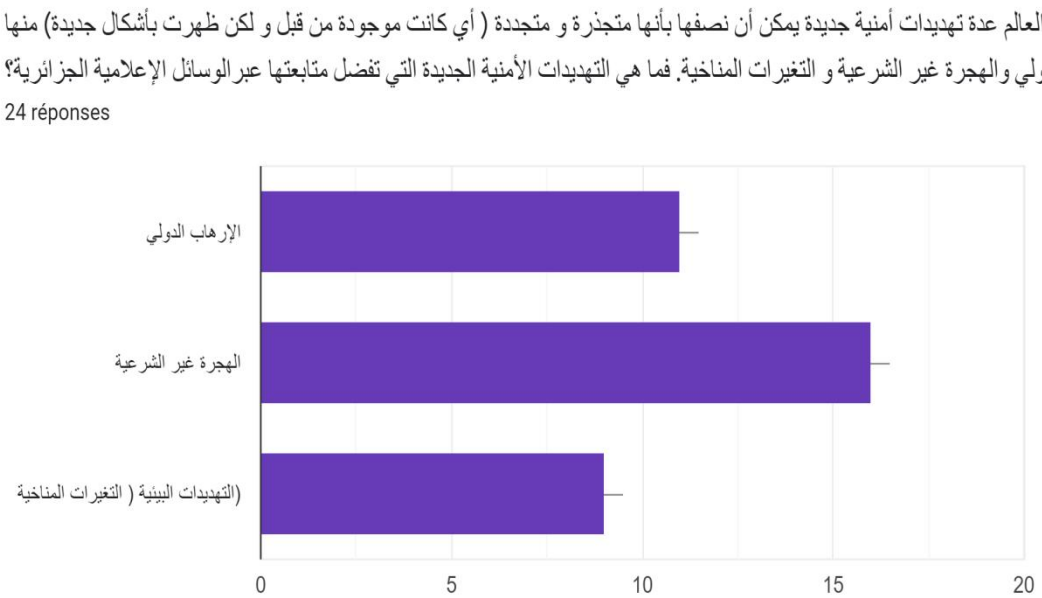

لجدول رقم (6) يبين تكرارات بند التهديدات الأمنية المفضل متابعتها عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية:

التهديدات الأمنية المفضل متابعتها عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية	التكرار	النسبة المئوية
الإرهاب الدولي	11	%45.8
الهجرة غير الشرعية	10	%41.7
التهديدات البيئية(التغيرات المناخية)	3	%12.5
المجموع	24	%100

تهتم الوسائل الإعلامية الجزائرية بظاهرة الإرهاب الدولي بأكبر نسبة والمقدرة ب45% تليها الهجرة غير الشرعية بنسبة 41.1 % فكملا التهديدين من مواضيع الساعة وكلاهما يحضيان باهتمام كل الوسائل الإعلامية الدولية فحتى على مستوى المنظمات الدولية فكلا التهديدين متأثر بما يحدث من تحول في العلاقات الدولية أثر على معطيات الأمن، أما بالنسبة للتهديدات البيئية ففي الجزائر لم تخرج بعد من النطاقات المحلية فمازالت تعاني من مشاكل التلوث وغيرها من مشاكل محلية فحتى الجانب القانوني لا توجد تشريعات قانونية في البيئة تتماشى والتطور الحاصل في العالم ، فتتحمل في هذا الوسائل الإعلامية التي لا تماشى والتطور الحاصل في العالم وفشلها في إيصال المعلومة في حينها. فكيف ستهتم باتساع ثقب الأزون وهي مازالت تعاني من تراكم النفايات في الأحياء.

6- هل الإعلام الأمني يثير انتباهك في اهتمامه بالتهديدات الأمنية الجديدة؟

الشكل رقم (10) يبين مدى إثارة انتباه الإعلام الأمني في الجزائر في اهتمامه بالتهديدات الأمنية الجديدة.

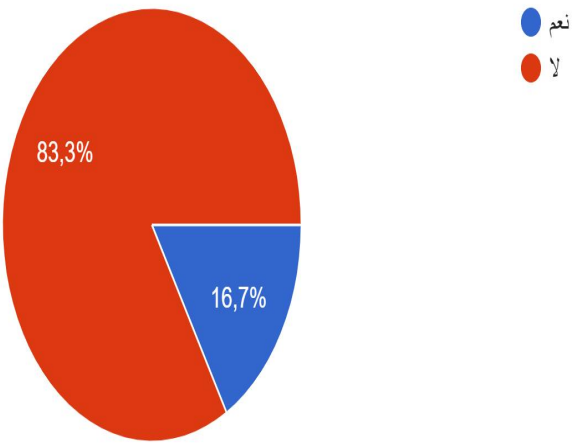

حسب العينة المدروسة فإن الغالبية بنسبة 83.3 %يرون أن الإعلام الأمني في الجزائر لا يثير الانتباه، ويفسر هدا الأمر لغياب الشفافية والتعتيم ، غياب المعومة كما لا يتمتع بالإنحرافية وعدم التخصص الفعلي في القضايا الأمنية كما يتم التكتم على المعلومات خاصة منها الأمنية كما يعرف الإعلام الأمني بضعف مصدر المعلومة. والتضخم الغير مبرر ويعاني من التخلف والتأخر في كل شيء. وهذا حسب مبررات العينة.

7- متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة عن طريق الوسائل الإعلامية التقليدية أم الجديدة:

الشكل رقم (11) يبين مدى متابعة العينة للتهديدات الأمنية الجديدة عن طريق الوسائل الإعلامية التقليدية أم الجديدة

متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة(الارهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،التغيرات المناخية) عبر:

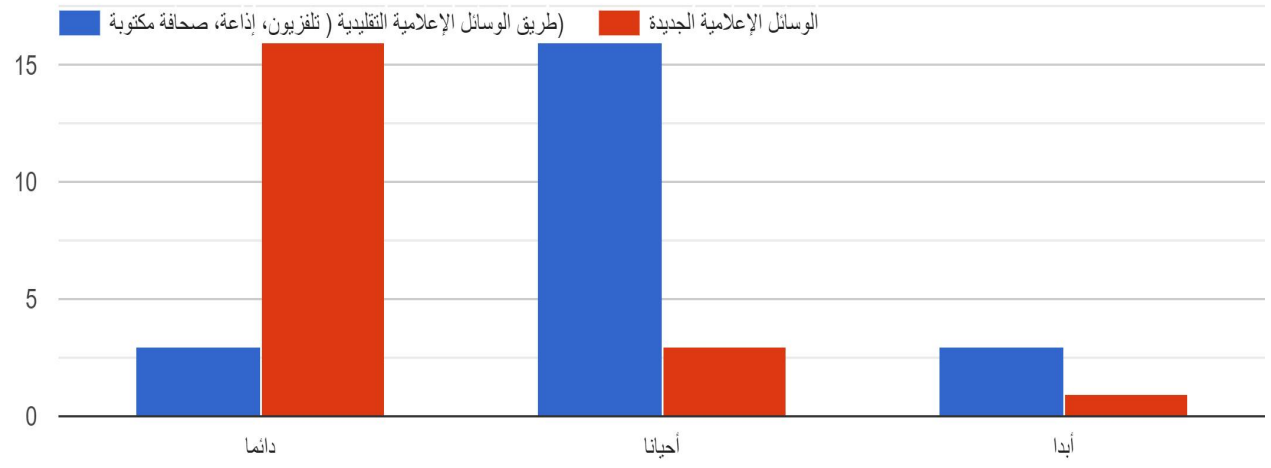

جدول رقم (7) يبينتكرارات بند وسائل و طرق المتابعة :

بند وسائل المتابعة	التكرار	النسبة المئوية
وسائل تقليدية	21	%87.5
وسائل	3	%12.5
المجموع	24	%100

8- هل متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة عبر القنوات العربية والغربية أم عن طريق القنوات الوطنية؟

الشكل رقم (12) يبين متابعة العينة للتهديدات الأمنية الجديدة عبر القنوات العربية والغربية أم عن طريق القنوات الوطنية

تتابع التهديدات الأمنية الجديدة(الارهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،التغيرات المناخية) عبر الوسائل الإعلامية:

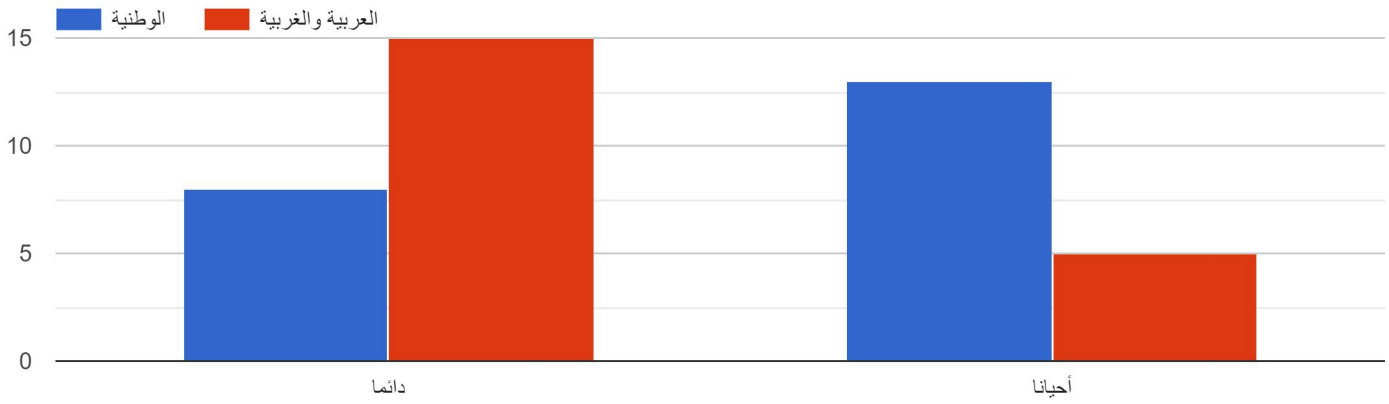

الجدول رقم 7 تكرارات بند قنوات المتابعة:

بند قنوات المتابعة	التكرار	النسبة المئوية
عربية –غربية	14	%58.3
وطنية	10	%41.7
المجموع	24	%100

من خلال الشكل رقم (12) والجدول رقم(7) يتبن أن غالبية أفراد العينة يتابعون التهديدات الأمنية الجديدة عبر الوسائل الإعلامية الجديدة بنسبة 58.3 % عبر الوسائل العربية والغربية أما عبر الوسائل الوطنية بنسبة 41.7% أما عن مقدار المتابعة فكانت الوسائل الوطنية حظيت نسبة متابعتها أحيانا بأكبر نسبة أما المتابعة الدائمة فكانت الوسائل العربية والغربية بأكبر نسبة مقارنة بالوسائل الوطنية. وهذا نفسره بما يلي، إذ أدى اتساع وتطور وسائل الاتصال الحديثة إلى ازدياد وسائل الاتصال الجماهيري الأمر الذي حتم زيادة عدد المستخدمين لهذه الوسائل. ففي مجال الفضائيات مثلا توجد 150 فضائية عربية بخلاف الفضائيات الأخرى التي يلتقطها المستخدمون عبر الأطباق الفضائية وتتنوع الفضائيات العربية من الفضائيات الإخبارية التي تتقدمها قناة الجزيرة التي تم إنشاؤها عام 1996، وقناة العربية التي أسست عام 2003 وتتزاحم بقية الفضائيات الفنية العديدة التي تستخدم التلفزيون (الخطي) عن طريق الكابل...

وينقسم أداء هذه الفضائيات وخاصة الفنية منها بالسطحية والتركيز على المواد الحسية التي تدغدغ المشاعر وتعرض الأمن الأخلاقي للمستخدمين لمخاطر عميقة الجذور.

أما القنوات الفضائية الإخبارية "الجزيرة" و"العربية" فعلى الرغم من الجهد الخلاق الذي أحدثته في ربط المشاهدين العرب في كل مكان بقضايا الوطن إلا أنها لا تزال بحاجة إلى صياغة قوانين مهنية تختص بمعالجتها لقضايا الإرهاب وسعيها لتقديم صورة إيجابية عن العرب والمسلمين بدلا عن الصورة المشوهة التي رسمها الإعلام الغربي متعمدا.

أما في مجال الانترنت فإن ما يقدر بأربعة ملايين عربي من إجمالي 300 مليون يتعرضون للانترنت وهي نسبة قليلة ويشكل الشباب النسبة الأكبر لأغراض التسلية واللهو والتواصل مع أصدقاء وجدوا من جنسيات وثقافات أخرى.

وإذا كانت الإحصائيات تدل على أن الشباب هم الأكثر استخداما للانترنت فإن جهود الإعلام الأمني يجب أن تركز بشكل مباشر على فتح مواقع جديدة واغنائها بالبرامج الجذابة وذات المضمون القيمي والأخلاقي المتميز.

وفي مجال استخدام الصحف فإن عدد الصحف العربية لكل ألف شخص (53) نسخة مقارنة بـ (285) نسخة لكل ألف شخص في الدول المتقدمة... وما يميز الصحف العربية هو أن معظمها مملوكة للدولة أو أنها خاصة ولكنها تخضع لضوابط قانونية وتشريعية صارمة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات

الأمنية التي تجابه الدول العربية ويزداد الأمر فداحة حينما نجد أن تلك الضوابط تمارس بصرامة في مجال إغلاق الصحف ومصادرة المطبوعات وسجن أو اعتقال الصحفيين الذين لا يلتزمون بنصوص القوانين.

9- سؤال: هل متابعتك لمواضيع التهديدات الأمنية الجديدة راجع إلى:

اهتمامك الشخصي بها.

اهتمام الوسائل الإعلامية بها

فرضت نفسها في الواقع

الشكل رقم(13) يبين مبرر الاهتمام بمتابعة التهديدات الأمنية الجديدة

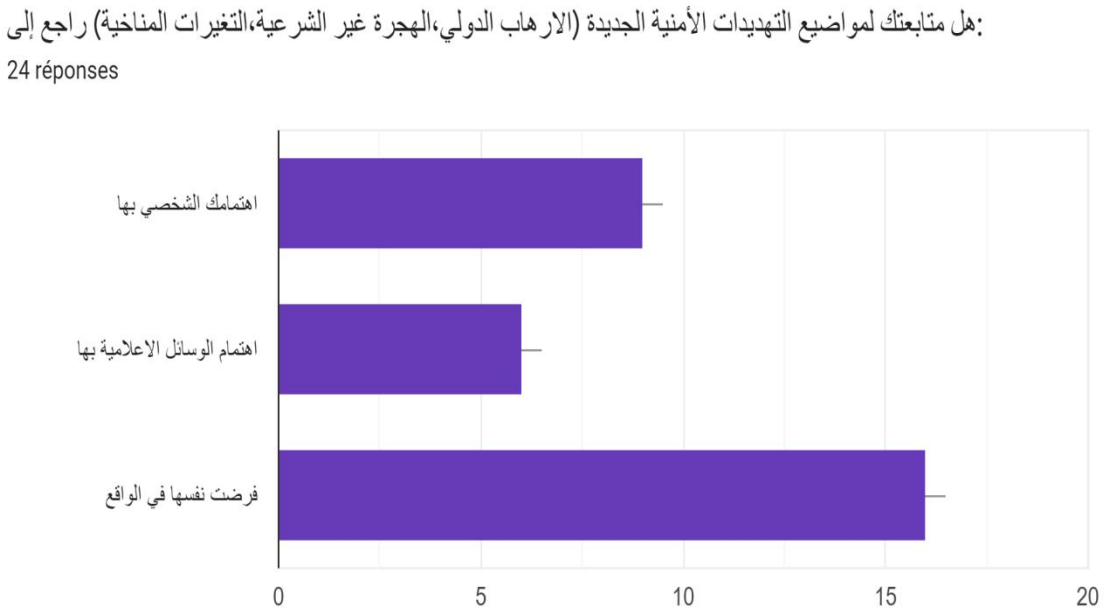

الجدول رقم (8) يبين تكرارات بند سبب المتابعة:

بند سبب المتابعة	التكرار	النسبة المئوية
للاهتمام الشخصي	5	%21
لاهتمام الوسائل الاعلامية بها	3	%12.5
فرضت نفسها في الواقع	10	%41.7
المجموع	24	%100

من خلال الشكل (13) والجدول رقم (8) يتبين أن أفراد العينة يهتمون بمتابعة الإعلام الأمني الجزائري في تناوله للتهديدات الأمنية الجديدة بنسبة 41.7% بسبب فرضها في الواقع ويفسر هذا باعتبار أن الوسائل الإعلامية في الجزائر لا تصنع الحدث وإنما تتأثر بباقي الوسائل الإعلامية العربية والغربية في اهتمامها بالقضايا الأمنية وخاصة منها التهديدات الأمنية الجديدة.

تحليل بيانات المحور الثالث: اتجاهات خصائص الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

الشكل رقم (14) دائرة نسبية لعبارة "يتميز الإعلام الأمني في الجزائر بالتطور التكنولوجي (كاستعمال وسائل العرض والإيضاح وغيرها من التقنيات الحديثة"

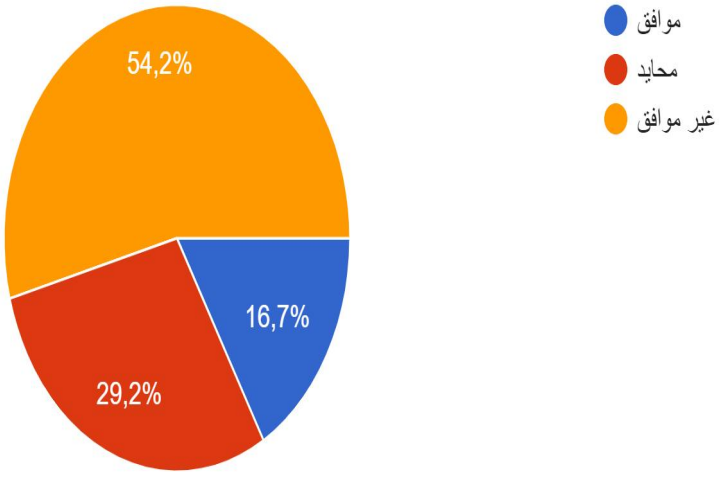

الشكل رقم (15) تعتبر الأجهزة الأمنية في الجزائر المصدر الأصلي للمعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة.

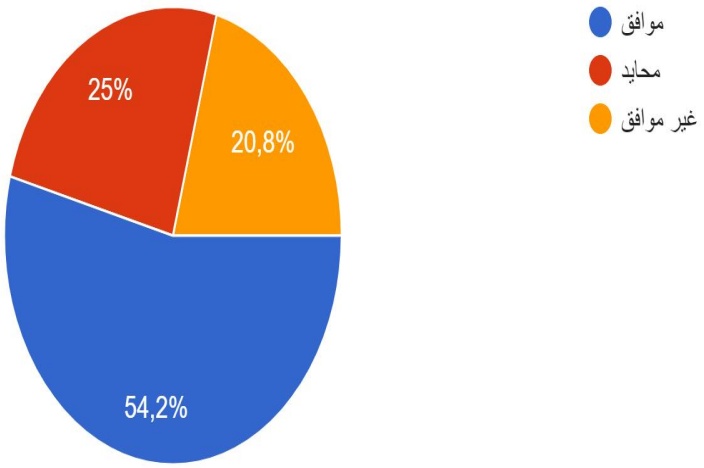

الشكل رقم (16) المعالجة الإعلامية للتهديدات الأمنية الجديدة في وسائل الإعلام الجزائرية تظهر اختلاف في المصالح والقيم والإيديولوجيات الغربية.

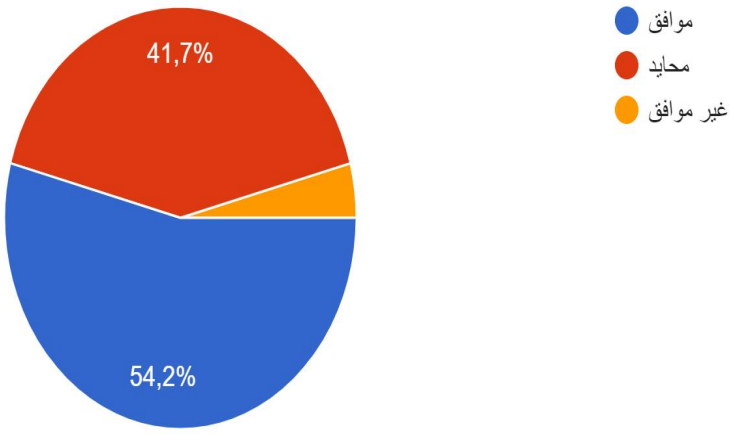

الشكل رقم (17) دائرة نسبية لعبارة "وسائل الإعلام الأمني الدولي تعرض المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة بصفة أنية ومن قلب الحدث مباشرة ولكن هذا ينعدم في الجزائر".

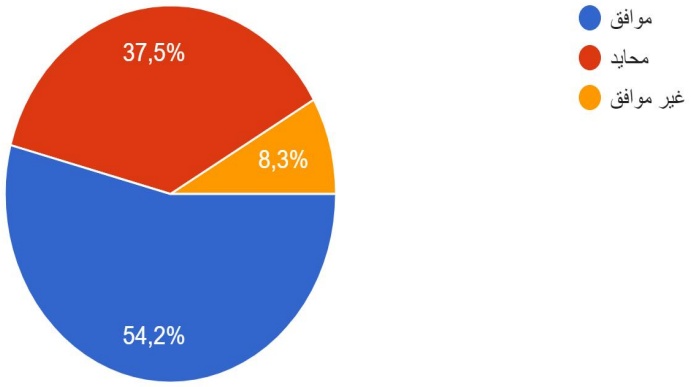

الشكل رقم (18) إن المعلومة الأمنية حول التهديدات الأمنية الجديدة في الوسائل الإعلامية الجزائرية تتميز بكثرة الشائعات والمبالغة.

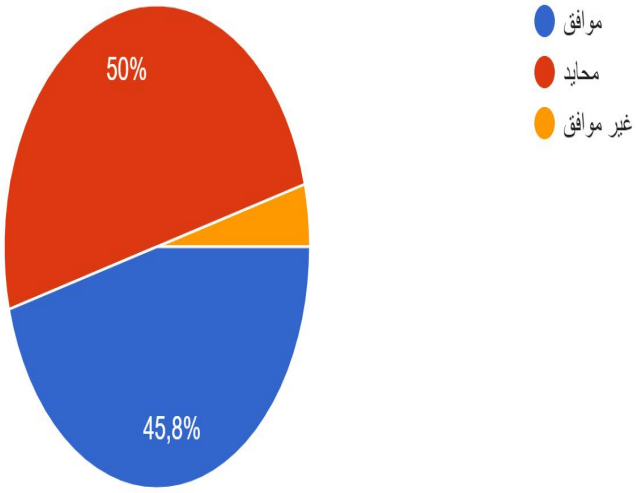

الشكل رقم (19) تعتمد الوسائل الإعلامية الجزائرية على المصادر الدولية في المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة

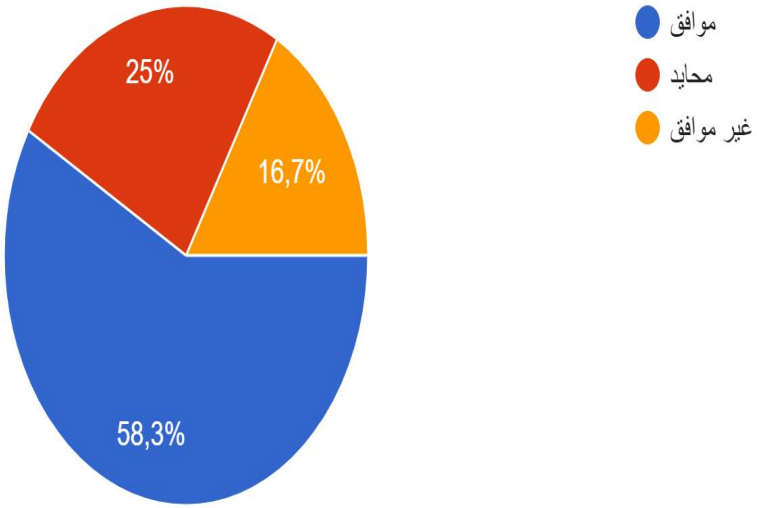

الشكل الرقم (20) دائرة نسبية تبين المعلومة الأمنية المنشورة عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية تلقى مصداقية

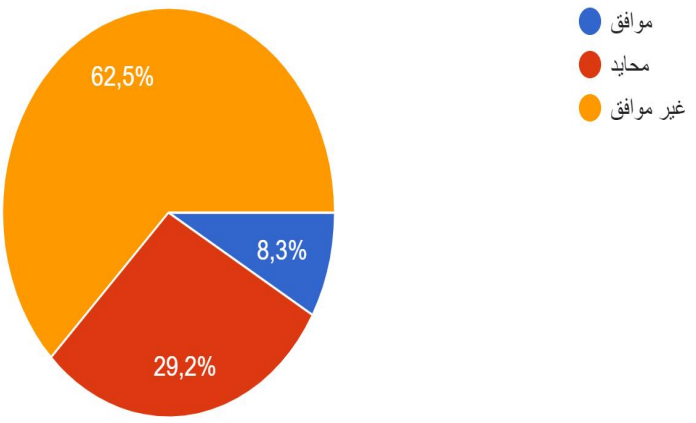

الشكل رقم (21) دائرة تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "المعلومة الأمنية التي تنشرها الوسائل الإعلامية الجزائرية كافية لتغطية التهديدات الأمنيةالجديدة"

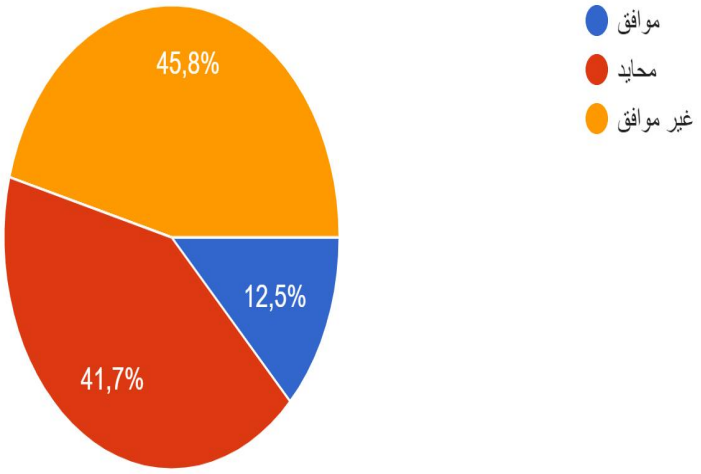

الشكل رقم (22) ينشط الإعلام الأمني في الجزائر في الأزمات والظروف الطارئة.

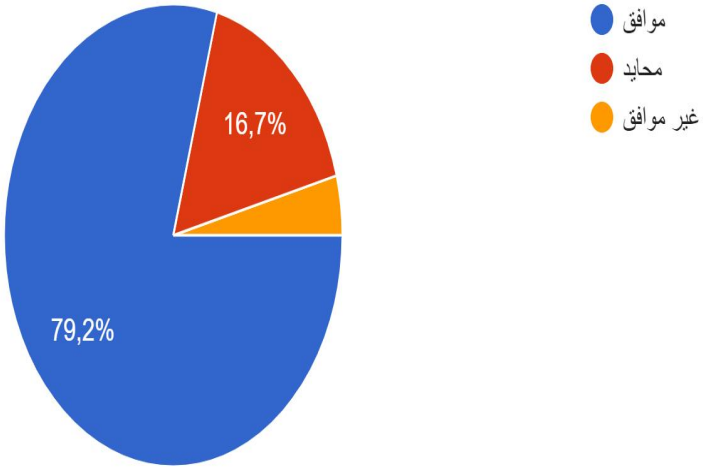

الشكل رقم (23) يخطئ الإعلام الأمني الجزائري في إعطاء الأرقام والإحصائيات الصحيحة

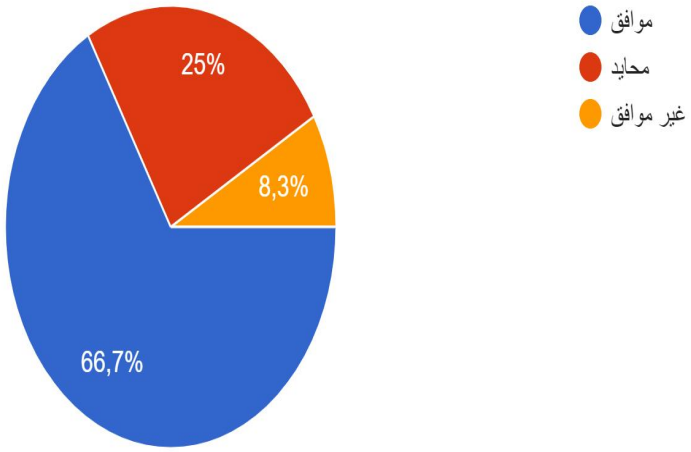

الشكل رقم (24) تعتبر المعلومة الأمنية في الجزائر سر من أسرار الدولة

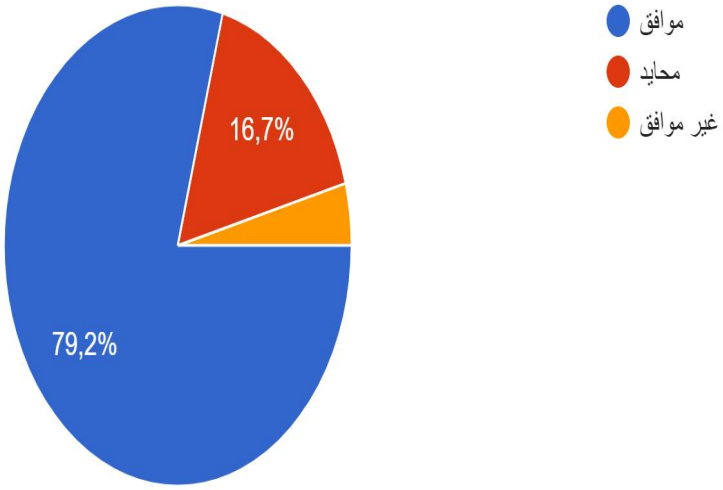

الشكل رقم (25) أساليب معالجة التهديدات الأمنية الجديدة يميزها الجمود والرتابة والنمطية في الوسائل الإعلامية الجزائرية

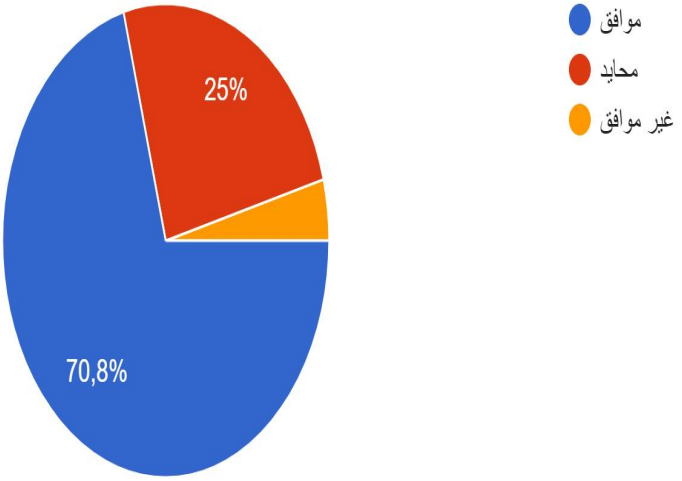

الشكل رقم(26) تتمتع المعلومة الأمنية في الجزائر حول التهديدات الأمنية الجديدة بالحرية في نقلها ونشرها.

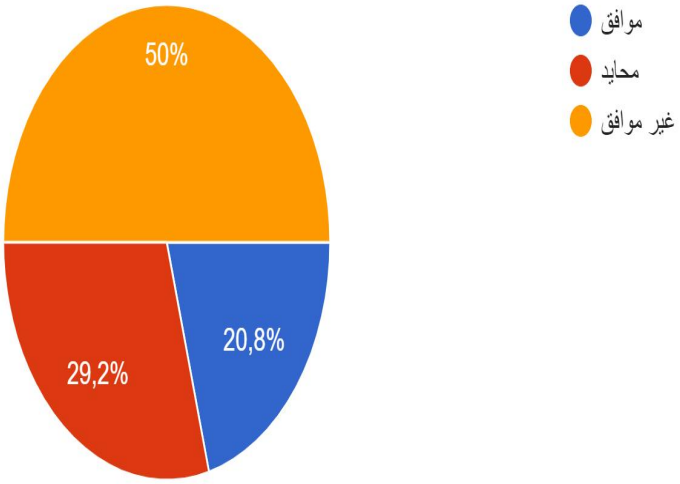

الشكل رقم (27) يحتاج الإعلام الأمني في الجزائر لترسانة ضخمة من الوسائل والتكنولوجيات الحديثة.

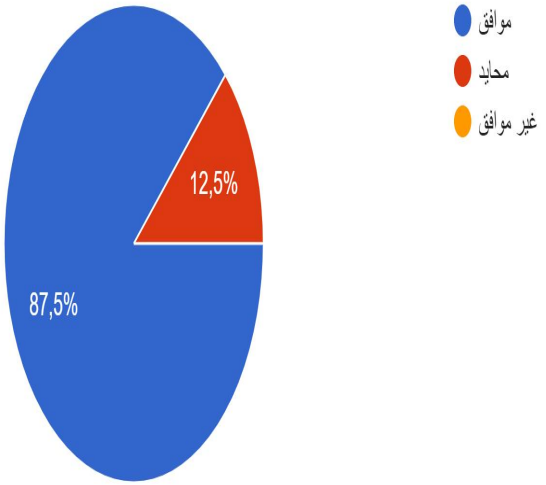

- **الجدول رقم (09) يوضح نتائج الاستبيان فيما يخص اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو خصائص الإعلام الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**

	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
س1	4	16.7	7	29.2	13	54.2	3,21	1,103	غير موافق
س2	13	54.2	6	25	5	20.8	2,12	1,296	موافق
س3	13	54.2	10	41.7	1	4.2	1,96	1,083	موافق
س4	13	54.2	9	37.5	2	8.3	2,00	1,142	موافق
س5	11	45.8	12	50	1	4.2	2,13	1,076	محايد
س6	14	58.3	6	25	4	16.7	2,00	1,251	موافق
س7	3	12.5	10	41.7	11	45.8	3,21	0,977	غير موافق
س8	2	8.3	7	29.2	15	62.5	3,46	0,884	غير موافق
س9	19	79.2	4	16.7	1	4.2	1,46	0,932	موافق
س10	16	66.7	6	25	2	8.3	1,75	1,113	موافق
س11	17	70.8	6	25	1	4.2	1,63	1,013	موافق
س12	19	79.2	4	16.7	1	4.2	1,46	0,932	موافق
س13	5	20.8	7	29.2	12	50	3,08	1,176	غير موافق
س14	21	87.5	3	12.5	0	0	1,25	0,676	موافق

الشكل رقم (28)يوضح نتائج الاستبيان فيما يخص ايجابات أفراد العينة

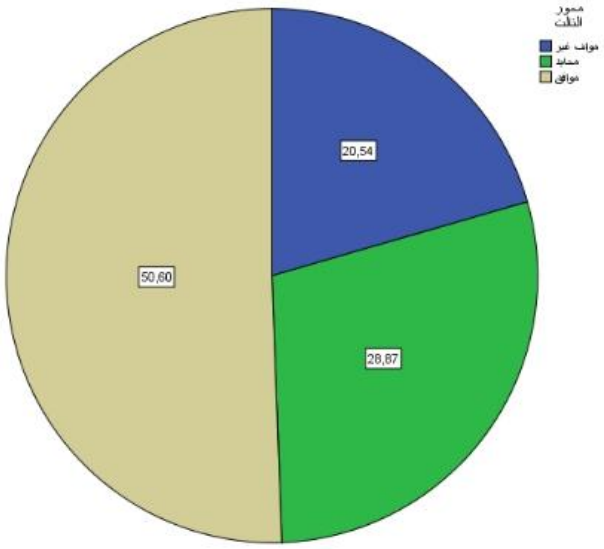

يوضح الجدول المبين أعلاه إجابات أفراد العينة حيث نلاحظ أن معظم إجابات تتجه نحو درجة موافق بمجموع 170 تكرار بالمقابل 97 تكرار لدرجة محايد ثم نحو درجة غير موافق بمجموع 69 تكرار.

تم اعتماد مقياس **ليكارت الثلاثي** حيث إذا كانت الاستجابات هي أحد اختيارات مثل موافق – محايد – غير موافق –فإنه عادة ما تدخل القيم (الأوزان) كما في الجدول رقم (09) يبين اتجاهات خصائص الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

الجدول رقم (09) يبين مقياس ليكارت الثلاثي

الأوزان	الاختيار
1	موافق
2	محايد
3	غير موافق

جاءت عبارات اتجاهات خصائص الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالتالي:

1- عبارة "يتميز الإعلام الأمني في الجزائر بالتطور التكنولوجي (كاستعمال وسائل العرض والإيضاح وغيرها من التقنيات الحديثة)"

يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 4 بنسبة 16,7%، أما محايد بتكرار 7 بنسبة 29,2%، موافق بتكرار 13 نسبة 54,2 % أما المتوسط الحسابي قدر ب3,21 وبانحراف معياري 1,103،

درجة التوافق غير موافق، غالبية أفراد العينة نحو التوجه السلبي للعبارة الخاصة باعتبار الإعلام الأمني في الجزائر يستعمل التقنيات الحديثة بنسبة 54%غير موافق، ونسبة 29% محايد أما 16%تتجه نحو الموافقة. وعليه فوسائل الإعلام الأمني في الجزائر لا تستعمل التكنولوجيات الحديثة في عرضها للمعلومات الأمنية في حين الوسائل الغربية تبدع فيمن استعمال تقنيات لتوضيح المعلومة من مخططات ومنحنيات وحتى بالنسبة لاستعمال الصور المباشرة لكن في الجزائر قد تكتفي بسرد الحدث دون صور وفيديوهات مباشرة وقد تكفي بمجرد ذكر المعلومة عن التهديد الأمني. كما أن الإعلام الأمني الجزائري لا يتمتع بالتكنولوجيات الحديثة سواء في الوسيلة أو الرسالة. انظر الشكل رقم (14)

2- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 13 بنسبة 54,2% ، أما محايد بتكرار 6 بنسبة 25%، موافق بتكرار 5 نسبة 20,8 % أما المتوسط الحسابي قدر ب2,12وبانحراف معياري 1,296، درجة التوافق موافق ، تعتبر الأجهزة الأمنية في الجزائر المصدر الأصلي للمعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة.

يتجه الأساتذة الجامعيين نحو اعتبار الأجهزة الأمنية بأنها هي المصدر الأصلي للمعلومة بنسبة 54% وفعلا هذا هو الأصل في جميع دول العالم فالمعلومة الأمني تصدرها الأجهزة الأمنية باعتبارها الجهاز الأمني الذي يحوز على السلطة الكافي للوصول لأي معلومة وله القوة في العمل على استتباب الأمن خاصة وأن الجزائر تتمتع بمؤسسة عسكرية فهي المؤسسة الأكثر تنظيما وقوة في الدولة الجزائرية. انظر الشكل رقم (15).

3- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 13 بنسبة 54,2%، أما محايد بتكرار 10 بنسبة 41,7%، موافق بتكرار 1 نسبة 4,2 % أما المتوسط الحسابي قدر ب 1,96وبانحراف معياري 0,083، درجة التوافق موافق ، المعالجة الإعلامية للتهديدات الأمنية الجديدة في وسائل الإعلام الجزائرية تظهر اختلاف في المصالح والقيم والإيديولوجيات الغربية.

يتجه الأساتذة الجامعيين إلى اعتبار الوسائل الإعلامية الجزائرية في مواجهتها للتهديدات الأمنية الجديدة تميزها الخلفيات والإيديولوجيات والقيم والمصالح الغربية بأعلى نسبة والمقدرة ب54% باعتبار أن الوسائل الإعلامية تتبع سياسة الدولة ومازالت تحت سيطرتها لذلك لا يمكن أن تنحو منحى مخالف للإرادة العالمية دون الخوض في خصوصيات الدولة الجزائرية في تناولها لمواضيع التهديدات الأمنية خاصة تهديد الارهاب الوطني الذي عرفته الجزائر بعشرية سوداء راح ضحيتها الكثير من الأرواح وساد الخوف واللاأمن لعدة سنوات كل هذا ساد قبل أحداث 11 من سبتمبر 2001 كمنعطف جيوستراتيجي أخرج العالم من بوتقة الارهاب الوطني ليصبح كل العالم بعدها يرفض الارهاب الدولي منذ صدور وثيقة الأمن القومي الأمريكي في 2002 التي تدعو لرفض الارهاب الدولي ومحاربته وتدعو كل دول العالم إلى اتباع نفس المسار. انظر الشكل رقم (16).

4- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 13 بنسبة 54,2%، أما محايد بتكرار 9 بنسبة 37,5%، موافق بتكرار 2 نسبة 8,3 % أما المتوسط الحسابي قدر ب2,00 وبانحراف معياري 1,142،

درجة التوافق موافق، وسائل الإعلام الأمني الدولي تعرض المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة بصفة آنية ومن قلب الحدث مباشرة ولكن هذا ينعدم في الجزائر. يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة باتجاه غير موافق بنسبة 54%. حيث من خصائص الإعلام الأمني الجزائري أنه لا ينقل المعلومة من قلب الحدث ولا يتمتع بالسبق الصحفي في الأخبار الأمنية فكثيرا ما يتم تناقل المعلومة من وسائل إعلامية أخرى وتنقل مباشرة من قنوات أجنبية وعربية وهذا يرجع بشكل أساسي لعدم وجود وسائل إعلامية مختصة في الإعلام الأمني كما يرجع لعدم مسايرتها للتكنولوجيات الحديثة . انظر الشكل رقم (17).

5- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 11 بنسبة 45,8% ، أما محايد بتكرار 12 بنسبة 50%، موافق بتكرار 1 نسبة 4,2 % أما المتوسط الحسابي قدر ب2,13 وبانحراف معياري 1,076، درجة التوافق محايد ، إن المعلومة الأمنية حول التهديدات الأمنية الجديدة في الوسائل الإعلامية الجزائرية تتميز بكثرة الشائعات والمبالغة يتجه أفراد العينة نحو موافق على هذه العبارة بنسبة وبانحراف معياري مقدر ب وهذا يرجع لعدم وجود مصادر موثوقة يمكن الاعتماد عليها لمتابعة الحدث وقلة الانتشار للوسائل الإعلامية الجزائرية من قلب الأحداث العالمية كما تنقصهم الاحترافية والتكوين المتخصص. انظر الشكل رقم (18)

6- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 14 بنسبة 58,3%، أما محايد بتكرار6 بنسبة 25%، موافق بتكرار 4 نسبة 16,7 % أما المتوسط الحسابي قدرب 2,00 وبانحراف معياري 1,251، درجة التوافق موافق،تعتمد الوسائل الإعلامية الجزائرية على المصادر الدولية في المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة.يتجه أفراد العينة بالموافقة على اعتماد الوسائل الإعلامية الجزائرية على هذه المصادر، حيث يتجه منحى ايجابي انظر الشكل رقم (19).

7- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 3 بنسبة 12,5% ، أما محايد بتكرار 10 بنسبة 41,7%، موافق بتكرار 11 نسبة 45,8 % أما المتوسط الحسابي قدر ب3,21 وبانحراف معياري 0,977، درجة التوافق غير موافق ، المعلومة الأمنية المنشورة عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية تلقى مصداقية، يتجه أفراد العينة باتجاه غير موافق ومحايد حيث يتقاربان في القيمة وهي على التوالي وهذا ما يفسر بأن المشكل الأساسي في مصدر المعلومة إذا كان موثوقا أو غير موثوق بقدر ذلك تكون المصداقية، والوسائل الإعلامية الجزائرية تتميز في كثير من الأحيان بنقل أخبار ومعلومات أمنية غير صحيحة حيث تفندها وسائل إعلامية أخرى خاصة منها العالمية.انظر الشكل رقم (20).

8- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 2 بنسبة 8,3% ، أما محايد بتكرار 7 بنسبة 29,2%، موافق بتكرار 15 نسبة 62,5 % أما المتوسط الحسابي قدر ب3,46 وبانحراف معياري 0,884، درجة التوافق غير موافق ، المعلومة الأمنية التي تنشرها الوسائل الإعلامية الجزائرية كافية لتغطية التهديدات الأمنية الجديدة ، تتجه العينة نحو منحى سلبي بانتقاء غير موافق بتكرار 15 مقدر ب وبنسبة % إذ فعلا المعلومات التي تقدمها الوسائل الإعلامية الجزائرية لا تكفي لمعرفة كل المعطيات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل توسع أبعاد الأمن بفعل التحولات العالمية الجديدة . انظر الشكل رقم (21).

9- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 19 بنسبة 79,2% ، أما محايد بتكرار 4 بنسبة 16,7%، موافق بتكرار 1 نسبة 4,2 % أما المتوسط الحسابي قدر 1,46 وبانحراف معياري 0,932، درجة التوافق موافق ، ينشط الإعلام الأمني في الجزائر في الأزمات والظروف الطارئةيتجه الأساتذة الجامعيين نحو منحى ايجابي بموافق على أن الإعلام الأمني الجزائري مناسباتي أي ينشط وقت الظروف الطارئة وليس له سياسة ثابتة وواضحة ولا يتميز بالاستمرارية والديمومة في متابعة المعلومات الأمنية في حينها وأولا بأول أي لا يتابع تطور المستجدات فهو روتيني وغير متجدد وذلك بنسبة وبانحراف.انظر الشكل رقم (22)

10- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 16بنسبة 66,7% ، أما محايد بتكرار 6 بنسبة 25%، موافق بتكرار 2 نسبة 8,3% أما المتوسط الحسابي قدر ب 1,75 وبانحراف معياري 1,113، درجة التوافق موافق ، يخطئ الإعلام الأمني الجزائري في إعطاء الأرقام والإحصائيات الصحيحة يتجه نحو منحى سلبي أفراد العينة حيث تعاني الجزائر من نقص مراكز مختصة بالإحصاء حتى تكون المعلومة موثوق فيها. فكانت نسبة موفق مقدرة 16 تكرار وبنسبة وبانحراف معياري مقدر ب انظر الشكل رقم (23).

11- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 17 بنسبة 70,8% ، أما محايد بتكرار 6 بنسبة 25%، موافق بتكرار 2 نسبة 8,3 % أما المتوسط الحسابي قدر ب1,63 وبانحراف معياري 1,013، درجة التوافق موافق ، تعتبر المعلومة الأمنية في الجزائر سر من أسرار الدولة، يتجه أفراد العينة نحوى منحى ايجابي بالموافقة على اعتبار المعلومات الأمنية لا يمكن تداولها ونقلها بسهولة وهذا راجع لانغلاق المنظومة الاجتماعية واحتكارها للمعلومة كما تنقص الثقة المتبادلة وهدا بتكرار 17 من حجم المجتمع الأصلي. انظر الشكل رقم (24)

12- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 19 بنسبة 79,2% ، أما محايد بتكرار 4 بنسبة 16,7%، موافق بتكرار 1 نسبة 4,2 % أما المتوسط الحسابي قدر ب1,46وبانحراف معياري 0,932، درجة التوافق موافق ، أساليب معالجة التهديدات الأمنية الجديدة يميزها الجمود والرتابة والنمطية في الوسائل الإعلامية الجزائرية. يتجه أفراد العينة نحو منحى ايجابي حيث تتميز فعلا بالرتابة والجمود، انظر الشكل رقم(25)

13- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 5 بنسبة 20,8% ، أما محايد بتكرار 7 بنسبة 29,2%، موافق بتكرار 12 نسبة 80 % أما المتوسط الحسابي قدر ب3,08 وبانحراف معياري 1,176، درجة التوافق غير موافق ، تتمتع المعلومة الأمنية في الجزائر حول التهديدات الأمنية الجديدة بالحرية في نقلها ونشرها. يتجه أفراد العينة نحو منحى سلبي. انظر الشكل رقم (26).

14- يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة موافق بتكرار 21 بنسبة 87,5%، أما محايد بتكرار3 بنسبة 12,5%، موافق بتكرار0 نسبة 0% أما المتوسط الحسابي قدر ب1,25 وبانحراف معياري

0,676، درجة التوافق موافق، يحتاج الإعلام الأمني في الجزائر لترسانة ضخمة من الوسائل والتكنولوجيات الحديثة.انظر الشكل رقم (27).

جدول رقم (10):يبين المتوسطات و الانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة :

المتوسط والانحراف المعياري لمحور	
اتجاهات الأساتذة نحو خصائص الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	
المجموع	24
Moyenne	24.2083
Ecart-type	3.07838

شكل رقم (29) يبين توزيع مستويات اتجاهات الأساتذة نحو خصائص الإعلام الأمني:

بهدف تفسير المتوسطات الحسابية و تحديد مستوى اتجاه أفراد العينة نحو خصائص الإعلام الأمني ،تم تحويل متوسط الاستجابة على بنود الاستبيان لكل فرد وفق المستوى الذي يتراوح بين (1 و 3) وفقا لبدائل الإجابة 1 غير موافق، 2 محايد،3 موافق و صنف المستوى إلى أربع مستويات : جيد ،متوسط ، منخفض وهي توافق البدائل موافق، محايد ، و موافق على الترتيب و ذلك وفقا للمعادلة التالية : القيمة العليا للبدائل –القيمة الدنيا للبدائل (3-1)

عدد البدائل =3 3

و كانت النتيجة 0.66 و هي تمثل طول الفئة ، و بذلك يمثل المجال [0−0.66 [المستوى المنخفض من اتجاهات الأساتذة نحو خصائص الإعلام الأمني و يمثل المجال [0.66−1.32[المستوى المتوسط والمجال [1.6−2.4[المستوى المرتفع وفقا لهذا التقسيم توزعت نسب مستويات الاتجاهات نحو خصائص الإعلام

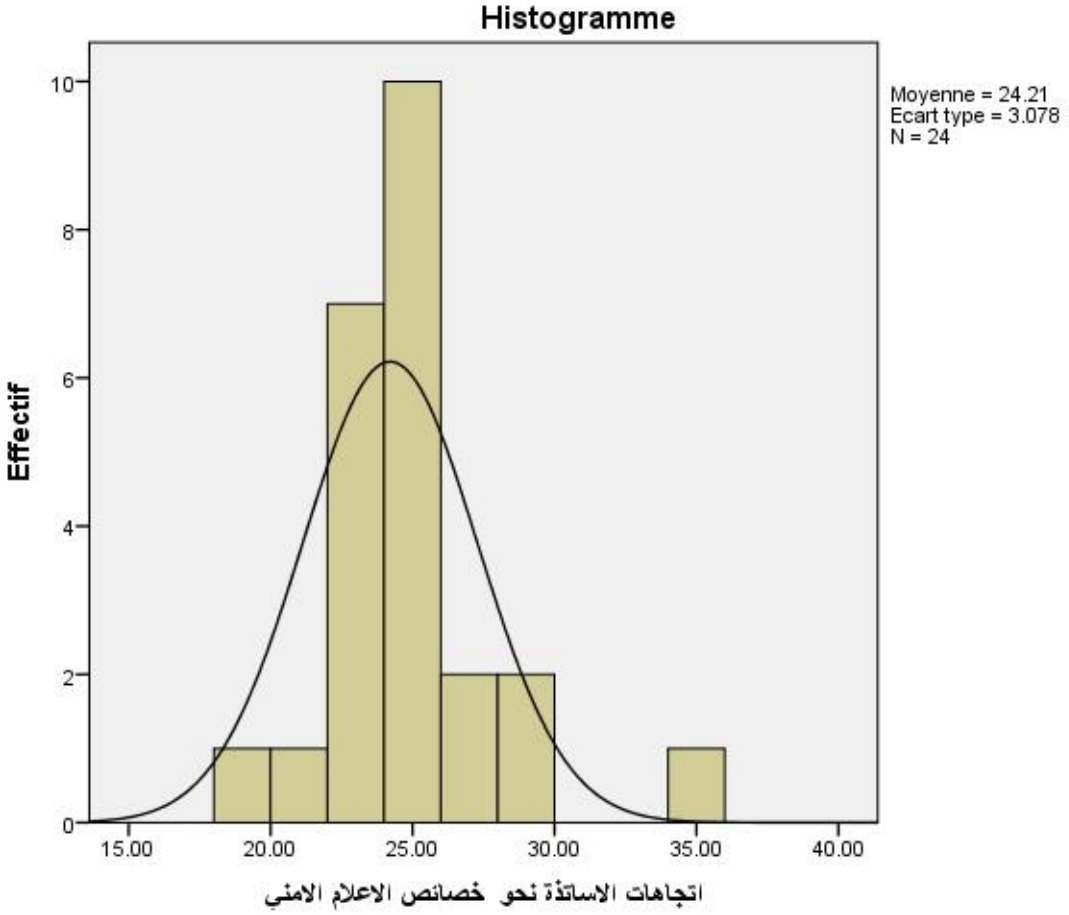

الأمني لدى العينة كما يلي :

الجدول رقم (11) يبين مستوى اتجاه أفراد العينة نحو خصائص الإعلام الأمني

مستوى اتجاه أفراد العينة نحو خصائص الإعلام الأمني			
		العدد	النسبة المئوية %
العينة	]0.66-1.32[المستوى المتوسط	10	41.7
	[0-0.66] المستوى المنخفض	14	58.3
	المجموع	24	100.0

المحور الرابع: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المحور الرابع: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

الشكل رقم (30) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "يقدم الإعلام الأمني في الجزائر المعرفة الأمنية بهدف الرفع من درجة الوعي الأمني"

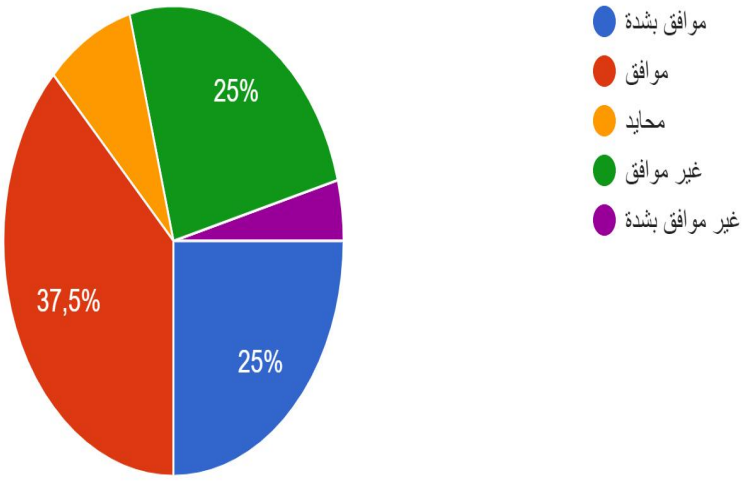

الشكل رقم (31) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة يوجد إعلام أمني في الجزائر ناجح وفعال في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

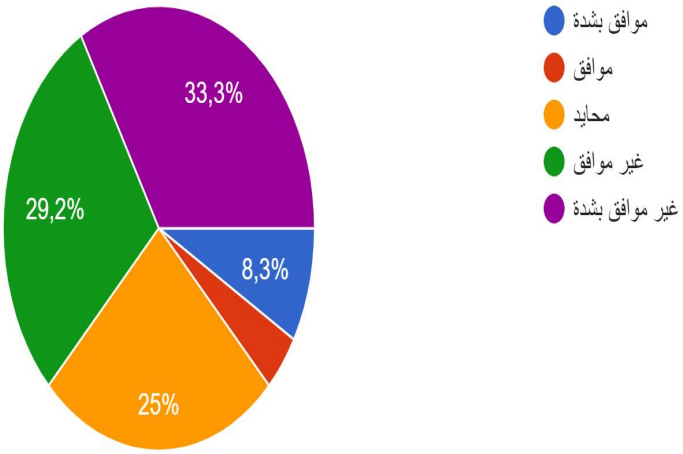

الشكل رقم (32)دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "يعمل الإعلام الأمني في الجزائر على نشر الوعي بخطورة التهديدات الأمنية الجديدة"

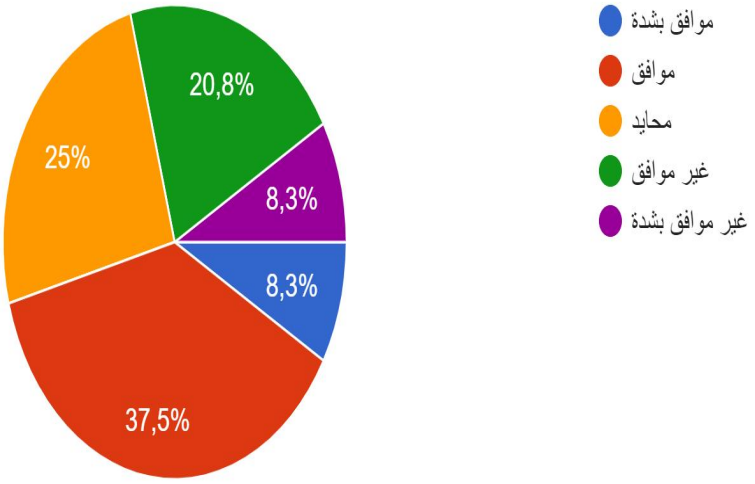

الشكل رقم (33) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة للإعلام الأمني في الجزائر دور ايجابي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"

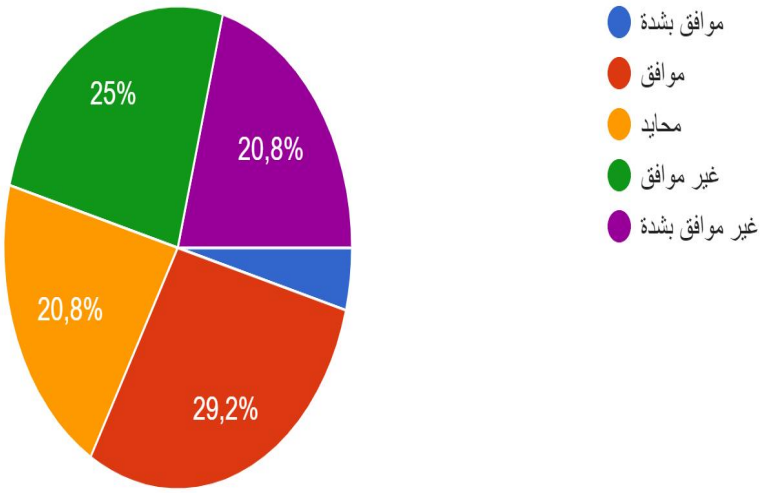

الشكل رقم (34) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "ما يتم عرضه من برامج أمنية كافية للوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة"

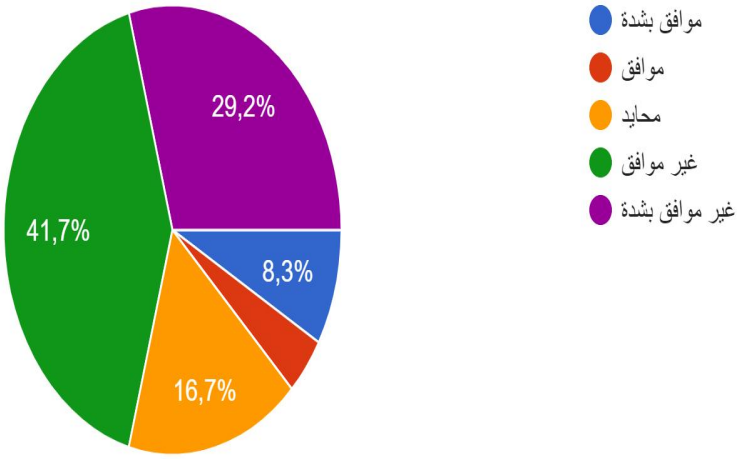

الشكل رقم (35)كلما قام الإعلام الأمني على التخطيط و الرشادة كلما استطاع مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

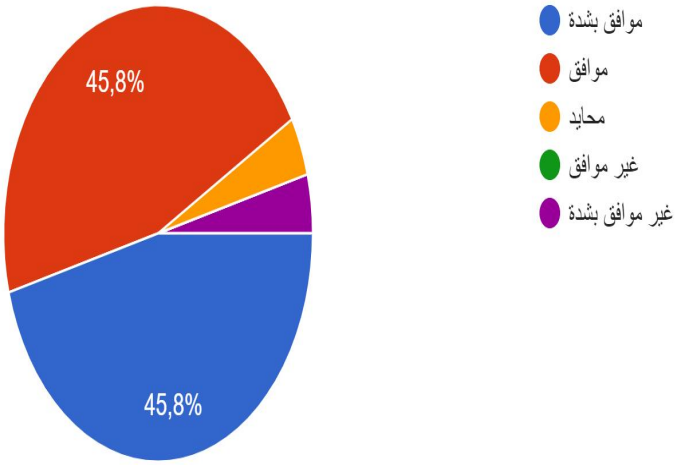

الشكل رقم (36) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة"يدعم الإعلام الأمني في الجزائر عمل الأجهزة الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة"

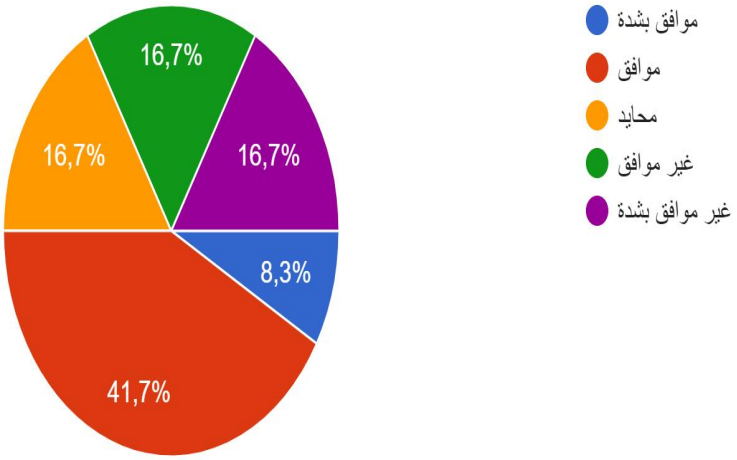

الشكل رقم (37)دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة يزداد دور الإعلام الأمني في الجزائر في توعية المواطنين عن طريق غرس المفاهيم الأمنية"

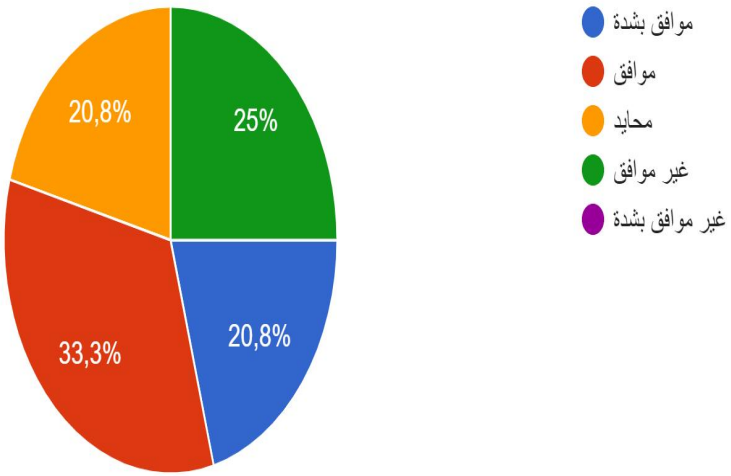

الشكل رقم (38) دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة" الإعلام الأمني في الجزائر يتيح للمتخصصين فرصا عديدة في نشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم اتجاه الطرق الفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

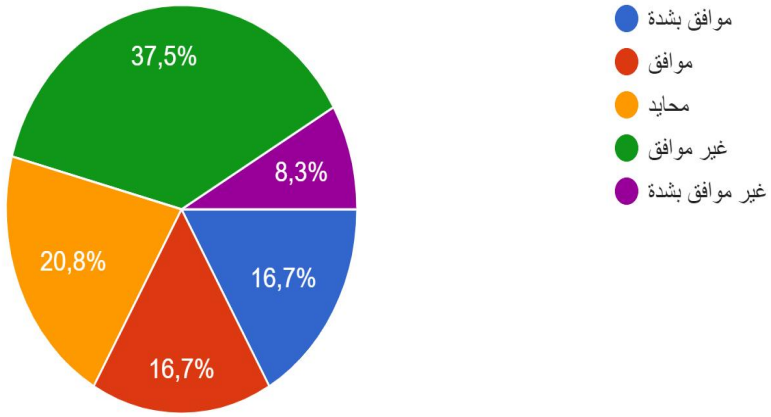

الشكل رقم (39)دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "الإرهاب الدولي حسب الوسائل الإعلامية الجزائرية هو مجرد تهديد أمني مدان لذلك يجب مواجهته".

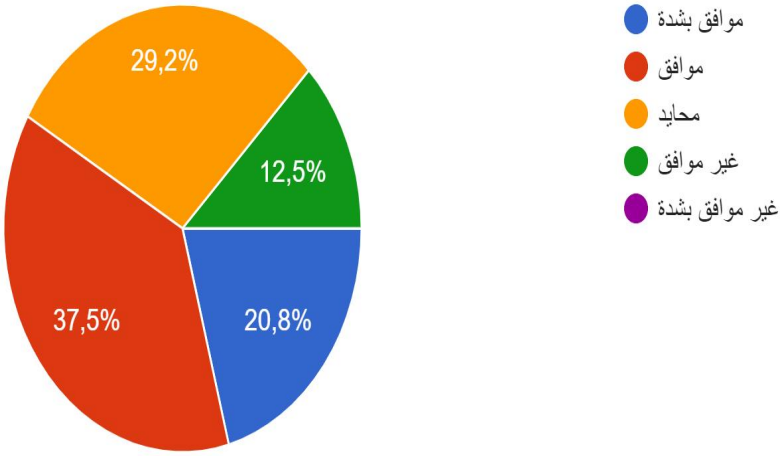

الشكل رقم (40) دائرة نسبية توضح اتجاهات الأساتذة نحو عبارة "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الجزائرية تثير مشاعر الإحباط والعجز وعليه فهي غير قادرة على التوعية بخطورتها في سبيل مواجهتها"

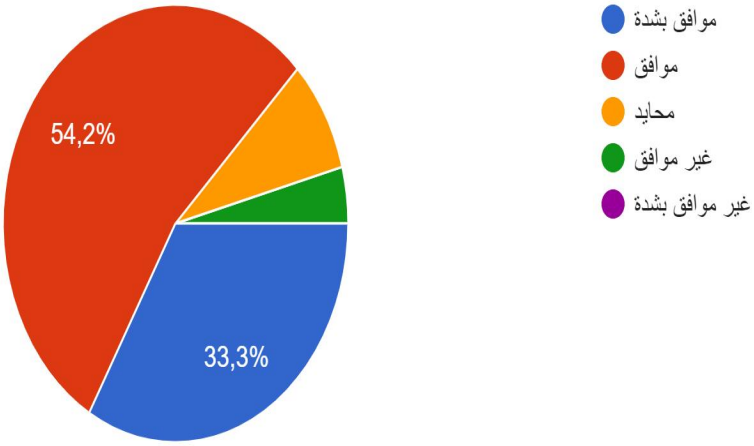

الشكل رقم (41)دائرة نسبية تبين اتجاهات الأساتذة نحو عبارة" تقع مسؤولية التغيرات المناخية في الوسائل الإعلامية الجزائرية على عاتق الجميع بدء من الفرد لذلك يمكن مواجهتها والتقليل من حدة خطورتها".

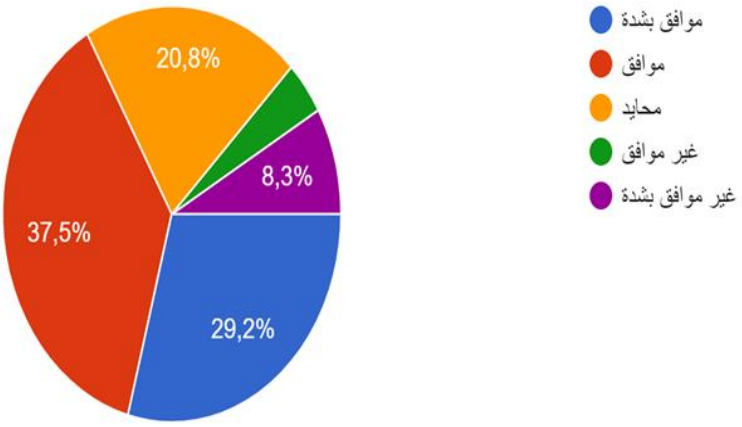

- **الجدول رقم (12) يوضح نتائج الاستبيان لاتجاهات الأساتذة نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة**

	موافق		موافق بشدة		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
ص1	9	37.5	6	25	2	8.3	6	25	1	4.2	2,33	1,341	موافق
ص2	1	4.2	2	8.3	6	25	7	29.2	8	33.3	3,79	1,141	غير موافق بشدة
ص3	9	37.5	2	8.3	6	25	5	20.8	2	8.3	2,54	1,414	موافق
ص4	7	29.2	1	4.2	5	20.8	6	25	5	20.8	3,04	1,546	موافق
ص5	1	4.2	2	8.3	4	16.7	10	41.7	7	29.2	3,83	1,090	غير موافق
ص6	11	45.8	11	45.8	1	4.2	0	0	1	4.2	1,71	0,908	موافق بشدة
ص7	10	41.7	2	8.3	4	16.7	4	16.7	4	16.7	2,58	1,586	موافق
ص8	8	33.3	5	20.8	5	20.8	6	25	0	0	2,38	1,209	موافق
ص9	4	16.7	4	16.7	5	20.8	9	37.5	2	8.3	3,04	1,268	غير موافق
ص10	9	37.5	5	20.8	7	29.2	3	12.5	0	0	2,17	1,090	موافق
ص11	13	54.2	8	33.3	2	8.3	1	4.2	0	0	1,62	0,824	موافق
ص12	9	37.5	7	29.2	5	20.8	1	4.2	2	8.3	2,17	1,239	موافق

يوضح الجدول المبين أعلاه إجابات أفراد العينة حيث نلاحظ أن معظم إجابات تتجه نحو درجة موافق بمجموع 91 تكرار ثم غير موافق بمجموع 58 تكرار وبعده درجة موافق بشدة بمجموع 55 تكرار ودرجة محايد بـ 52 تكرار وفي الأخير غير موافق بشدة بمجموع 32 تكرار.

الشكل رقم (42) دائرة توضح نتائج الاستبيان لاتجاهات الأساتذة نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

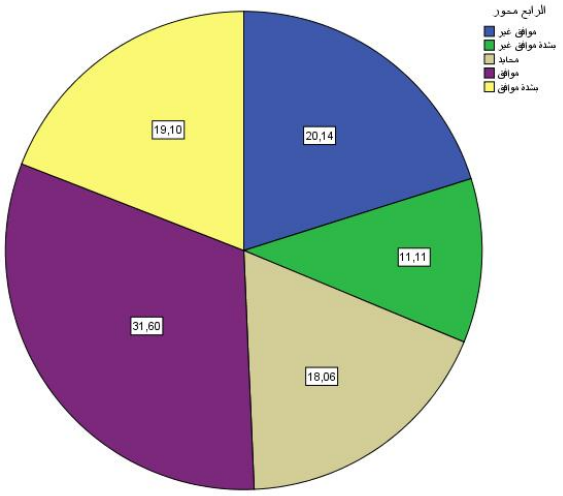

تتمثل اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال العبارات كالتالي:

1- عبارة "يقدم الإعلام الأمني في الجزائر المعرفة الأمنية بهدف الرفع من درجة الوعي الأمني "
يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 9 تكرارات لموافق بنسبة 37.5%، و6 تكرارات لموافق بشدة بنسبة 25%، محايد بتكرار 2 وبنسبة 8.3%، غير موافق بتكرار 6 وبنسبة 25% ،غير موافق بشدة بتكرار1وبنسبة 4.5%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.33 في الاتجاه المتوسط، وبانحراف معياري قدر بدرجة التوافق نحو موافق.

2-يوجد إعلام أمني في الجزائر ناجح وفعال في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 1 تكرار لموافق بنسبة 4.2%، و2 تكرار لموافق بشدة بنسبة 8.3%، محايد بتكرار 6 وبنسبة 25%، غير موافق بتكرار 6 وبنسبة 25% ،غير موافق بشدة بتكرار 8 وبنسبة 33.3%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 3.79 في الاتجاه المرتفع، وبانحراف معياري قدر 1,141 بدرجة التوافق غير موافق.

3-يعمل الإعلام الأمني في الجزائر على نشر الوعي بخطورة التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 9 تكرارات لموافق بنسبة 37.5%، و2 تكرار لموافق بشدة بنسبة 8,3%، محايد بتكرار 6 وبنسبة 25%، غير موافق بتكرار 5 وبنسبة 20.5% ،غير موافق بشدة بتكرار2وبنسبة 8,3%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.54 في الاتجاه المرتفع، وبانحراف معياري قدر 1,414بدرجة التوافق نحو موافق.

4-للإعلام الأمني في الجزائر دور ايجابي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 7 تكرارات لموافق بنسبة 29,2%، و1 تكرار لموافقبشدة بنسبة 4,2%، محايد بتكرار 5 وبنسبة 20,8 %، غير موافق بتكرار 6 وبنسبة 25% ،غير موافق بشدة بتكرار5وبنسبة 20,8%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 3,04 في الاتجاه المرتفع ، وبانحراف معياري قدر 1,546بدرجة التوافق نحو موافق.

5-ما يتم عرضه من برامج أمنية كافية للوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 1 تكرار لموافق بنسبة 4,2%، و2 تكرارات لموافقبشدة بنسبة 8,3%، محايد بتكرار 4 وبنسبة 16,4%، غير موافق بتكرار 10 وبنسبة 41.7% ،غير موافق بشدة بتكرار7 وبنسبة 29,2%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 3,83 في الاتجاه المتوسط، وبانحراف معياري قدر ب 1,090بدرجة التوافق نحو غير موافق.

6-كلما قام الإعلام الأمني على التخطيط و الرشادة كلما استطاع مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 11 تكرار لموافق بنسبة 45,8%، و11 تكرار

لموافق بشدة بنسبة 45,8%، محايد بتكرار 1 وبنسبة 4,2%، غير موافق بتكرار 0 وبنسبة 0%،غير موافق بشدة بتكرار1وبنسبة 4.2%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 1,71 في الاتجاه المتوسط، وبانحراف معياري قدرب 0,908 بدرجة التوافق نحو موافق بشدة.

7-يدعم الإعلام الأمني في الجزائر عمل الأجهزة الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 10 تكرارات لموافق بنسبة 41,7%، و2 تكرار لموافق بشدة بنسبة 8,3%، محايد بتكرار 4 وبنسبة 16,7%، غير موافق بتكرار 4 وبنسبة 16,7% ،غير موافق بشدة بتكرار4 وبنسبة 16,7%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.58 في الاتجاه المرتفع، وبانحراف معياري قدر ب 0,586 درجة التوافق نحو موافق.

8-في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة يزداد دور الإعلام الأمني في الجزائر في توعية المواطنين عن طريق غرس المفاهيم الأمنية يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 8 تكرارات لموافق بنسبة 33,3%، و5 تكرارات لموافقبشدة بنسبة 20,8%، محايد بتكرار 5 وبنسبة 20,8%، غير موافق بتكرار 6 وبنسبة 25% ،غير موافق بشدة بتكرار0 وبنسبة 0%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.38 في الاتجاه الحسن، وبانحراف معياري قدرب1,209 بدرجة التوافق نحو موافق.

9-الإعلام الأمني في الجزائر يتيح للمتخصصين فرصا عديدة في نشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم اتجاه الطرق الفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 4 تكرارات لموافق بنسبة 16,7%، و4 تكرارات لموافقبشدة بنسبة 16,7%، محايد بتكرار 5 وبنسبة 20,8%، غير موافق بتكرار 9 وبنسبة 37,5% ،غير موافق بشدة بتكرار2 وبنسبة 8,3%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 3,04 في الاتجاه المرتفع، وبانحراف معياري قدر ب 1,268 بدرجة التوافق نحو غير موافق.

10-الإرهاب الدولي حسب الوسائل الإعلامية الجزائرية هو مجرد تهديد أمني مدان لذلك يجب مواجهته. يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 9 تكرارات لموافق بنسبة 37.5%، و5 تكرارات لموافق بشدة بنسبة 20,8%، محايد بتكرار 7 وبنسبة 29,2%، غير موافق بتكرار 3 وبنسبة 12,5% ،غير موافق بشدة بتكرار0 وبنسبة 0%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.17 في الاتجاه الحسن، وبانحراف معياري قدر ب 1,090درجة التوافق نحو موافق.

11–ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الجزائرية تثير مشاعر الإحباط والعجز وعليه فهي غير قادرة على التوعية بخطورتها في سبيل مواجهتها يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 13 تكرار لموافق بنسبة 54,2%، و8 تكرارات لموافق بشدة بنسبة 33,3%، محايد بتكرار 2 وبنسبة 8.3%، غير موافق بتكرار 1 وبنسبة 4,2% ،غير موافق بشدة بتكرار0 وبنسبة 0%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 1,62 في الاتجاه المتوسط، وبانحراف معياري قدر ب 0,824 درجة التوافق نحو موافق.

12–تقع مسؤولية التغيرات المناخية في الوسائل الإعلامية الجزائرية على عاتق الجميع بدء من الفرد لذلك يمكن مواجهتها والتقليل من حدة خطورتها. يتجه الأساتذة الجامعيين نحو هذه العبارة ب 9 تكرارات لموافق بنسبة 37.5%، و7 تكرارات لموافق بشدة بنسبة 29,2%، محايد بتكرار 5 وبنسبة 20,8%، غير موافق بتكرار 1 وبنسبة 4,2% ،غير موافق بشدة بتكرار2 وبنسبة 8,3%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي قدر ب 2.17 في الاتجاه الحسن، وبانحراف معياري قدر ب 1,239درجة التوافق نحو موافق.

وبشكل عام تتراوح اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في الاتجاه المتوسط بدرجة موافق. على اعتبار أن الإعلام الأمني في الجزائر أن يأخذ منحى ايجابي من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة على أن يتم تجاوز التحديات والعقبات التي تحيل دون ذلك.

جدول رقم (13):يبين المتوسطات و الانحرافات المعيارية لأبعاد أداة الدراسة :

المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمحاور

	N	مجموع الدرجات	المتوسط	الانحراف المعياري
اتجاهات الأساتذة نحو خصائص الاعلام الامني	24	581.00	24.2083	3.07838
أبعاد الاعلام الامني	24	209.00	11.0000	2.58199
اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الاعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	24	937.00	39.0417	5.99622
	24			

الجدول رقم (14) يبين اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

المتوسط و الانحراف المعياري لمحور

اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة	
ن	24
المتوسط	39.0417
الانحراف المعياري	5.99622

الشكل رقم (43) يبين اتجاهات الاساتذة الجامعيين نحو الاعلام الامني في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة

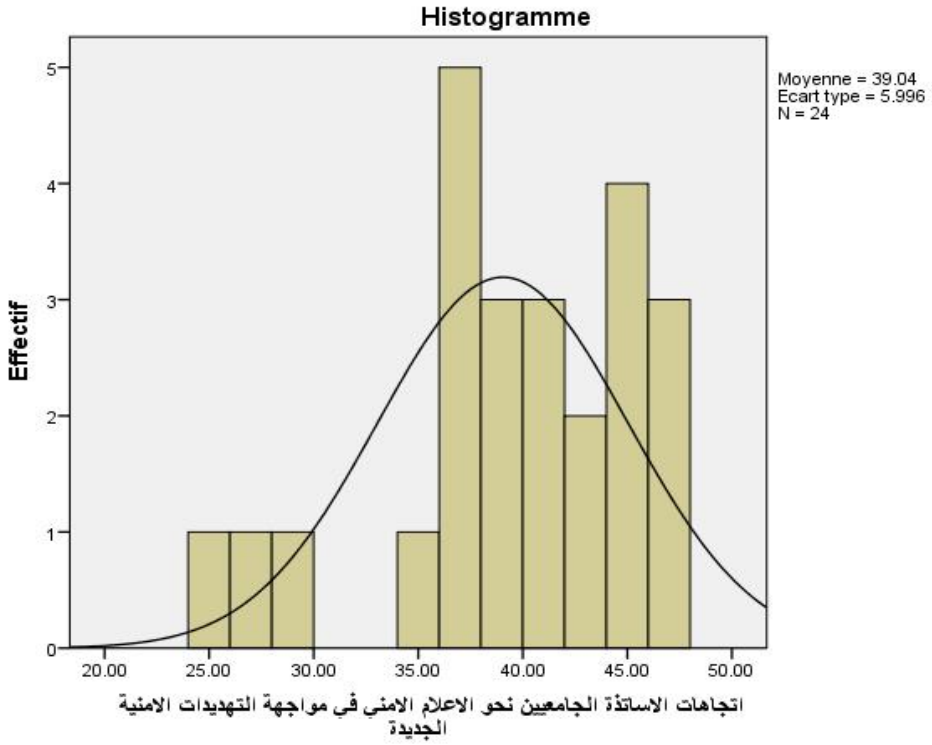

[0–0.66] المستوى المنخفض	14	58.3
المجموع	24	100.0

توزيع مستويات اتجاه العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة .

بهدف تفسير المتوسطات الحسابية و تحديد مستوى اتجاه العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، تم تحويل متوسط الاستجابة على بنود الاستبيان لكل فرد وفق المستوى الذي يتراوح بين (1 و 5) وفقا لبدائل الإجابة غير موافق بشدة :1 ، غير موافق:2 ، محايد :3 ، موافق :4 ، موافق بشدة :5 و صنف المستوى إلى أربع مستويات : جيد ، حسن ،متوسط ، منخفض و ذلك وفقا للمعادلة التالية : القيمة العليا للبدائل –القيمة الدنيا للبدائل (5-1)

عدد البدائل = 5 3

و كانت النتيجة 0.8 و هي تمثل طول الفئة ، و بذلك يمثل المجال [0-0.8 [المستوى المنخفض من اتجاه العينة نحو دور الإعلام الأمني و يمثل المجال [0.8-1.6[المستوى المتوسط و المجال [1.6-2.4[المستوى الحسن في حين يوافق المجال [2.4-3.2 [المستوى المرتفع من اتجاه العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة . وفقا لهذا التقسيم توزعت نسب مستويات اتجاه العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كما يلي :

مستوى العينة نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة		
	العدد	النسبة المئوية
المجال[0.8-1.6[مستوى متوسط	10	41.7
المجال [1.6-2.4[مستوى حسن	14	58.3
المجموع	24	100.0

مناقشة النظريات المعتمدة في التحليل:

بالنسبة لنظرية الاعتماد المتبادل بما أن الجمهور في علاقته بالاعتماد على وسائل الإعلام إلى تحقيق عدة أهداف هي الفهم والتوجيه حيث يسعى الأفراد إلى فهم ذاتهم وبيئتهم الاجتماعية، والاستعانة بذلك الفهم في توجيه ردود أفعالهم إزاء المثيرات الاتصالية، وقد تعد وسيلة في حد ذاتها للفهم الاجتماعي من خلال لعب الأدوار المختلفة في الواقع الاجتماعي، وقد ينظر إلى تلك الوسائل كنماذج تحتذى بها فيما تقدمه من سلوكيات وآراء وفي هذا الصدد أشار روكيش إلى Rokeach إلى أهمية التلفزيون من حيث كونه وسيلة يتم الاعتماد عليها في التوجيه والإعلام والتعليم والتسلية، وتختلف عملية الاعتماد باختلاف النسق الإعلامي الذي يفضل الأفراد التعرض إليه على اختلاف الأهداف والاهتمامات فضلا على تأثير الخصوصية التكنولوجية لكل وسيلة على اختيارات المتلقي، وفي حين يختلف الأفراد في أهدافهم الشخصية فإنهم يميلون إلى تقاسم بعض الأهداف الأخرى ولقد نظرت التفاعلية الرمزية إلى الاعتماد على وسائل الإعلام انطلاقا من عملية بناء المعاني فعن طريق المعلومات التي يحصل عليها المتلقون من وسائل الإعلام يفهمون ويفسرون واقعهم الاجتماعي ويعطونه معنى اجتماعيا وعلى سبيل المثال يمثل قادة الرأي Opinion Leaders مثالا بارزا للاعتماد على وسائل الإعلام في الحصول على الأفكار والمعاني ونقلها إلى الآخرين فيما يعرف بالاتصال على خطوتين، وتؤكد التفاعلية الرمزية على أن علاقة الاعتماد على وسائل الإعلام تزداد كلما اتسمت البيئة الاجتماعية بالغموض أو التغير السريع أو التعرض للتهديد وكلها تمثل معوقات للمعرفة وهنا يحتاج الأفراد إلى معان محددة لتعريف الأحداث، ومن ثم تعد وسائل الإعلام النسق المعلوماتي الأول الذي يبنى المعاني.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لتلك النظرية، حيث بالغت في تضخيم علاقة الاعتماد من جانب فئات الجمهور على النظام الإعلامي أيضا تضخيمها لتأثيرات وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا النموذج يعد أحد أهم النماذج التي يجب أن يستعين بها الإعلام الأمني حيث يعتمد الجمهور على الوسائل الإعلامية في كثير من الأحيان للحصول على المعرفة التي يصعب الحصول عليها من جهات أخرى، نظرا لما يتميز به الإعلام الأمني من تخصص في القضايا الأمنية خاصة في ظل انتشار التهديدات الأمنية الجديدة لتقع المسؤولية الكبرى على الوسائل الإعلامية من أجل تحقيق الفهم والمعرفة لطبيعة هذه التهديدات والتوعية بخطورتها من أجل مواجهتها وإحداث التأثير على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي في ظل الاستفادة من السمات التقنية للوسائل الإعلامية في التوعية بخطورة التهديدات الأمنية.(

أما بالنسبة للنظرية النقدية ومدى قدرتها على التفسير:يحتل النقاش حول معنى وأهمية الأمن لتشكيل الجماعات السياسية مكانة مركزية في الدراسات الأمنية النقدية التي تركز على العلاقات بين الأمن والسياسة، حيث جادلت مجموعة من الدراسات النظرية والتجريبية في كون الأمن يشكّل الفعل السياسي،إذ يرى النقديون أن الهوية الذاتية تتشكل إلى حد ما من خلال إظهار الآخرين كتهديد.

وقد أدرج النقديون مواضيع أخرى لم تتناولها الرؤية الكلاسيكية للأمن كحقوق الإنسان والتنمية وحماية الإنسان، ورغم الإختلافات الفرعية بينهم إلا أنهم متفقون في نقاط تحليلية رئيسية،كاقتراحهم تغيير المقاربة

الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية،حيث لم يعد يعرّف الأمن بنقيضه أي اللاأمن، ولأجل ذلك لا يعني الأمن التركيز فقط على التهديد، وإنما اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيقه في مختلف المستويات(الأبعاد السبعة للأمن).

حيث انطلق النقديون من نقد تركيز الواقعية الجديدة على فكرتي الفوضى وانعدام الثقة في العلاقات الدولية في تأصيلهم للمعضلة الأمنية الدولية،وتركيز الواقعيين على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، إذ يعتبر الفرد الموضوع المرجعي الجدير بالدراسة لدى النقديين على اختلافهم، لأن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية عامّة تجعل سبل ضمان "الأمن العالمي الشامل" و"الأمن الإنساني"هدفا أساسيا للبحوث الأمنية، وهما المفهومان الأساسيان اللذان يقترحهما التيار النقدي، إنطلاقا من كون الفرد هو المرجع والهدف الأساسي للأمن، وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق وحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية؛ لأجل ذلك رفضت الدراسات النقدية ربط الأمن بالحرب عبر الدعوة إلى السلام الإيجابي ودعت بالمقابل إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية.

ويتم تغيير الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد وفق التيار النقدي عن طريق وضع هذا الأخير في قلب النقاش حول القضايا الأمنية، وبالتركيز على الاعتماد المتبادل وظاهرة عبر القومية لفواعل أخرى من غير الدولة،على أساس أن البنى المختلفة تشكلت في ذاتها بواسطة اتحاد الأفراد وفق العقد الاجتماعي؛كما استعمل النقديون مصطلح الفرد بنفس دلالة مصطلح الإنسان، لأن الأمن الإنساني هو الدفاع عن أمن الفرد كما هو، بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي – تاريخي معين كمسلمة عرقية،وذلك لخلق أمن عالمي شامل،رغم اختلافهم في تحديد الفاعل موضوع التأمين: البنى الاجتماعية أم القوى الاجتماعية أم الأفراد أم الإنسان أم الإنسانية ككل؟

كما يرفض النقديون اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن لكونها حسب افتراض العقد الاجتماعي وسيلة لضمان أمن الأفراد وليست غاية لذاتها، ولا يمكن أن يصاغ أمنها على حساب أمن مواطنيها،ورغم ذلك لا يخرج النقديون الدولة من إطار تحليلاتهم على اعتبار أن سلوكاتها تثير التساؤل عن الكيفية وليس سبب القيام بالفعل الأمني، وينطبق الأمر ذاته عند تحليل الحروب والنزاعات الدولية، لذا يتواجد الفرد/الإنسان في صلب التحليلات النقدية للأمن، وهو أيضا دافعها للدفاع عن عملية تحرير الفرد من هيمنة أمن الدولة. خاصة في ظل التحولات العالمية التي أثرت على المعطى الأمني وأصبح من غير الممكن للدولة أن تستتب الأمن بنفسها وإنما بمعية مختلف المؤسسات وخاصة منها المؤسسات الإعلامية. وبالتالي يصبح على عاتقها مهمة مواجهة التهديدات الأمنية كمسار ينطلق من نشر الوعي الأمني وصولا لمجابهتها.

الإستنتاجات :

من خلال تناولنا لموضوع اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة نستنتج مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- إن الإعلام الأمني له أبعاد جديدة تأثرت بالمعطى الأمني المتأثر بالتحولات العالمية الجديدة وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- توسع نطاق الإعلام الأمني تباعا مع اتساع مفهوم الأمن، حيث أصبح يشمل عدة أبعاد منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والغذائية والشخصية.
- انتقل مفهوم الإعلام الأمني من مفهومه الضيق الذي كان مقتصرا على الأجهزة الأمنية فقط من مختلف الإجراءات إلى مفهومه الموسع الذي يتعلق بكل ماله علاقة بالأمن بمفهومه الشامل والذي تقوم به مختلف الوسائل الإعلامية.
- من أهم خصائص الإعلام الأمني الجزائري عدم التطور التكنولوجي والرتابة والنمطية والمناسباتية.
- للإعلام الأمني دور إيجابي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة لو توفرت جملة من العناصر كالتطور التكنولوجي والمصداقية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتبين أن الأساتذة الجامعيين يتجهون نحو الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به الوسائل الإعلامية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة لكن ما تجاوزت التحديات التي تعيق ذلك من خصائص سلبية للوسائل الإعلامية الجزائرية حتى تتمكن من مسايرة التطور التكنولوجي والتحولات العالمية في شتى المجالات.

- يعرف الإعلام في الجزائر قيود تعيق عمل الإعلام الأمني بالرغم من كفالة حرية الإعلام في القوانين.

وهذا يمكن أن يفسر على أنه من صالح النظام السياسي الجزائري عدم إفساح المجال لحرية الخطاب أنه قد يكشف عن مظاهر القصور والإخفاق في عمليات البناء والتطوير والتنمية.

- هناك اختلاف في رؤى وسياسات الوسائل الإعلامية خاصة في التعامل مع المسائل الأمنية، للتأثر بما يحدث في السياسة الدولية خاصة منذ الحرب الأمريكية على الإرهاب حيث منذ أحداث 11 من سبتمبر 2001 والجزائر تدين الأعمال الإرهابية، والتي أصبحت موضوع كل القنوات الإخبارية وتأثرت بها وسائل الاتصال المحلية والإقليمية والدولية إلا أن نهج التغطية الإعلامية لبعض البرامج الجوارية قد اتخذت منحى آخر خاصة فيما يتعلق بتحيز الإدارة الأمريكية إلى جانب إسرائيل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

- يعاني الإعلام الجزائري من التشرذم وتعدد المؤسسات التي تضطلعبالإعلام وافتقارها إلى التمويل اللازم وضعف الكفاءات البشرية العاملة فيها، واعتماده على العمل الدعائي المضلل، وافتقاره إلى الحرية والمصداقية.

الاقتراحات:

- تحصين المجتمع ضد التهديدات الأمنية بنشر القيم الدينية والأخلاقية.
- الإسهام في تكوين رأي عام واع، بالتعاون مع الأجهزة للوقاية من التهديدات الأمنية.
- وضع ضوابط علمية وتقنية تحكم التناول الإعلامي للظواهر والوسائل ذات الأبعاد الأمنية.
- إبراز دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار.
- تعظيم دور الاتصال والإعلام الأمني على وجه الخصوص ومعالجة القضايا الأمنية بمنظور متجدد يخرج من دائرة الوعظ والأوامر التي لم تعد تواكب التطورات التقنية التي جعلت الفضاء الإعلامي الجزائري و العربي مفتوحا لوسائل الاتصال الدولي وبخاصة القنوات العملاقة. وغيرها من القنوات التي أصبحت تهتم وتنشر مواضيع دون أن تهتم بها القنوات الوطنية.
- بذل مجهود معتبر للمضامين الإعلامية التي تبثها القنوات الجزائرية العامة والخاصة.
- التأكيد على تدريب العاملين في مجالات الإعلام المختلفة حتى يضطلعو بمسؤولياتهم بكفاءة واقتدار.
- السعي لوضع خارطة مهنية للمهنيين العاملين في وسائل الاتصال المختلفة ووضع التشريعات الملائمة للقضاء على مظاهر القذف والتشهير وبذاءات الأسلوب.
- الاستفادة من الممارسات الرفيعة لدعم وتعزيز الإعلام الأمني و إيلاء عناية خاصة لنشر الوعي الأمني المتجدد على الدول.

-قائمة المصادر والمراجع

- قائمة المصادر:

-القرآن الكريم

-الكتب:

1. ابن منظور: **لسان العرب** ، دار المعارف، القاهرة ، دت.
2. أحمد صدقي الدّجاني وآخرون: **الـعرب والعالـم**،مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، المؤسسة العربية، عمان ،2001.
3. أحمد عبد اللطيف وحيد:**علم النفس الاجتماعي**، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
4. **الإرهـاب** ، ط 2 ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، 1990.
5. بركة زامل الحوشان : **الإعلام الأمني العربي ندوة العمل الإعلامي الأمني : المشكلات والحلول**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،2005 .
6. بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدى للنشر والتوزيع (عين مليلة الجزائر)، 2004.
7. ثامر ابراهيم الجهماني: **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، جانفي 2002.
8. ثامر تامر الخزرجي :**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** ، دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع، عمان ، 2005.
9. جوزيف إي ستيغليتز : (تر: هشام عبد الله) : **العولمة والنّمو والفقر : بناء اقتصاد عالمي شامل**، المؤسسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت ، 2003.
10. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع**، ط 4، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
11. الحوشان بركة بن زامل: **الاعلام الأمني والأمن الإعلامي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
12. خليفة عبد السلام الشاوش : **الإرهـــــاب والعلاقات العربية الغربية** ، دار جرير للنّشر والتوزيع ، عمان ، 2008، ص 226 .
13. دليو فضيل، هـ. لوكيا، م سفاري: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، منشور جامعة قسنطينة، 2001.
14. ر. تركي: **أصول التربية والتعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر ، 1990.
15. سعد عبد الرحمان: **القياس النفسي النظريةوالتطبيق**، ط2 ، دار الفكر العربي، مصر، 1997.

16. شدوان علي شبيلة: **الاعلان المدخل والنظرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
17. صابر عبد ربه : **موقف الصفـوة من النظـام العالمي الجديد** ، دار الوفاء ، الإسكندرية، (د. ت . ن).
18. عبد السلام يخلف ، "الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية" **العـالم الإستراتيجي**، العدد 1، مارس 2008.
19. عبد القادر رزيق المخادمي: **التلوّث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل** ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006.
20. عبد القادر كراجة: **القياس والتقويم في علم النفس**، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، د.د.ن، 1997.
21. عثمان الحسن محمد نور ، ياسر عوض الكريم المبارك :**الهجرة غير المشروعة والجريمة** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2008.
22. عدنان يوسف العتوم: **علم النفس الاجتماعي** ، ط 1 ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .
23. علي الباز :**الإعلام والإعلام الأمني**، ط 1 ، مكتبة ومطبعة المعمورة، الإسكندرية ، 2001.
24. عليبنفايز الجحني:**الإعلامالأمنيوالوقايةمنالجريمة**،جامعةنايف العربيةللعلومالأمنية،الرياض،2000.
25. غريب عبد السميع غريب، **الاتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996.
26. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: **أسس ومبادئ البحث العلمي** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 2002.
27. فضيل أبو النّصر : **الإنسان العالمي : العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل** ، بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، بيروت ، 2001.
28. فلاح كاظم المحنة: **علم الاتصال بالجماهير الأفكار، النظريات، الأنماط**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2001.
29. محمد زيدان: **علم النفس الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1986.
30. محمد عبد المطلب الخشن :تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007.
31. محمد قاسم القريوتي: **السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة**، ط4 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2003.
32. محمود سيد أبو النيل : **علم النفس الاجتماعي عربيا وعالميا**، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2009.
33. منال طلعت: **مدخل إلى الاتصال**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.

34. موريس أنجرس، ترجمة:بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف، سعيد سبعون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر.
35. نعمة الله عنيسي : **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان** ، دار الفكر العربي، بيروت ، 1998.
36. نور الدين حامد عبد الرحيم: **مفهوم الإعلام الأمني في ظل التطورات التكنولوجية الإعلامية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
37. هناء حافظ بدوي: **العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية أسس نظرية ومجالات تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001.
38. وليد عبد الحي ، حسن نافعة ، محمود عبد الفضيل ، سيّد فليفل ، وآخرون : **آفاق التّحولات العالمية المعاصرة** ، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع ، عمان ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، 2002.
39. العيسوي عبد الرحمان:**الاحصاء السيكولوجي التطبيقي**، ط2، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2000.
40. سليمان أمين ، أحمد مراد صلاح:**الاختبارات والمقاييس العلوم النفسية والتربوية**، ط 2، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2002 .
41. أحمد عمرو محمود وآخرون :**القياس النفسي والتربوي** ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيعوالطباعة، الاردن، 2010 .
42. الداهري صالح ، الكبسي وهيب:**علم النفس العام**، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
43. معمرية بشير: **القياس النفسي وتصميم أدواته**، ط2، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

المذكرات:

1. غالية بن زيوش ، " الهجرة والتّعاون الأورو . متوسطي منذ منتصف السبعينات "مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية ، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، معهد العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية ، أفريل 2005).

المجلات:

1. إبراهيم سعد الشاكر فزاني،"دور الإعلام الأمني في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة " المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2017.
2. أحمد جلال عزّ الدين، "ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية" مجلة الأمن، العدد الثالث، جمادى الآخرة 1411، جانفي 1991.
3. برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " مجلة الفكر البرلماني (مجلة يصدرها البرلمان الجزائري) ، العدد 18 ، ديسمبر 2007.

4. برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " مجلة الفكر البرلماني ، العدد 18 ، ديسمبر 2007.
5. البشير الكوت، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية" **مجلةدراسات** ، المركز العالمي وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، السنة الثامنة، العدد 28 ، 2007.
6. جوهانس فان دير كلاو، "تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال إفريقيا" مجلة نشرة الهجرة القسرية، العدد 28، أغسطس 2007.
7. حمد النيل النويري، "مشكلة تعريف الإرهاب الدولي"مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، ديسمبر 1991.
8. سليمان عبد الله الحربي:مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19 ، السنة 2008.
9. علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها و بعض الحلول للتعامل معها" مجلة دراسات، السنة الثامنة ،العدد الثامن والعشرين،2007.
10. عمر بغزوز: فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06 جويلية 2004.
11. كارلو كوتاريللي ، إيزابيل مايتوس واي لاجو ، " مساعدة الإقتصاد العالمي على البقاء على ما يرام " مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 44 ، العدد 3 ، سبتمبر 2007.
12. مراد ابراهيم الدسوقي، "المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة" مجلة السياسة الدولية ، العدد 123، السنة الثانية والثلاثون ، يناير 1996.
13. مصطفى بخوش ، " الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة " العالم الاستراتيجي ، العدد 2، أفريل 2008
14. مصطفى عبد الله خشيم ، "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"مجلة دراسات، السنة الثامنة، العدد 28، 2007 .
15. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي:التسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي ، [د.د.ن] ،[د.م.ن] ، 2003.
16. مها ذياب ، " تهديدات العولمة للوطن العربي " مجلة المستقبل العربي ، العدد 276 ، فيفري 2002، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
17. جمال يوسف ، " مواقع التواصل الإجتماعي كأحد منابر الإعلام الأمني في الجزائر الفايسبوك نموذجا " **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية**، المجلد 8، العدد 1، 2017.

مداخلات و محاضرات:

2. أبو العمرات: **الإعلام الأمني وقت الأزمات**، بحث مقدم لندوة العمل الإعلامي الأمني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
3. إسماعيل دبش ، " السياسة الخارجية الأمريكية النفوذ والمصالح " برنامج في دائرة الضوء ، (القناة الوطنية الجزائرية ، يوم 2009/10/22.
4. جمال منصر، " تحولات في مفهوم الأمن ...من الوطني إلى الإنساني " مداخلة من الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي : 30/29/أفريل .2008.
5. عبد الجبار شعيبي، "نحو بناء تعاون امني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب" مداخلة من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،(جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 30/29/أفريل 2008.
6. عبد السلام بلاجي ، " العوامل الداخلية والخارجية المغذية للتطرف "**ندوة التطرف و مظاهره في المجتمع المغربي** (الرباط ، 10 – 11 مايو 2004) ، أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، الرباط ، 2005.
7. مصطفى بخوش ، " التّحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " مداخلة من الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية . يومي : 30/29/أفريل 2008.
8. منيرة بلعيد ، " الدّيناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة " أعمال الملتقى الدولي " الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع وآفاق " (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، يومي 29 /30 أفريل 2008.

المراجع الأجنبية:

Les Ouvrages :

1. Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , Théories de lasécurité : difinitions, approches et concepts de la securité internationale .
2. Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson .
3. Philippe Marchesin , Les nouvelles menaces : les relations Nord – Sud des années 1980 à nos jours , Paris : KARTHALA , 2001 .

Les Articles :

1-Jaque Esnar ," Europe en crise"Le Monde , 25/01/2002. Fatma Zohra ---

2Filali ," Le Terrorisme Islamiste : expression d' un conflit de civilisation " Mondialisation et sécurité : sécurité pour tous ou insécurité partagée, Alger : ANEP, 2003.

3-M.Francois Heisbour , "Aproche à long terme du Terrorisme" Confluences Internationales, Institut National d'Etudes de Strategie Globale : Alger , 1/2007.

Les Dictionnaires :

1. Le Petit Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogiquede la langue française , paris : édition firmin-didol S.A. ,1979.
2. Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , Dictionnaire des relations internatonales .

Les sites Webs :

1. Samy Cohen ,(trad: Khalil Kalfat)," Les états les nouveaux acteur " la revue politique internationale, N 107 , Printemps 2005, tradiction Khalil Kalfat, Le cite interne http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/cohenEtats-facnouveaux-acteurs.pdf.28/03/2009
2. http//www.Islamonline.net/arabic/mafahem2003/9/article01.html,22/04/2008.

الملخص:

يُعتبر الإعلام الأمني من المفاهيم الحديثة التي تبوأت مكانة بين مختلف أساليب الإعلام النوعي، خاصة في ظل التحولات العالمية الجديدة التي أثرت على المعطى الأمني حيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة متعددة الأبعاد منها تهديد الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، التغيرات المناخية...، مما أربك المواطن والدولة في مدى تحقيق الأمن الذي أصبح مطلب الجميع، لتقع المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام والاتصال في الجزائر على غرار باقي دول العالم، في ضرورة الوصول للحقيقة وتوعية الجماهير بخطورة التهديدات الأمنية الجديدة، ليتسع نطاق الإعلام الأمني وينتقل من اقتصاره على مختلف الأنشطة الإعلامية للأجهزة الأمنية إلى أبعد من ذلك إذ أصبح معني بمختلف الأنشطة الإعلامية للوسائل الإعلامية المختلفة في نشر الوعي الأمني من اجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة لكن بالرغم من القوة التي تتمتع بها الوسائل الإعلامية في هذا المجال إلا أن واقع وخصوصية الإعلام الأمني في الجزائر قد تعيق هذا الأمر فما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

فما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين الجزائريين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة؟

وقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة أبعاد وخصائص الإعلام الأمني في الجزائر بالإضافة إلى الاتجاهات الإيجابية أو السلبية نحو دور الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

واندرجت هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية أين اعتمدنا على المنهج المسحي الذي يتلاءم مع هذه الدراسة، كما استخدمنا صحيفة استقصاء الاتجاه "الإلكترونية وتم إرسالها إلى عينة الحصر الشامل لأساتذة قسمي الإعلام والاتصال بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وأساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تبسة ولقياس اتجاهاتهم اعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي موافق، محايد، غير موافق، ومقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، محايد غير موافق، غير موافق بشدة)وتم التوصل إلى ما يلي:

-يتجه الأساتذة الجامعيين نحو الدور الايجابي للإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في حين يتجه نحو منحى سلبي اتجاه واقع الإعلام الأمني في الجزائر الذي يتميز بجملة من الخصائص السلبية التي تعيق و تحد من القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، الأساتذة الجامعيين، الإعلام الأمني، التهديدات الأمنية الجدية.

Abstract :

Security media is one of themodern concepts that has taken aplace among the various qualitativemedia methods, especially in light ofthe new global transformations thathave affected the security situation,this new multi-dimensionality securitythreats have emerged, including thethreat ofinternational terrorism, illegalimmigration, climate change…, whichconfused both the citizen and the statein the echo of achieving security, ademand of everyone,so theresponsibility falls on the means ofmedia and communication in Algeria,like the rest of the world, in the need toreach the truth and to aware the publicabout the danger of new securitythreats, which expand the scope ofsecurity media and move from beinglimited to the various media activitiesof the security services, as it becameconcerned with various media activities for the various media to spread security awareness in order to confront new security treats, but despite of the strength that the media enjoy in this field, the reality and privacy of the security media in Algeria may hinder this matter, and accordingly the following problematic was raised:

- **What are the attitudes of The Algerian university professors towards the security media in confronting new security threats?**

This study aimed to know the dimensions and characteristics of the security media in Algeria, in addition to positive or negative trends towards the role of security media in facing new security threats.

This study was included within the descriptive studies, where we relied on the survey method that fits with the fits whit this study, as we used the « electronic trend survey » newspaper, and was sent to a comprehensive inventory sample for the professors of the Department of Media and Communication at the Faculty of Humanities and Social Sciences and for the professors of the Department of Political Science at the Faculty of Law and Political Science at The University of Tebessa, and to measure their trend we relied on the Triple Likert scale, Agree, Neutral, Disagree, Likert Five Scale (SD Strongly Disagree, D = Disagree, N = Neither agree nor disagree, A = Agree, SA = Strongly Agree), to reach the Following :

- University professors are moving towards the positive role of security media in confronting new security threats while they are heading towards a negative trend towards the reality of the security media in Algeria, which is characterized by a number of negative characteristics that hinders and limits the ability to confront new security threats.

Keywords: trends, university professors, security media, serious security threats.

مـــلحـــق

إتجاهات الأساتذة الجزائريين الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة-دراسة ميدانية على عينة من أساتذة قسمي الإعلام و الإتصال والعلوم السياسية بجامعة تبسة-

*Obligatoire

المحور الأول: البيانات الشخصية

* :الجنس

Une seule réponse possible.

- ذكر
- أنثى

:الرتبة العلمية

Une seule réponse possible.

- أستاذ مساعد ب
- أستاذ محاضر ب
- أستاذ مساعد أ
- أستاذ محاضر أ (أستاذ التعليم العالي(بروفيسور

:سنوات الخبرة

Une seule réponse possible.

- أقل من 5 سنوات من
- 6 إلى 10 سنوات
- من 11 إلى 15 سنة
- أكثر من 15 سنة

الكلية: .

Une seule réponse possible.

- كلية العلوم الإنسانية والإجتماعيةكلية
- الحقوق والعلوم السياسية

التخصص: .

Une seule réponse possible.

- إعلام وإتصال
- علوم سياسية

أبعاد الاعلام الأمني ومتابعة الأساتذة الجامعيين الجزائريين له في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تتشارك فيه الوسائل الاعلامية في ظل التحولات العالمية الجديدة

Une seule réponse possible.

- نعم
- لا

مع التبرير:

_____

رغم أن العالم أصبح يشبه قرية صغيرة إلا أنه من الصعب متابعة كل المستجدات .

Une seule réponse possible.

- نعم
- لا

برر إجابتك

_____

* اتسعت أبعاد الأمن في ظل التحولات العالمية الجديدة لتشمل سبعة أبعاد أساسية:الامن السياسي ، الاقتصادي ، المجتمعي، الشخصي، الصحي، الغذائي، البيئي.ماهي أبعاد الامن التي تثير اهتمامك في وسائل الاعلام الجزائرية؟

Plusieurs réponses possibles.

- ☐ (مواضيع الأمن السياسي: (التمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة والكرامة الانسانية
- ☐ (مواضيع الأمن الإقتصادي(غياب الفقر
- ☐ (مواضيع الأمن المجتمعي(متعلق بالهوية والانتماءات الثقافية الدينية والعرقية
- ☐ مواضيع الأمن الشخصي(الحماية ضد العنف والحروب والجرائم والمخذرات والاختطاف، الارهاب والهجرةغير(الشرعية
- ☐ (مواضيع الأمن الصحي(بتوفير العناية الصحية والحماية ضد الامراض(
- ☐ مواضيع الأمن الغذائي(بالوصول للمصادر الغذائية
- ☐ (مواضيع الأمن البيئي(الحماية من التلوث والتدهور البيئي ونقص الموارد:
- ☐ Autre _____

* رتبها من 1 إلى 7 حسب درجة إهتمامك

Plusieurs réponses possibles.

	مواضيع الأمن السياسي	مواضيع الأمن الإقتصادي	مواضيع الأمن المجتمعي	مواضيع الأمن الشخصي	مواضيع الأمن الصحي	مواضيع الأمن الغذائي	مواضيع الأمن البيئي
Row 1	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 2	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 3	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 4	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 5	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 6	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
Row 7	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐

اتسع نطاق الاعلام الامني ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

Une seule réponse possible.

- نعم
- لا

لماذا حسب رأيك:

_____

* عرف العالم عدة تهديدات أمنية جديدة يمكن أن نصفها بأنها متجذرة و متجددة (أي كانت موجودة من قبل و لكن ظهرت بأشكال جديدة) منها الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية و التغيرات المناخية. فما هي التهديدات الأمنية الجديدة التي تفضل متابعتها عبرالوسائل الإعلامية الجزائرية؟

Plusieurs réponses possibles.

- [ ] الإرهاب الدولي الهجرة
- [ ] غير الشرعية
- [ ] التغيرات المناخية(التهديدات البيئية)

* رتبها من 1 إلى 3 حسب درجة إهتمام وسائل الإعلام الجزائرية

Plusieurs réponses possibles.

	(التهديدات البيئية (التغيرات المناخية	الهجرة غير الشرعية	الإرهاب الدولي
Row 1	☐	☐	☐
Row 2	☐	☐	☐
Row 3	☐	☐	☐

هل الإعلام الأمني في الجزائر يثير إنتباهك في إهتمامه بالتهديدات الأمنية الجديدة؟

Une seule réponse possible.

- نعم
- لا

:برر إجابتك

متابعتك للتهديدات الأمنية الجديدة(الارهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،التغيرات المناخية عبر

Une seule réponse possible par ligne.

الوسائل الإعلامية الجديدة	(طريق الوسائل الإعلامية التقليدية (تلفزيون، إذاعة، صحافة مكتوبة
دائما	
أحيانا	
أبدا	

:تتابع التهديدات الأمنية الجديدة(الارهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،التغيرات المناخية) عبر الوسائل الإعلامية

Plusieurs réponses possibles.

	الوطنية	العربية والغربية
دائما		
أحيانا		

: أذكر أهم الوسائل الإعلامية الوطنية التي تتابع عبرها التهديدات الامنية الجديدة .

: أذكر أهم الوسائل الإعلامية العربية والغربية التي تتابع عبرها التهديدات الامنية الجديدة

هل متابعتك لمواضيع التهديدات الأمنية الجديدة (الارهاب الدولي،الهجرة غير الشرعية،التغيرات المناخية) راجع إلى

Plusieurs réponses possibles.

- [ ] اهتمامك الشخصي بها
- [ ] اهتمام الوسائل الاعلامية بها
- [ ] فرضت نفسها في الواقع

* : رتبها من 1 إلى 3 بدءا بالاختيار الأكثر تأثير

Plusieurs réponses possibles.

	فرضت نفسها في الواقع	إهتمام الوسائل الإعلامية بها	إهتمامك الشخصي بها
Row 1	☐	☐	☐
Row 2	☐	☐	☐
Row 3	☐	☐	☐

المحور الثالث : إتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو خصائص الإعلام الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات:الأمنية الجديدة

يتميز الاعلام الأمني في الجزائر بالتطور التكنولوجي(كاستعمال وسائل العرض والايضاح وغيرها من التقنيات الحديثة

Une seule réponse possible.

- ◯ موافق
- ◯ محايد غير
- ◯ موافق

تعتبر الأجهزة الأمنية في الجزائر المصدر الأصلي للمعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة .

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

المعالجة الاعلامية للتهديدات الأمنية الجديدة في وسائل الاعلام الجزائرية تظهر اختلاف في المصالح والقيم.والايديولوجيات الغربية

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

وسائل الإعلام الأمني الدولية تعرض المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة بصفة آنية و من قلب الحدث مباشرة لكن هذا ينعدم في الجزائر

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

إن المعلومات الأمنية حول التهديدات الأمنية الجديدة في الوسائل الإعلامية الجزائرية تتميز بكثرة الشائعات.والمبالغة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

تعتمد الوسائل الاعلامية الجزائرية على المصادر الدولية في المعلومات الأمنية عن التهديدات الأمنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

المعلومة الأمنية المنشورة عبر الوسائل الإعلامية الجزائرية تلقى مصداقية

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

المعلومات الأمنية التي تنشرها الوسائل الإعلامية الجزائرية كافية لتغطية التهديدات الأمنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

ينشط الإعلام الأمني في الجزائر في الأزمات والظروف الطارئة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

يخطئ الإعلام الأمني الجزائري في إعطاء الأرقام و الإحصائيات الصحيحة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

تعتبر المعلومة الأمنية في الجزائر سر من أسرار الدولة .

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

أساليب معالجة التهديدات الأمنية الجديدة يميزها الجمود و الرتابة والنمطية في الوسائل الإعلامية الجزائرية

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

تتمتع المعلومة الأمنية في الجزائر حول التهديدات الأمنية الجديدة بالحرية في نقلها ونشرها .

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

يحتاج الإعلام الأمني في الجزائر لترسانة ضخمة من الوسائل و التكنولوجيات الحديثة

Une seule réponse possible.

- موافق
- محايد غير
- موافق

المحور الرابع: إتجاهات الأساتذة الجزائريين الجامعيين نحو الإعلام الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

يقدم الاعلام الأمني في الجزائر المعرفة الأمنية بهدف الرفع من درجة الوعي الأمني

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

يوجد إعلام أمني في الجزائر ناجح وفعال في مواجهة التهديدات الامنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

يعمل الاعلام الأمني في الجزائر على نشر الوعي بخطورة التهديدات الامنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

للاعلام الامني في الجزائر دور ايجابي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

مايتم عرضه من برامج أمنية كافية للوقاية من التهديدات الامنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

كلما قام الاعلام الأمني على التخطيط والرشادة كلما استطاع مواجهة التهديدات الامنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد
- غير موافق
- غير موافق بشدة

يدعم الاعلام الامني في الجزائر عمل الأجهزة الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

في ظل تنامي التهديدات الامنية الجديدة يزداد دور الاعلام الامني في الجزائر في توعية المواطنين عن طريق غرس المفاهيم الأمنية

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

الاعلام الأمني في الجزائر يتيح للمتخصصين فرصا عديدة في نشر دراساتهم والتعبير عن أفكارهم اتجاه الطرق

الفعالة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

47 الارهاب الدولي حسب الوسائل الاعلامية الجزائرية هو مجرد تهديد أمني مدان لذلك يجب مواجهته .

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

48.ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وسائل الاعلام الجزائرية تثير مشاعر الاحباط والعجز وعليه فهي غير قادرة على التوعية بخطورتها في سبيل مواجهتها

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة

تقع مسؤولية التغيرات المناخية في الوسائل الاعلامية الجزائرية على عاتق الجميع بدء من الفرد لذلك يمكن مواجهتها والتقليل من حدة خطورتها

Une seule réponse possible.

- موافق بشدة
- موافق
- محايد غير
- موافق
- غير موافق بشدة